

جمهورية العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والصرفية



تحديد العلاقة بين كفاءة الاداء المصرفي والذكاء المالي وأثرهما في تعظيم القيمة السوقية لعينة من المصارف العراقية المساهمة للمدة 2020-2020

أطروحة تقدمت بها

زاهدة علي ياسين البرزنجي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد جاسم محمد العباس

2022م

بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة:المجادلة الاية: (11)

الاهداء

إلى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علَّمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى زوجي من شاركني السرَّاء والضراء، وملاء حياتي بالتحدي. وتخطي الصعاب.

الى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

الى من أتشوَّق لأن أرى مستقبلهم المشرق بإذن الله...... اولادي الغاليين.

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي

شكر وتقدير

ان الحمد لله نحمده ونشكره ونستعينه ونستغفره ونستهديه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله هيه؛

وبعد لا يسعني وانا اختم اطروحتي هذه الا ان اقدم جزيل شكري وتقديري وامتناني العميق لأستاذي الفاضل ومشرفي (أ.د. احمد جاسم العباس) لما بذله من جهود كبيرة بالإشراف على هذه الاطروحة واغناء موضوعاتها واظهارها بهذا الشكل وذلك من خلال ملاحظاته وتوجيهاته السديدة ومتابعته الدؤوبة في أثناء مرحلة اعدادها حتى انجازها فجزاه الله عني خير الجزاء كما أوجه شكري وامتناني الى اسرة الكلية أ.د. عبد الحسين توفيق الشبلي عميد كلية الإدارة والاقتصاد وأ. د. منتظر البطاط رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية وأ.م.د. عقيل حمدي وأ.د.عبد الرضا بدراوي و أ. د. حسين جواد و أ.د.اخلاص النجار وأ.م.د. مصطفى مهدي وأ.م.د. معيم الجراح و أ.م.د. محمد جاسم والشكر والعرفان موصول للأساتذه الافاضل في القسم والى السيدة الفاضلة فائزة الجشعمي والى مسؤول وحدة الدراسات العليا أ. ناظم وحيد ، والى الست قبيلة حميد لمد يد العون لى ولم يبخلوا باستشاراتهم ونصحهم.

وتتقدم الباحثة بالشكر والتقدير والاحترام إلى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الاطروحة والجهود التي بذلوها لاغناءها بالأفكار والآراء السديدة. واوجه شكري العميق وتقديري لجامعة البصرة ولكلية الإدارة والاقتصاد ولقسم العلوم المالية والمصرفية وحدة الأقسام الداخلية الذين فتحوا لنا ابوابهم واثرونا بعطائهم الكبير والى جميع اساتذتي الأفاضل وزملائي في القسم الذين كانوا مصدرا للعطاء في أثناء مسيرتي العلمية واسهموا في دعمي من البداية إلى النهاية. والشكر والعرفان الى جميع أهالي مدينة البصرة الفيحاء الذين غمروني بمحبتهم وطبية قلوبهم وكرمهم ، فلهم مني كل الود والاحترام.

كما أتقدم بالشكر لجامعتي التقنية الشمالية والمعهد التقني نينوى وبالأخص قسم التقنيات المالية والمصرفية بجميع منتسبيها كما أتوجه بالشكر لزملائي وزميلاتي طلبة الدراسات العليا (ليلى ، ،عمار ، حسين ، ليث ، محد ،حارث ،اشتي ،عدي)، والشكر لجامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد ولجامعة دهوك كلية الإدارة والاقتصاد .

ويعجز اللسان عن تقديم الشكر والامتنان لزوجي ورفيق دربي الذي ساندني ودعمني وذلل لي الصعوبات كافة ولاولادي ووالدي ووالدتي واخواني واخواتي الذين كان لهم الفضل في تشجيعي لأقدم لهم هذا الجهد المتواضع. وإخيرا اشكر كل من مد لي يد العون وإفادني ولو بكلمة في سبيل اعداد هذه الاطروحة.

الباحثة

المستخلص

تسعى الحكومات العراقية المتعاقبة إلى تحسين الكفاءة والذكاء المالي للمصارف العراقية عينة الدراسة، وذلك عبر تعظيم أثرها وزيادة منافستها في الأسوق المالية، في حين تؤثر قرارات الإدارة المصرفية التي تتخذها هذه الإدارات في موارد المصارف وثرواتها، ومن ثم بقائها في العمل.

تأتى أهمية الدراسة من كون المصارف قيد الدراسة هي مصارف حديثة العهد، وكلما كانت هذه المصارف أكثر كفاءة كانت أكثر قدرة على تنشيط الادخارات المحلية لتموبل مشاريع التنمية والإعمار في العراق، لذلك يتطلب الأمر دراسة كفاءة هذه المصارف. وكذلك تأتي أهميتها من خلال تحديد مدى اعتماد المصارف على الذكاء المالي في عملها ومدى استطاعتها تعظيم القيمة السوقية ، أما مشكلة الدراسة من خلال التحدي الأساس المفروض على هذه المصارف في الوقت الراهن هو أنها تعمل في بيئة شديدة التنافس وشديدة التنوع، مما يتطلب ضرورة البحث عن آليات غير تقليدية في استغلال أفضل الفرص للاستفادة من الموارد المتاحة لديها، واستثمارها بأقل تكلفة ممكنة. في بيان اثر كفاءة الإداء المصرفية والذكاء المالي في تعظيم القيمة السوقية للأسهم لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. أما الهدف من الدراسة فهو دراسة وتحليل كفاءة المصارف العراقية عينة الدراسة وذكاؤها مالياً ، وذلك عبر تطبيق الأسلوب تحليل مغلف البيانات خلال المدة 2010-2020، وكذلك قياس الذكاء المالى لهذه المصارف من خلال مجموعة من المتغيرات، الذي يبين مدى اختلاف مستوبات أدائها والعمل على تطويرها وذلك من خلال اجراء مقارنات بين هذه المستوبات وابداء الرأى في ذلك.

تفترض الدراسة أن سعي العراق الى تحسين كفاءة المصارف العراقية وأدائها المالي الذكي يمثل تصدياً لمواكبة خدمات مالية متطورة وحديثة ، وما يتوجبه الأمر من تطبيق سياسات الاصلاح المالي والمصرفي، ولقد اتبعت الباحثة أسلوباً يجمع بين

الإطــــارين النظــري والتجريبــي باســـتعمال الأســاليب اليب الاحصائية EXCEL ،SPSS ،DEAP.ver.2.1 لبيان اثر هذه المتغيرات.

شملت الدراسة عدداً من الاستنتاجات لعل أكثرها أهمية هو أن عدد المصارف المساهمة الكفوءة عينة الدراسة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ 3 مصارف خلال المدة 2020–2020 (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي و مصرف الائتمان التجاري)، أما عدد المصارف عينة الدراسة الكفؤة بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فكان 8 مصارف خلال هذه المدة (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي و مصرف ايلاف الإسلامي و مصرف الخليج التجاري والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف الائتمان التجاري) ، أما تلك التي كانت كفاءتها الحجمية تساوي 100% فقد كانت 4 مصارف (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف كوردستان الدولي الاسلامي ومصرف الائتمان التجاري).

وكذلك أظهرت النتائج أن متغيري الذكاء المالي و (عائد الحجم الثابت والمتغيرة والكفاءة الحجمية) كان لهم تأثيرً معنويا في القيمة السوقية للاسهم، وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات من قبل متخذي القرار التي من شأنها استقرار متوسط الكفاءة الحجمية لجميع المصارف المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشقيها (عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة).

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	
Í	الآية القرآنية	
ب	الاهداء	
٤	شكر وتقدير	
د – ه	المستخلص	
ح – ي	ثبت المحتويات	
ك - ل	ثبت الجداول	
م – ن	ثبت الاشكال	
س	الملاحق	
5 - 1	المقدمة	
- 2	الفصل الأول: منهجية الدراسة ومراجعة نظرية للدراسات السابقة	
5 - 3	المبحث الأول : منهجية الدراسة	
3	أولاً : مشكلة الدراسة	
3	ثانياً : أهمية الدراسة	
4	ثالثاً : هدف الدراسة	
4	رابعاً : فرضيات الدراسة	
5	خامساً : أسلوب الدراسة	
15 - 6	المبحث الثاني: الدراسات المرجعية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة	
9 - 6	أولاً: الدراسات العربية	
14 - 9	ثانياً: الدراسات الأجنبية	
15	ثالثاً : مساهمة الدراسة الحالية	
29 - 16	الفصل الثاني: الكفاءة المصرفية والذكاء المالي وطرائق قياسها والقيمة السوقية للأسهم	
29 - 17	المبحث الاول: الكفاءة المصرفية	
17	اولاً : مفهوم الكفاءة المصرفية	
20 - 17	ثانياً: العناصر الرئيسة للكفاءة المصرفية	
21 - 20	ثالثاً: الصعوبات التي تواجه قياس الكفاءة المصرفية	
24 - 21	رابعاً: المناهج الرئيسة لتحديد المدخلات والمخرجات للكفاءة المصرفية	
25	خامساً: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية	

29 - 26	سادساً: أنواع الكفاءة المصرفية	
42 - 30	المبحث الثاني: مفاهيم الذكاء المالي وأساسياته	
31 - 30	اولاً: مفهوم الذكاء المالي	
33 - 31	ثانياً : مستويات الذكاء المالي	
34 - 33	ثالثاً : مهارات الذكاء المالي	
36 - 34	رابعاً: أنواع مهارات الذكاء المالي	
37 - 36	خامساً : فوائد الذكاء المالي	
38 - 37	سادساً : أهداف الذكاء المالي	
39 - 38	سابعاً : مستقبل الذكاء المالي	
39	ثامناً: الذكاء المالي وإدارة المخاطر المالية	
40 - 39	تاسعاً: العلاقة بين الذكاء المالي ورأس المال البشري	
42 - 40	عاشراً: تأثير الذكاء المالي في المعاملات المصرفية	
62 - 43	المبحث الثالث: طرائق قياس الكفاءة المصرفية	
50 - 43	اولا: طرائق قياس الكفاءة المصرفية	
52 - 50	ثانياً: الأسلوب الثاني: غير البارومتري	
62 - 52	ثالثاً : أسلوب تحليل مغلف البيانات	
79 - 63	المبحث الرابع: القيمة السوقية للأسهم	
65 -63	اولاً : مفهوم القيمة وأنواعها	
66 - 65	ثانياً: القيمة السوقية للأسهم	
69 - 66	ثالثاً: العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم	
70 - 69	رابعاً : قياس القيمة السوقية	
73 - 70	خامساً: تأثير المخاطر الكلية في القيمة السوقية للأسهم	
74 – 73	سادساً: تأثير الأرباح في القيمة السوقية للأسهم	
75 – 74	سابعاً: العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للأسهم	
79 – 75	ثامناً: طبيعة العلاقة بين الذكاء المالي والكفاءة والقيمة السوقية للأسهم	
121 - 80	الفصل الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية	
121 - 82	المبحث الاول: تطبيق نماذج تحليل مغلف البيانات على المصارف عينة الدراسة	
82	اولاً: عينة الدراسة	
83 - 82	ثانياً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2014	
97 - 83	ثالثاً : تحديد المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة	
		

106 – 97	رابعاً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة 2015-2017	
115 - 106	خامساً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة 2018-2020	
120 - 115	سادساً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020	
121 - 120	سابعاً : تحديد المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة	
143 - 122	المبحث الثاني: الذكاء المالي في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق	
143 - 122	المالية	
125 – 122	اولاً: المتغيرات الداخلية للذكاء المالي	
133 – 125	تانياً : قياس الذكاء المالي في المصارف العراقية عينة الدراسة	
134 – 133	ثالثاً: قياس القيمة السوقية للاسهم	
139 – 134	رابعاً : الاختبارات الأولية لفحص جاهزية البيانات للتحليل الاحصائي	
140 – 139	خامساً : تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة	
143 - 140	سادساً: تحليل الانحدار لمعرفة نوع العلاقة الرابطة بين المتغيرات المستقلة والمتغير	
143 - 140	التابع	
146 - 143	الاستنتاجات والتوصيات	
146 - 143	أولاً: الاستنتاجات	
146 - 146	ثانياً: التوصيات	
162 - 147	قائمة المصادر	
156 – 147	أولاً: المراجع باللغة العربية	
162 - 156	ثانياً : المصادر الأجنبية	
A – B	Abstract	

قائمة الجداول

الصفحة	المعنوان	رقم الجدول
51	الفرق بين أُسلوب نهج الحدود العشوائية وأُسلوب مغلف البيانات	1
81	المصارف عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	2
82	الاحصائيات الوصفية للمصارف عينة الدراسة (مليار دينار عراقي)للمدة 2010	3
84	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2010	4
85	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة نعام 2010	5
86	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2011	6
87	مؤشرات الكفاءة للمصارف الخاصة العراقية لعام 2011	7
88	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2012	8
89	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2012	9
90	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2013	10
91	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2013	11
92	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2014	12
93	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة نعام 2014	13
97	الاحصائيات الوصفية للمصارف عينة الدراسة (مليار دينار عراقي)	14
98	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2015	15
99	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة نعام 2015	16
100	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2016	17
101	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة نعام 2016	18
101	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2017	19
102	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة نعام 2017	20

21	الاحصائيات الوصفية للمصارف عينة الدراسة (مليار دينار عراقي)	106
22	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2018	107
23	مؤشرات الكفاءة للمصارف العراقية الخاصة لعام 2018	108
24	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2019	109
25	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2019	110
26	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2020	110
27	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2020	111
28	الاحصائيات الوصفية للمصارف عينة الدراسة (مليار دينار عراقي)	115
29	مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام 2010-2020	116
30	المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) للمدة 2010-2020	120
31	اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Z test)	139
32	معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة ومتغير القيمة السوقية	139
33	تحليل التباين لانحدار متغيري الذكاء المالي والكفاءة الحجمية على القيمة	140
	السوقية	
34	تحليل التباين لانحدار متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم الثابت على القيمة	141
34	السوقية	141
6.7	تحليل التباين لانحدار متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم المتغير على القيمة	1.40
35	السوقية	142

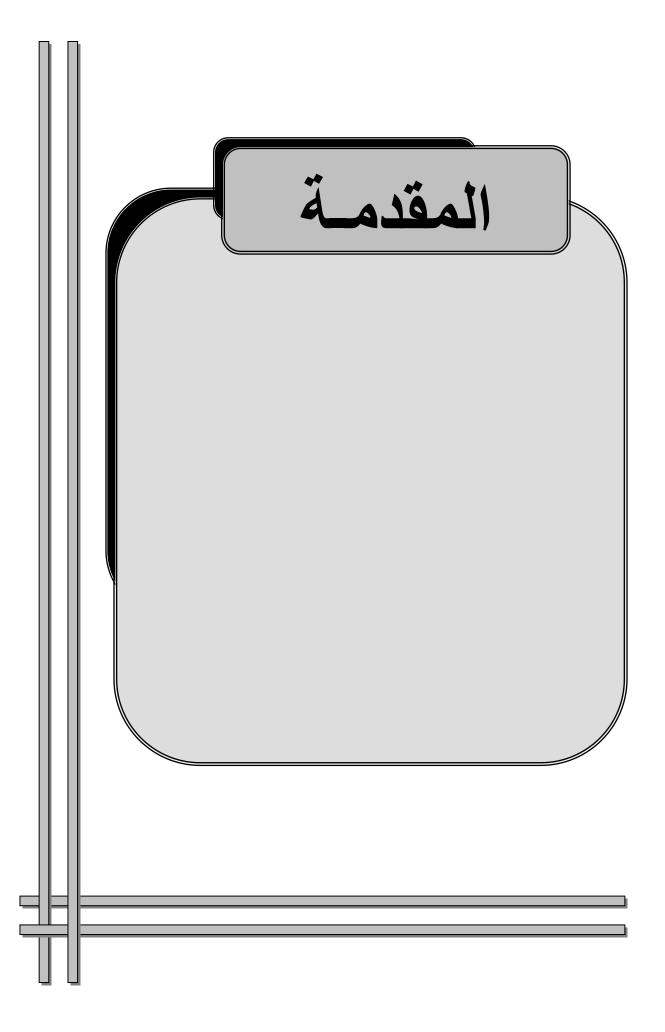
قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
29	أنواع الكفاءة المصرفية	1
45	طرائق قياس الكفاءة المصرفية	2
54	الكفاءة الفنية للمصرف	3
94	تطور اعداد المصارف عينة الدراسة التي حققت نسبة كفاءة 100 للمدة 2010-2014	4
95	عوائد حجم المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2010-2014	5
95	متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة في المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2014-2010	6
96	متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة خلال المدة	7
90	2014-2010	,
97	متوسط الكفاءة الحجمية في المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2010-2014	8
103	تطور أعداد المصارف عينة الدراسة التي حققت نسبة كفاءة 100% للمدة 2015-2017	9
104	عوائد حجم المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2015–201	10
104	متوسط الكفاءة الفنية الثابتة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2015-2017	11
105	متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة	12
106	متوسط الكفاءة الحجمية المصارف عينة الدراسة للمدة 2015-2017	13
112	تطور اعداد المصارف المساهمة التي حققت نسبة كفاءة 100% للمدة 2018–2020	14
113	عوائد حجم المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2018-2020	15
113	متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة في المصارف عينة الدراسة	16
114	متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2018- 2020	17
115	متوسط الكفاءة الحجمية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2018-2020	18
117	أعداد المصارف عينة الدراسة التي حققت نسبة كفاءة 100 للمدة 2010–2020	19
118	عوائد حجم المصارف خلال المدة 2010-2020	20
118	متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2010- 2020	21

119	متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2010- 2020	22
120	متوسط الكفاءة الحجمية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020	23
125	مستوى الذكاء المالى للمصارف عينة الدراسة عام 2010	24
126	مستوى الذكاء المالى للمصارف عينة الدراسة عام 2011	25
127	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2012	26
128	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2013	27
128	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2014	28
129	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2015	29
130	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2016	30
130	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2017	31
131	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2018	32
132	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2019	33
133	مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام2020	34
134	الرسم البياني لمتغير القيمة السوقية	35
135	فحص القيم الشاذة لمتغير الذكاء المالي	36
135	الرسم البياني لمتغير الذكاء المالي	37
136	فحص القيم الشاذة لمتغير الذكاء المالي	38
137	الرسم البياني لمتغير الكفاءة الحجمية	39
137	فحص القيم الشاذة لمتغير الكفاءة الحجمية	40
138	الرسم الانتشاري لمتغير عائد الحجم الثابت CRS	41
138	الرسم الانتشاري لمتغير عائد الحجم المتغير VRS	42

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
189	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2010	1
189	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2011	2
190	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2012	3
190	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2013	4
191	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2014	5
191	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2015	6
192	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2016	7
192	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2017	8
193	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2018	9
193	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2019	10
194	بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2020	11
194	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2010	12
195	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2011	13
195	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2012	14
196	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2013	15
196	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2014	16
197	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2015	17
197	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2016	18
198	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2017	19
198	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2018	20
199	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2019	21
199	متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2020	22
200	بيانات القيمة السوقية للسنوات من 2010 - 2020	23



المقدمة

يتميز عالم اليوم بالكثير من التغيرات والتطورات وزيادة المنافسة بين الشركات العالمية وسعي الكثير منها إلى البقاء في السوق لأنها تعيش في عالم دائم التغير، وفي ظل هذه التغيرات المستمرة فقد برزت أهمية البيانات والمعلومات الدقيقة التي يحتاج اليها الاداريون في الكثير من الوحدات الاقتصادية ومنها المصارف، إذ أن القرارات التي تتخذها إدارات المصارف تؤثر في موارد المصارف وثرواتها ومن ثم في بقائها في العمل، وحتى يتم ذلك فإنه لابد للإداري المصرفي الذكي أن يلجأ إلى تقييم أداء مصرفه بشكل مستمر من خلال البيانات المتوافرة لديه عن أعمال مصرفه والمصارف الأخرى المنافسة، وهنا بالتحديد ينظر إلى تقييم الأداء كونه يمثل جميع العمليات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة قبل الوحدة الإدارية في استعمالها مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال مدة زمنية معينة (عام واحد في الغالب) وذلك عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف من الأهداف والمتحقق منها، وذلك بالاستناد الى مقاييس ومعايير مهنية.

اما هيكل الدراسة فإنه يتكون من أربعة فصول، إذ قُسِم الفصل الأول الى مبحثين إثنين، خصص المبحث الأول لمنهجية الدراسة والمبحث الثاني تطرق الى عدد من الدراسات المرجعية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، أما الفصل الثاني فقد اختص بالجانب النظري للدراسة وقسم الى أربعة مباحث، تناول هذا الفصل الكفاءة المصرفية والذكاء المالي وطرائق قياسه والقيمة السوقية للأسهم على التوالي. أما الفصل الثالث فقد مثل الجانب العملي بعرض أساليب المعالجة الإحصائية، إذ قسم هذا الفصل إلى مبحثين إثنين، شمل المبحث الأول تطبيق نماذج تحليل مغلف البيانات على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في العراق، أما المبحث الثاني فقد تناول محددات القيمة السوقية والذكاء المالي في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اما الفصل الرابع فقد استعرض الاستنتاجات والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة من خلال مبحثين، شمل المبحث الأول ما توصلت اليها الدراسة من استنتاجات، أما المبحث الثاني فقد استعرض مجموعة من المقترحات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

9

مراجعة نظرية للدراسات السابقة

الفصل الأول

منهجية الدراسة ومراجعة نظرية للدراسات السابقة

تمهيد

يهدف الفصل الأول استعراض منهجية الدراسة في المبحث الأول للتعرف الى مسار خارطة الدراسة التي يجب ان نسير عليها وتتضمن مشكلة الدراسة والاهمية والهدف من هذ الدراسة والافتراضيات للوصول الى حلول للمشكلات والتعرف على حدود الزمانية لهذه الدراسة والأساليب التي اعتمدت في الدراسة، اما المبحث الثاني فقد خصص لمراجعة عدد من الدراسات المرجعية للمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة. لبيان مدى استفادتنا من الدراسات السابقة في دراستنا الحالية من ناحية الجوانب النظري والعملي.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تُعد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من المصارف حديثة العهد إذا ما قورنت بالمصارف العامة. لهذا تسعى إدارات هذه المصارف إلى تحسين كفاءة اداء هذه المصارف التي تتأتى من خلال تعظيم اثرها وزيادة المنافسة في السوق المالية؛ ولذلك فإن التحدي الأساس المفروض على هذه المصارف في الوقت الراهن هو أنها تعمل في بيئة شديدة التنافس وشديدة التنوع، مما يتطلب ضرورة البحث عن آليات غير تقليدية في استغلال أفضل الفرص للاستفادة من الموارد المتاحة لديها، واستثمارها بأقل تكلفة ممكنة. وتكمن إشكالية الدراسة في:

(ما اثر كفاءة الإداء المصرفية والذكاء المالي في تعظيم القيمة السوقية للأسهم لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية).

- 1. هل تؤثر كفاءة الاداء المصرفية في تعظيم القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة؟
- ما أثر كفاءة الاداء المصرفية في المصارف العراقية عينة الدراسة في تطوير العمل المصرفي ورفع كفاءته؟
 - 3. هل يؤثر الذكاء المالي في تحقيق تعظيم القيمة السوقية للاسهم لهذه المصارف؟
 - 4. ما اثر توفر مستوى الذكاء المالى في المصارف عينة الدراسة؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من كون المصارف قيد الدراسة هي مصارف حديثة العهد، وكلما كانت هذه المصارف أكثر كفاءة كانت أكثر قدرة على تنشيط الادخارات المحلية لتمويل مشاريع التنمية والإعمار في العراق، لذلك يتطلب الأمر دراسة كفاءة هذه المصارف. والتعرف على ادبيات الكفاءة والذكاء المالي في المصارف. وتسليط الضوء على الطرائق المتبعة في قياس كفاءة اداء المصرفية والذكاء المالي. وتحديد المصارف الكفوءة التي استطاعت تعظيم القيمة السوقية. إذ تساهم الكفاءة من رفع مستوى الخدمات المقدمة، ومن ثم رفع مستوى تنافسية القطاع المصرفي. وتاتي ايضاً أهمية هذه الدراسة باعتبارها احد الدراسات التي تناولت موضوع الذكاء المالي اذ لم يتم التطرق الى بحث او دراسة موضوع ذكاء مالي وقيمتها السوقية للمصارف عينة الدراسة في المكتبة العربية والأجنبية بالطربقة والأسلوب الذي تم اعتماده في هذه الدراسة، من خلال تحديد مدى اعتماد

المصارف على الذكاء المالي في عملها ومدى استطاعتها تعظيم القيمة السوقية. الذي يسهم في زيادة المعارف المالية للأفراد العاملين والاستفادة من المفاهيم المالية في تجميع البيانات وتحليلها وعرضها لاتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تسهم في تعظيم القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلى:

- 1. دراسة عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتحليل كفاءتها، وذلك من خلال تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات للمدة 2010-2020 الذي يبين اختلاف مستويات أدائها والعمل على تطويرها وذلك من خلال اجراء مقارنات بين هذه المستويات.
- 2. تبيان العوامل المؤثرة في القيمة السوقية (حجم الناتج القومي، الضرائب الحكومية، أسعار النفط، حجم المصرف، وغيرها) لأسهم هذه المصارف.
- 3. معرفة مدى تأثير الذكاء المالي في تعظيم القيمة السوقية في العمل المصرفي للمصارف قيد البحث باعتبار أن القطاع المصرفي هو من المجالات الحساسة والمهمة لأي مجتمع، فهو الركيزة والقاعدة التي يستند لها نجاح او فشل أي اقتصاد.

رابعاً: فرضيات الدراسة

إن سعي المصارف العراقية لتحسين كفاءتها وادائها المالي الذكي يمثل تحدياً لصناعة الخدمات المالية، وهذا الأمر يتطلب الكثير من الإجراءات والقرارات.

وإن الفرضيات الرئيسة هي:

- 1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاءة الإداء المصرفية مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة .
- 2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالات إحصائية بين الذكاء المالي والقيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.
- 3. توجد علاقة ارتباط ذات دلالات إحصائية بين كفاءة أداء مصرفي والذكاء المالي مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.

ومن الفرضيات الفرعية:

- 1. يوجد تاثير معنوي ذات دلالة احصائية بين كفاءة ذات العوائد الثابتة والذكاء المالي مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.
- 2. يوجد تاثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين كفاءة ذات العوائد المتغيرة والذكاء المالي مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.
- يوجد تاثير معنوي ذات دلالة احصائية بين كفاءة الحجمية والذكاء المالي مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.

خامساً: أسلوب الدراسة

استخدم الأسلوب الوصفي لبيان الجانب النظري ومكتملاً بالعمل التجريبي المستند إلى أسلوب تحليل مغلف البيانات والذكاء المالي وصولاً إلى إثبات فرضية الدراسة من عدمها. باستخدام الأساليب الإحصائية EXCEL،SPSS ، DEAP.ver.2.1

سادساً: حدود الدراسة

تغطي حدود الدراسة المدة الزمنية 2010-2020 وذلك لتوافر البيانات عن هذه المصارف عينة الدراسة خلال هذه المدة.

سابعاً: عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة 15 مصرفاً من 46 مصرف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والسبب الرئيسي لاختيار هذه العينة للدراسة لتوافر البيانات المتكاملة والمتسلسلة عن هذه المصارف للمدة 2020-2020. وتم جمع البيانات بحسب الملاحق (1-23) من المصادر الآتية:

- 1. تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي.
- 2. تقارير ونشرات سوق العراق للأوراق المالية.
 - 3. تقارير ونشرات هيئة الاوراق المالية.
- 4. اصدارات رابطة المصارف العراقية الخاصة.

المبحث الثاني

الدراسات المرجعية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (الهاشمي والجبوري، 2017)

تسعى الدراسة الموسومة" مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية واثرها على القيمة السوقية للمصارف—دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق" الى تحديد ومعرفة مدى تأثير مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية في العمل المصرفي للمصارف قيد البحث، وقد ركزت مشكلة البحث على معرفة وقياس علاقات الارتباط والاثر لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية و القيمة السوقية للمصارف قيد البحث، وبهدف الوصول الى معرفة ذلك الاثر فقد تم اختيار أربعة مصارف اهلية وحكومية متمثلة بمصرف الاستثمار العراقي والخليج التجاري والشرق الاوسط والتجاري العراقي، وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية للمدة 2010–2015 من خلال البرنامج الإحصائيي SPSS ، لذا فقد انطلقت هذه الدراسة من فرضيات العدم والفرضية البديلة، إذ تمثلت فرضية العدم بعدم وجود علاقة و تأثير ذو دلالة معنوية لكفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث، الما لا يوجد تأثير لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية، كما توصلت هذه الدراسة لا يوجد تأثير لمؤشرات كفاءة الادارة المصرفية على القيمة السوقية، كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لعل اهمها هو ضرورة التأكيد على الادارات المصرفية على المتخدام التنوبع في تحقيق الايرادات المصرفية وعدم الاعتماد على الادارات المصرفية على السرفية المستخدام التنوبع في تحقيق الايرادات المصرفية وحدم الاعتماد على الاقتراض بشكل اساس.

2. دراسة (عمير، 2018)

ترمي الدراسة الموسومة بـ "قياس كفاءة أداء المصارف العراقية" إلى تقدير كفاءة الأداء المالي لد 22 مصرفاً عراقياً خلال فترة أربع سنوات من 2007 إلى 2010، واستُعْملَ تحليل مغلف البيانات لقياس الأداء المالي وذلك باستخدام طريقة عائد المخرجات إلى المقياس، وحللت البيانات والنتائج التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج تحليل مغلف البيانات 2.1. بينت الدراسة أن كفاءة النظام المصرفي تُعد من أهم القضايا في السوق المالية، وأن التركيز الرئيس

لبرامج الإصلاح المصرفي والمالي في العراق والبلدان النامية الأخرى هو تحسين كفاءة المصارف التي قد تنجم عن تعريض المؤسسات والأسواق المحلية لمنافسة أكبر. كما أظهرت النتائج أن أفضل المصارف التقليدية هي المصارف الإسلامية بكفاءة في نموذج عوائد حجم المتغيرة، ويرجع ذلك إلى قلة عدد المصارف الإسلامية المشاركة في التقييم فضلاً عن خضوع المصارف الإسلامية التي تحد من زيادة عملياتها، وخضوعها المصارف الإسلامية المتغيرة، وقد أوصت الدراسة بأنه يتوجب على المصارف التقليدية. وقد أوصت الدراسة بأنه يتوجب على المصارف التي لم تحقق الكفاءة الكاملة أن تستفيد من المصارف المرجعية، وكذلك ضرورة تكامل المصارف الصغيرة حتى تتمكن من منافسة المصارف الخاصة الكبيرة والمصارف الحكومية.

3. دراسة (حسن، 2019)

استهدفت الدراسة الموسومة "قياس كفاءة المصاف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات " DEA إلى قياس الكفاءة الفنية والحجمية للمصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية، وذلك لتحديد المصارف الكفؤة القادرة على استخدام المدخلات المتاحة للوصول إلى الحد الأقصى من المخرجات، وكذلك تحديد المصارف غير الفعالة التي لم تستطع، تحقيق مخرجات أكثر من مدخلاتها المتاحة، فضلاً عن ذلك تحديد التحسينات المطلوبة التي يتعين على المصارف غير الفعالة تطبيقها لتحقيق الكفاءة النسبية الإجمالية. اتبعت الدراسة منهجية التقييم لقياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية باستخدام البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية الصادرة عن تلك المصارف خلال الفترة 2014–2017 من عناصر المدخلات والمخرجات المدرجة في أنموذج الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلبية المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية لا تتمتع بالكفاءة الفنية، بمعنى أنها لا تحسن التوليف أو التركيب بين عناصر المدخلات لتحقيق مستوى معين من المخرجات.

4. دراسة (الانصاري، 2020)

تحددت فكرة الدراسة "تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودور الوسيط في القيمة السوقية للاسهم" في إطار الهدف الرئيس منها بدراسة العلاقة بين عدد من العوامل الاقتصادية والمالية، التي تمثل متغيرات في نموذج حد التكلفة العشوائي بصفته متغيراً وسيطاً يخضع تباين مستوياته الى تلك العوامل التي تتوزع كمتغيرات خارجية في هذا النموذج،

وقد مثلتها كلا من (القروض والاستثمارات) واخرى داخلية (الاجور، ورأس المال المادي، ورأس المال النقدي) ذات التأثير المتوقع المقابل في تفسير تباين قيمة المنشأة بدلالة أسعار عدد من المصارف العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها تسعة مصارف خلال المدة الزمنية المحددة بين 2009-2017 . إن ما يزيد من تعقيد المشكلة هو المبادلة الصحيحة المطلوبة بين حجم القروض والاستثمارات وما يخصص من مبالغ ترصدها المصارف لتأدية انشطتها التشغيلية في مجالات الاجور وتهيئة رأس المال المادي والنقدي، وما يترتب عليها من كلف تشغيلية تنسحب سلباً على تراجع مستوياتها الربحية وما تتركه من اشارات عكسية للمستثمر في السوق المالية، تدفعه نحو الامتناع عن توظيف ثرواته في أسهم هذه المصارف، ومن ثم تراجع حجم الطلب عليها ليؤول الامر وفق الية السوق، اي تراجع القوة السعرية لتلك الاسهم في توليد عوائد مجزية على الاستثمار فيها، ويفسره تدنى مستويات القيمة السوقية المتحققة لتلك المصارف على مدار الزمن، ومن ثم الاخفاق في تحقيق هدف المستثمر في تعظيم ثروته في اطار موارده المحددة والامر يمتد الي سوء تخصيص موارد المشتركين في السوق المالية . وقد تجسد الافق الزمني للدراسة في بيانات مقطعية وبيانات سلسلة زمنية شكلت بمجملها ما يسمى بالبيانات المزدوجة التي تهدف الى تفسير العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المدروسة والتباين المرافق لها من حيث المكان (المصارف) والزمان (سنوات البحث)، وبعد استعمال نموذج الانحدار الخطى للبيانات المزدوجة وفق ما يعرف بنموذج التأثير الثابت بدلالة الدوال اللوغاربتمية فقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أجمعت على التأثير المعنوي احصائياً للمتغيرات الخارجية في قيمة المنشأة ضمن نموذج الاختبار دون المتغيرات الداخلية قدر تعلق الامر بآلية تصميم الدراسة والعينة المدروسة، و بضرورة إعداد الخطط من ثم صياغة عدد من السياسات المالية للمصارف التي من شأنها توظيف الاستثمارات والقروض الممنوحة الى مديات تستمر بموجبها قيمة تلك المصارف بالتزايد الى الحد الذي ينسحب الى تعظيم عوائد الاستثمار في أسهمها وتحقيق هدف تعظيم ثروة المستثمر في السوق المالية.

5. دراسة (الكعبي واليساري، 2021)

تسعى الدراسة الموسومة "تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات" التي كانت تهدف إلى قياس الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف المدرجة في سوق

العراق للأوراق المالية الخاصة للمدة من 2005-2016 ومعرفة مفاهيم الكفاءة المصرفية وعلاقتها بالأداء والفاعلية والإنتاجية، وكذلك تحليل الكفاءة المصرفية، ولتحقيق الأهداف من الدراسة فقد جرى تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات على بيانات عشرة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام أسلوب عوائد الحجم المتغيرة. اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية والمعادلات الإحصائية للوصول إلى نتائجها، ولقد اثبتت نتائج التحليل المالي وجود في تذبذب قدرة المصارف التجارية عينة الدراسة على استقطاب الأموال بشكل ودائع، وهذا يؤدي إلى عدم تساوي كفاءة المصارف عند أدائها لمهام عملها، وكذلك وجود اختلاف في متوسطات الكفاءة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة، وأن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي ضرورة قيام المصارف التجارية العشرة الموجودة في الدراسة بانتهاج الطرائق والأساليب العلمية والموضوعية التي من شأنها زيادة الكفاءة لعملياتها المصرفية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (BECCALLI et al, 2006)

تتاولت الدراسة الموسومة Banking البنوك الأوروبية، إذ دفعت الضغوط التنافسية الأخيرة المصارف بشكل تدريجي إلى التركيز بشكل استراتيجي على تحقيق عوائد للمساهمين، لذلك فإن التحقيق في محددات أداء المصارف وعلاقتها بأسعار الأسهم أصبح ذا أهمية متزايدة. فإن التحقيق في محددات أداء المصارف وعلاقتها بأسعار الأسهم أصبح ذا أهمية متزايدة. توسع هذه الدراسة الأدبيات حول المحاسبة على أساس السوق لفحص العلاقة بين أسعار الأسهم والكفاء، وعلى وجه التحديد فإنه يتحقق مما إذا كان يمكن تفسير التغييرات في أداء المخزون بالتغييرات في كفاءة التشغيل، والمشتقة من الطرائق البارامترية وغير المعلمية. يبدو أن النتائج تشير إلى أن التغييرات في الكفاءة تنعكس في التغيرات في أسعار الأسهم وأن أرصدة البنوك ذات الكفاءة من حيث التكلفة تميل إلى التقوق في الأداء على نظيراتها غير الفعالة. ودفعت الضغوط التنافسية المصارف خلال العقود الماضية بشكل متزايد إلى التركيز بشكل كبير على تحقيق عوائد للمساهمين، وبشكل نموذجي فقد ركز المصرفيون على خفض التكلفة إلى نسب الدخل كنماذج لكفاءة المثنقة من المناهج البارامترية وغير البارامترية لها مزايا على تكون مقاييس كفاءة التكلفة المشتقة من المناهج البارامترية وغير البارامترية لها مزايا على تكون مقاييس كفاءة التكلفة المشتقة من المناهج البارامترية وغير البارامترية لها مزايا على تكون مقاييس كفاءة التكلفة المشتقة من المناهج البارامترية وغير البارامترية لها مزايا على

النسب المحاسبية. ويتم في هذه الدراسة الجمع بين أبحاث سوق رأس المال في المحاسبة وأدبيات كفاءة المصارف من خلال ربط كفاءة تكلفة المصارف بأداء سوق الأوراق المالية. يبدو أن النتائج تشير إلى أن التغييرات في أسعار أسهم البنوك تعكس النسبة المئوية للتغيرات في كفاءة التكلفة. وبعامة فقد استنتجت هذه الدراسة أن النتائج تشير إلى أن التغييرات في كفاءة التكلفة تنعكس في التغيرات في أسعار الأسهم، وهذا ما يشير إلى أن أسهم المصارف ذات الكفاءة من حيث التكلفة تميل إلى التفوق في الأداء على نظيراتها غير الفعالة.

2. دراسة (Qamruzzaman&Jianguo, 2016)

An Assessment of Financial Efficiency using Data تقيس الدراسة الموسومة Evolvement Analysis (DEA)-Multistage Approach: A Case Study of (DEA) - Multistage Approach: A Case Study of "Banks in Bangladesh " Banks in Bangladesh " Banks in Bangladesh المواحل: دراسة حالة للمصارف في بنغلاديش" مستوى كفاءة المؤسسات المالية وبخاصة المصارف التجارية الخاصة في بنغلاديش، وهي تستخدم مؤشرات قياسية لكفاءة المصرف مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وصافي هامش الربح، ومن أجل التحقق من متانة النتائج ورصانتها التي تم الحصول عليها ، فإن الدراسة استخدمت نهج مغلف تحليل البيانات ADA وذلك لقياس درجة كفاءة المصرف الذي يستخدم على نطاق واسع في تحليل مشاركة البيانات مع الأخذ في الحسبان كل من أساليب توجيه المدخلات والمخرجات في ظل عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة إلى وضع القياس لكل عام على مدار السنوات الخمس الماضية من 2011 إلى 2015، ولقد كشفت نتائج الدراسة أنه خلال فترة الخمس سنوات فإنه لم يكن أداء الصناعة المصرفية ككل فعالاً .

3. دراسة (Péricoa et al, 2016)

تبين هذه الدراسة الموسومة bootstrapped Data Envelopment Analysis (DEA) أن القطاع المصرفي البرازيلي كان قد شهد تغييرات عدة في هيكله خلال الأعوام الأربعة الأولى من العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وترتبط هذه التغييرات بعمليات الاندماج والاستحواذ، فضلاً عن فتح أكبر سوق للمصارف الأجنبية. كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل مغلف بيانات التمهيد، لبيان كفاءة المصارف التجارية الخاصة البرازيلية في المدة (2010–2013)، ولقد

طُبقت المنهجية على أكبر 30 مؤسسة مصرفية في نهج الوساطة المالية. في هذا النموذج تصنف الموارد التي تدخل المصرف في شكل ودائع وإجمالي الأصول كمدخلات وإلى جانب هذه العمالة اليدوية تعد أيضاً مورداً قادراً على تحقيق النتائج. أمّا ما يخص لمتغير المخرجات فإن عمليات الائتمان تمثل البديل الأنسب، مع الأخذ في الحسبان أثر البنك بوصفه وسيطاً مالياً، وفي هذا العمل فإن مسألة التصنيف الأفضل بين مصارف التجزئة والمصارف المتخصصة في الائتمان ليس لها أهمية تذكر، كما أن الأهمية المنخفضة في هذا النوع من المقارنة ناتجة عن التحليل بحسب القطاعات (تم تحليل القطاعات بشكل منفصل)، أظهرت نتائج الدراسة هنا وجود مستوى متوسط من الكفاءة للمصارف البرازيلية الكبيرة في هذه الفترة، وأوصت الدراسة ببذل المزيد من الجهود لتقليل النفقات وزيادة الإيرادات.

4. دراسة (Othman et al, 2016)

قحصت الدراسة الموسومة Efficiency in Banking Sector مراجعة الأدبيات المتعلقة بقياس الكفاءة النسبية المصارف باستخدام تحليل مغلف البيانات، إذ تُقاس كفاءة المصارف من خلال قدرة المصرف الفردي على تعظيم الإنتاج في ضوء مستوى معين من المدخلات، ومن خلال قياس كفاءته الفردي على تعظيم الإنتاج في ضوء مستوى معيار لأدائه ويمكنه تحديد التحسين المستقبلي فإنه بالإمكان أن يكون بمثابة إنذار مبكر أو معيار لأدائه ويمكنه تحديد التحسين المستقبلي في مختلف المجالات مثل الإدارية أو التكنولوجية أو الاجتماعية والاقتصادية. يتكون تحليل معلف البيانات من نموذجين أساسيين هما نموذج DEA Charnes-Cooper-Rhodes مع عودة ثابتة إلى افتراض الحجم ونموذج DEA Banker-Charnes-Cooper مع عودة متغيرة إلى افتراض الحجم. وتبين الدراسة أن أساس الإنتاجية في صناعة الخدمات وتحديداً في القطاع المصرفي بعامة يُقاس على أساس مفهومين رئيسين هما الفعالية والكفاءة، إذ تشير الفعالية إلى قدرة المصرف على تحديد أهدافه وغاياته وتحقيقها، في حين تشير الكفاءة إلى قدرة المصرف على إنتاج مخرجات بأقل قدر من الموارد أو المدخلات، أو تُعرَف بعامة على أنها نسبة المخرجات على المدخلات.

5. دراسة (Omoregie, 2019)

تناولت دراسة Omoregie عام 2019 الذكاء المالي، وذلك من خلال دراسته الموسومة Improving Organizational Performance Using Corporate Financial

Intelligence: A Conceptual and Exploratory Review الذكاء المالي للشركات كمحرك للأداء التنظيمي: مراجعة مفاهيمية واستكشافية"، تقترح هذه الدراسة مفاهيم الذكاء المالي للشركات (CFI) التي تقاس بواسطة حاصل الذكاء المالي للشركات (CFIQ) كممارسة على مستوى المنظمة لإضفاء الطابع المؤسسي وتحسين أداء الشركة وقيمة المساهمين. تناقش هذه الدراسة الاستكشافية تطوير إطار أو نموذج لتعريف الذكاء المالي للشركات (CFI) وقياس حاصل الذكاء المالى للشركات، وإثبات ارتباطه بأداء الشركة وقيمة المساهمين، وقد قدمت هذه الدراسة فرصة للبحث المستمر في العلاقة بين أداء الشركات وقيمة المساهمين وإضفاء الطابع المؤسسي على الذكاء المالي المؤسسي (التنظيمي). وتستند هذه الدراسة الاستكشافية إلى الفهم الراسخ إلى حد ما بأن المدير في داخل المؤسسة هُو المسؤول عن اتخاذ القرارات التي تهدف إلى تحسين أداء الشركة وتعزيز قيمة المساهمين، وفي جوهرها فإن الأعمال التجارية هي في الأساس وسيلة لتوليد التدفقات النقدية الإضافية، بدءاً من مصادر الأموال من مقدمي رأس المال (الديون وحقوق الملكية)، والتخصيص الفعال لهذه الأموال وفِقاً للفرص والأهداف والاستراتيجيات والعمليات الخاصة بـ المنظمة، وذلك بهدف تعزيز توليد النقد الإضافي القابل للتوزيع الذي يتدفق إلى المساهمين، الذي يُعد مقياساً للثروة المتزايدة وقيمة الأعمال، ومن ثم فإن جميع القرارات الإدارية وبغض النظر عن المجال الوظيفي الأصلى للقرار، تؤثر في مصادر الأموال وتخصيصها، وإمكانية تعزيز أداء الشركة وقيمة المساهمين أو تدميرهما. وتقترح الدراسة كذلك مفهوم حاصل الذكاء المالي للشركات (CFIQ) وسيلةً لقياس مدى قيام منظمة ما بتأسيس ذكاء مالي مؤسسي في ممارستها، ومن المتصور أن المؤسسات ذات المستوبات الأعلى من حاصل الذكاء المالي للشركات هي أقل خطورة وأكثر احتمالاً أن تكون ذات أداء أفضل، وهي تولد عوائد أعلى للمساهمين من تلك التي لديها مقاييس أقل لحاصل الذكاء المالي للشركات، ومن ثم فإنه بإمكان المستثمرين استخدام حاصل الذكاء المالي للشركات عند تحديد كيفية تخصيص أموالهم الاستثمارية.

6. دراسة (Anastasia, et al. 2010)

تناوللت دراسة أنستازيا وآخرين et al Anastasia عام 2019 الذكاء المالي من خلال دراستهم الموسومة, Gen X, and baby boomers. "الفرق بين الذكاء المالي على جيل الألفية، والجيل العاشر، والمواليد الجدد"، فالذكاء المالي وفقاً لما جاء في هذه الدراسة هو أحد جوانب قياس الذكاء فيما يتعلق بالمعرفة المالية. هدفت هذه الدراسة إلى فحص الفروق بين السلوك المالي والمعرفة المالية التي هي مزيج من الذكاء المالي في كل جيل، تكونت العينة المستخدمة من 100 مستجيب في كل جيل، اختبروا باستخدام أسلوب أخذ العينات الهادف، ولقد جمعت البيانات المستخدمة في الاستبيانات الموزعة عبر الإنترنت والنسخ الورقية، التي تعالج بعد ذلك لاختبار الاختلافات باستخدام اختبار تحليل التباين.ANOVA ، وأظهرت نتائج التحليل أن هناك اختلافات كبيرة في الذكاء المالي بين جيل الألفية، والجيل العاشر، والمواليد، في حين أن جيل طفرة المواليد لديه أدنى مستوى من الذكاء المالي، لكن مع ذلك فإنه لم يكن أن فترات النمو الفردي المختلفة تعطي محفزات مالية مختلفة لكل جيل، باستثناء الفترات القريبة من بعضها البعض، لكن مع ذلك تستمر تلك المعرفة المالية في تشجيع كل جيل على اتخاذ قرارات مالية مختلفة، وأن اختيار المنتجات الاستثمارية المختارة يعكس مستوى المعرفة الذي يمتلكه كل جيل، وهذا يثبت أن الاختلافات في الأجيال التي لديها فترات نمو مختلفة الماليك المعرفة المالية، مما يؤدي إلى اختلافات في السلوك المالي. الكون لها مستوبات مختلفة من المعرفة المالية، مما يؤدي إلى اختلافات في السلوك المالي. سيكون لها مستوبات مختلفة من المعرفة المالية، مما يؤدي إلى اختلافات في السلوك المالي.

7. دراسة (Kedžo& Sjauš,2021)

تناولت الدراسة الموسومة Bootstrap and Fuzzy DEA: A Case of an Emerging Market المصارف الكبرى باستخدام التمهيد وتحليل مغلف البيانات الغامض: حالة من الأسواق الناشئة" تحليل كفاءة أداء الأعمال المصرفية باستخدام تحليل مغلف البيانات، مع فئات المصروفات كمدخلات وفئات الدخل كمخرجات، ومن خلال دمج طريقة التمهيد ونهج البيانات الغامضة في نموذج اسلوب تحليل مغلف البيانات، فقد تم الحصول على رؤى إضافية وتحليل حساسية للنتائج. توضح هذه الدراسة كيف يمكن استخدام تحليل مغلف البيانات الغامض أو الضبابي والتمهيد للتحقيق في مشاكل السوق الحقيقية ببيانات غير مؤكدة في عينة غير مؤكدة. اعتمد التحليل التجريبي على الفترة من 2009 إلى 2018 لعينة من سبعة من أكبر المصارف الخاصة في كرواتيا. وكان الهدف من الدراسة أيضاً تقسير نتائج تحليل مغلف البيانات فيما يتعلق بسوق معينة وظروف قانونية وظروف اقتصادية كلية ناتجة

عن التغييرات التي أدخلت في العقد الماضي. أظهرت النتائج والتغييرات في المدخلات والمخرجات بمرور الوقت أن عمليات السوق التي حدثت خلال المدة موضوع الدراسة كان لها تأثير كبير في أداء أعمال المصارف، ولكنها أدت إلى نظام مصرفي أكثر كفاءة، وقد عثر على مصرفين مهيمنين على المصارف الأخرى بغض النظر عن التغييرات في العينة وغموض البيانات، وبالإضافة إلى ذلك فقد قورنت نتائج تحليل مغلف البيانات بأهم المؤشرات المالية ونسب المحاسبة، كمقياس بديل أو إضافي لكفاءة المصارف وربحيتها.

8. دراسة (ABIDIN et al, 2021)

استهدفت دراسة (ABIDIN et al, 2021) الموسومة Analysis of Bank Efficiency Between Conventional Banks and Regional Development Banks in Indonesia تحليل كفاءة المصرف بين المصارف التقليدية ومصارف التنمية الإقليمية في إندونيسيا" تحليل مستوى الكفاءة من خلال تجميع المصارف خلال الفترة 2017 -2018 في فئتين من المصارف، تم تقسيمها على أنها مصارف التنمية الإقليمية (BPD) والمصارف التجارية التقليدية غير التابعة لها (BUK) ضمن كل فئة. إن مواضيع البحث هي مصارف ضمن الفئتين BPD و BUK وهما تتألفان من 18 وحدة عمل يومية و 35 من المصارف التجاربة التقليدية، ولقد استخدمت منهجية البحث ثلاث مراحل: تقوم المرحلة الأولى باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) لتقيس مستوى كفاءة المصرف؛ بعدها تقوم المرحلة الثانية من التحليل باستخدام نموذج انحدار Tobit الذي يعمل على تقييم تأثير الأداء المالي في كفاءة تحليل مغلف البيانات؛ وأخيراً تقوم المرحلة الثالثة باستخدام اختبار Mann-Whitneyالذي يُحدد ما إذا كان هناك اختلاف في كفاءة المصارف من الفئة الأولى والثانية. أظهرت النتائج أن هناك انخفاضاً في كفاءة مصارف الفئة الأولى والثانية، ولكن في المتوسط كانت كفاءة مصارف الفئة الأولى أعلى من كفاءة مصارف الفئة الثانية، كما أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار أن متغير العائد على الأصول فحسب هو الذي يؤثر في مستوى كفاءة مصارف الفئة الأولى، في حين تتأثر مصارف الفئة الثانية بمتغيرات القروض المتعثرة والعائد على الأصول، وفي اختبار Mann-Whitney ثبت أن هناك اختلافات في كفاءة مصارف التنمية الإقليمية والمصارف التجارية التقليدية.

ثالثاً: مساهمة الدراسة الحالية

مدى الاستفادة من بعض الدراسات المرجعية والاختلاف بين دراستنا وقسم من الدراسات المرجعية سعت الباحثة إلى الاطلاع على أدبيات المكتبات العربية والأجنبية، وبقدر الإمكانات المتاحة لم تحصل الباحثة على دراسة تشمل مواضيع الكفاءة المصرفية والذكاء المالي والقيمة السوقية مجتمعة.

إن مدى الاستفادة هذه الدراسة من بعض الدراسات المرجعية تعمل على اثراء دراستنا الحالية وذلك من خلال الافادة منها في جانب الإطار النظري والعملي هو أنها كبقية الدراسات سعت الى جمع بيانات عن 15 مصرفاً لعينة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2020-2020، بتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات مثل العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من هذه الناحية، وقد تبنت الدراسة أنموذج عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإخراجي في قياس كفاءة المصارف العراقية. وقد قامت بتحديد المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة واجراء المقارنة بين المصارف هو كفاءتها التي تعتمد على المدخلات نفسها لكنها تختلف من حيث المخرجات، ويُعد المصرف مرجعاً للآخرين كون مدخلاته هي المدخلات نفسها التي تمتلكها المصارف الأخرى، لكن مخرجاته تكون أكثر منها .

اما اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة فمن حيث:

أولاً: قياس الكفاءة المصرفية والذكاء المالي لكل سنة.

ثانياً: قسمت المدة المشمولة بالدراسة الى ثلاث مدد من 2010-2014 والمدة الثانية 2015-2017 والمدة الثانية 2020-2018 والمدة الثالثة 2020-2018 للكفاءة المصرفية، وذلك لبيان أي من المصارف كان أكثر كفاءة أو أكثر اعتماداً على الذكاء المالي، كما اتبعنا أسلوب الانحدار في تحديد محددات القيمة السوقية لأسهم المصارف التي تبين من خلالها تأثير إثنين من المحددات خلال المدة موضوع البحث.

ثالثاً: هو اختلاف دراستنا عن بعض الدراسات السابقة في قياس الذكاء المالي، حيث اعتمدت الدراسات السابقة على الطريقة الاستقصائية للقياس، في حين اعتمدت هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي لتفسير معادلة الذكاء المالي الاقتصادية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمتغيرات للتعبير عن مدى استخدام الادارة في المصرف لمصطلح الذكاء المالي، وهي محاولة واجتهاد من الباحثة وأن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن هناك علاقة قوية بين الذكاء المالي والقيمة السوقية.

الفصل الثاني

الكفاءة المصرفية والذكاء المالي وطرائق قياسها

الفصل الثاني

الكفاءة المصرفية والذكاء المالي وطرائق قياسها والقيمة السوقية للأسهم

تمهيد

تؤدي المصارف أعمالا مهمة في الأسواق المالية، لذلك من المهم تقييم ما إذا كانت المصارف تعمل بكفاءة، وفي الآونة الأخيرة أصبحت السوق المالية أكثر قدرة على المنافسة، ومن أجل التنافس مع المؤسسات المالية غير المصرفية فإنه يتوجب على المصارف أن تعمل بشكل أكثر كفاءة مما كانت عليه سابقاً.

نوقشت كفاءة المصارف والذكاء المالي لسنوات عدة في الأونة الأخيرة وذلك بسبب النمو السريع للأسواق المالية والابتكارات المالية، إذ أصبح قياس كفاءة المؤسسات المالية أكثر أهمية. وتُعد كفاءة القطاع المصرفي مهمة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الأفضل وكذلك استقرار القطاع المصرفي وهو جزء لا يتجزأ من النظام المالي، وتؤدي المصارف أعمالاً أساسية في السوق من اهم اعمالها الوساطة المالية بين المودعين والمقترضين وذلك نظراً لأن جميع المعاملات المالية تتم تقريباً من خلال المصارف، ومن المهم دراسة ادائها وتقييمه من حيث الكفاءة والذكاء المالي ، وأن فكرة وجود مؤسسات مصرفية تعمل ذات كفاءة وذكاء مالي اكبر من المتوقع تؤدي إلى زيادة الربحية وزيادة الأموال التي سيتم التوسط فيها وخدمات أفضل وأسعار أقل للمستهلكين واسعار الفائدة، مما يعزز النشاط الاستثماري وتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الثروة المالية .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الاول: الكفاءة المصرفية

المبحث الثاني: الذكاء المالي

البحث الثالث: طرائق قياس الكفاءة المصرفية

المبحث الربع: القيمة السوقية للأسهم

المبحث الاول

الكفاءة المصرفية

تمهيد

تم التطرق في هذا المبحث التعرف الى ماهية الكفاءة المصرفية وعناصرها الرئيسية وصعوبات قياسها للكفاءة المصرفية، والتعرف على اهم المناهج الرئيسة لتحديد المدخلات والمخرجات وتقسيماتها والمنهج المعتمد في الدراسة والعوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية، بالإضافة شملت الدراسة التعرف على اهم أنواع الكفاءة المصرفية.

اولاً: مفهوم الكفاءة المصرفية

كانت الكفاءة المصرفية منذ سنوات عدة موضوعاً للعديد من الدراسات، فقد اتبعت العديد من الدراسات طرائقاً مختلفة لتقدير كفاءة المصارف فضلاً عن مناهج اقتصادية قياسية مختلفة لتحديد العوامل التي تؤثر في كفاءة المصارف. إذ تم إجراء العديد من الدراسات حول كفاءة المصارف على الاقتصادات المتقدمة، مع ذلك فإن عودة ظهور الإصلاحات الاقتصادية والمالية في البلدان النامية قد زادت أيضاً من الوعي بأهمية كفاءة المصارف.

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المالية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وبخاصة من حيث المبدأ المتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، لتحقيق اقصى ناتج ممكن وتحقيق مخرجات محددة باقل قدر من المدخلات. (الوابل،2019: 243).

تحدث كفاءة المصرف عندما يتم الحصول على أفضل مستوى للأداء المصرفي من دون إحداث أي تغييرات فيما يتعلق بكمية المدخلات وذلك بالمقارنة مع الطرائق الأخرى المتبعة في المقارنة بين مقدمي الخدمات (NKABILA,2017,26) وتهتم كفاءة المصرف بكمية المدخلات المطلوبة لإنشاء قدر معين من المخرجات. من حيث إنتاج القطاع المالي فإنه بالإمكان تفسير الزيادات في كفاءة المصارف على أنها نمو إجمالي الإنتاج، وقد يكون للكفاءة تأثير إيجابي أو سلبي في حجم القطاع المالي اعتماداً على الكفاءة الأولية وذلك نظراً لوجود تأثير من حيث الحجم والسعر على حد سواء، وعندما يكون القطاع المالي صغيراً وغير فعال فقد تؤدي زيادة الكفاءة إلى زيادة الناع المالي، لكن عندما يكون القطاع المالي كبيراً وفعالاً فإن الكفاءة الإضافية قد تؤدي إلى تقليل المالي، لكن عندما يكون القطاع المالي كبيراً وفعالاً فإن الكفاءة الإضافية قد تؤدي إلى تقليل

الإنتاج لأن الرسوم على كل معاملة يتم تخفيضها من دون زيادة الطلب بحيث يتم قياس انخفاض إنتاج القطاع المالي (Dijkstra, 2017:26).

مع ذلك لا يمكن حصر مفهوم الكفاءة المصرفية في نطاق ضيق لما له من معنى واسع، ويمكن تعريفه بالآتي ان المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد المتاحة لديها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل تكلفة ممكنة. أي التحكم الناجح من قبل المؤسسة في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى (حسن، 2019: 121).

يمكننا القول إن الكفاءة المصرفية تشير إلى القدرة على استخدام الحد الادنى من المدخلات (الودائع وراس المال) لإنتاج أفضل مخرجات (القروض والاستثمارات) بالاعتماد على الاستخدام الامثل للموارد المتاحة أفضل انتاج خدمة أقل تكلفة ممكنة.

ثانياً: العناصر الرئيسة للكفاءة المصرفية

1. كفاية راس المال

تستند أهمية كفاية رأس المال الى ضرورة تأمين الضمان والامان الكافي لأصحاب الودائع والدائنين، مع المحافظة على عائد معقول للمساهمين (المالكين)، ونتيجة التطورات الحاصلة تتعرض المصارف الى الكثير من المخاطر التي تنشأ من عوامل داخلية أو خارجية نتيجة الظروف المحيطة بالمصرف، لهذا تتحوط المصارف من هذه المخاطر بوسائل عدة، اهمها خط واق لها لغرض مساندتها وسمي هذا الخط الواقي كفاية رأس المال (المرسومي، 2017: فط واق لها لغرض مساندتها وسمي هذا المحارف الاحتفاظ بحد ادنى من امواله لمساعدتها في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة وتحديد الاستثمارات الأكثر ربحية منها حتى يتسم هذا المصرف بالكفاءة مع اعطاء المالكين والمدراء حافزاً لإدارة المصرف على نحو سليم (مجد وآخرون، 2013:27).

2. جودة القروض

تعد عملية الاقراض في المصارف واحدة من أهم الأنشطة وأخطرها، لذلك فإن مخاطر عملية الاقراض وتعثرها تمثل المشكلة الأساسية لتلك الأنشطة، إذ تمثل مشكلة القروض المتعثرة مشكلة خطيرة وتحدياً كبيراً تواجه المصارف، وهذا يتطلب من المصارف التزام الطرائق والأساليب الكفوءة من أجل تقليل آثارها إلى أدنى حد ممكن (سريح ،2018: 58).

لذلك فإن التزام المصارف بمعايير الاقراض المحددة من قبل السلطة النقدية سيؤدي إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة والمعدومة التي توثر بصورة مباشرة في جودة الموجودات ومن ثم تؤثر في ربحية المصارف (عبد الله، 2019: 324) . تؤدي جودة الموجودات الرديئة إلى فشل المصارف، وهذا الأمر يخلق تأثيراً سلبياً في ربحية المصرف وكفاءتها من خلال تقليل دخل الفوائد، أي أن مخاطر الائتمان مرتبطة أيضاً بشكل سلبي بكفاءة المصارف . (Bandaranayake & Jayasinghe, 2013: 26).

3. كفاءة الإدارة

الإدارة هي العنصر الأساس بشكل كبير، وأن عنصر الإدارة يحتوي على نظرة عامة على جميع الجوانب الرئيسة المختلفة للمصرف، وهو يُعد أحد العوامل التي توجه عمل المصرف وتحدد أداءَهُ العام، إن جودة الإدارة في انها الجزء الذي يعكس جميع الجوانب النوعية للمصرف من مثل الثقافة التنظيمية ونظام الإدارة والامتثال للقواعد والسياسات الداخلية والخارجية ومستوى ميل المخاطر وما إلى ذلك، ولقد اتفق العلماء الذين درسوا كفاءة المصارف في أبحاثهم على أن جودة الإدارة وكفاءتها ترتبطان ارتباطاً مباشراً، وبكلمات بسيطة فإنه كلما كانت إدارة الجودة أفضل كانت الكفاءة أفضل (Aguenaou, 2017: 1110) . تتبع الادارة الكفوءة في المصرف مجموعة من الطرائق والاساليب والاستراتيجيات الاهداف التي يكون من شأنها ادارة الانشطة المختلفة للمصرف بأفضل طريقة ممكنة تؤدي إلى تحسين الربحية وتحقق أقصى الأرباح في ظل الامكانات والظروف المتاحة. لان الايرادات انعكاس لكفاءة الادارة ونوعية الموجودات وكفاية راس المال او مدى استثماره . ذلك أن الارباح المرتفعة تساعد ادارة المصارف على امتصاص الخسائر في موجوداتها، وفي الوقت نفسه تعزز اسعار اسهمها في السوق وكذلك تعزز الثقة فيها. وأن مستوى الربحية يتأثر بمدى قدرة الادارة على الموازنة بين العوائد والمخاطر وضغط النفقات وزيادة الإيرادات والعمل على توظيف الموارد في مجالات عدة وتخفيض تكاليف تلك الموارد لتحقيق ارباح مجزية، وكذلك سعى الادارة الكفوءة لتحقيق معادلة التوازن بين الريحية والسيولة والأمان (على، 2018: 16-17).

4. تقديم خدمات متنوعة

دخول المصرف ميادين ومجالات أعمال جديدة عندما تتوافر لدى المصرف أموال فائضة لا يمكن استثمارها في الأنشطة الحالية للمصرف وتحقيق الأرباح المطلوبة ، عندئذ يتبع المصرف استراتيجية استثمارية تقوم على تنويع المحفظة الاستثمارية وبذلك فإنه يوفر امكانية الحصول على معدلات أعلى من الأرباح وبتكلفة أقل، ومن ثم تحقيق ميزة توزيع المخاطر التي يمكن أن يواجهها المصرف، وكذلك يتيح للمصرف تحقيق فرص الانتشار والنمو وزيادة حصته السوقية ومواجهة المنافسين في القطاع المصرفي(عبد الله، 2019: 324).

5. تخفيض كلفة الخدمات

التوجه نحو تقديم خدمات منخفضة الكلفة مع الاحتفاظ بجودتها العالية ، الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع مما يوفر مصادر جديدة للأموال، وبذلك يساعد على تمويل استثمارات أخرى، وتوليد أرباح إضافية وتعزيز من المراكز المالية للمصرف (سريح، 2018: 59).

ثالثاً: الصعوبات التي تواجه قياس الكفاءة المصرفية

يواجه قياس كفاءة المصرفية صعوبات السباب منها:

1. صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

هناك صعوبة في تحديد مدخلات المصارف ومخرجاتها إذ أنها قد تكون مدخلات وفي الوقت نفسه تكون مخرجات، وتبرز مشكلة تحديد مدخلات المصرف ومخرجاته من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة، أي ماذا تنتج المصارف بالضبط من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة، أي ماذا تنتج المصارف بالضبط (Tannenwald،1995:45) وعلى سبيل المثال تعد الودائع والمدخرات مدخلات للعملية الإنتاجية في المصارف، إذ أنها مصادر مهمة لتمويل القروض، وفي الوقت نفسه يمكن عدها مخرجات، أن ما يقارب من نصف نفقات التشغيل التي تتكبدها المصارف مكرسة للحسابات الجاربة وحسابات التوفير، وهي بذلك تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف، ومن هذا المنطلق فإنه بالإمكان تصنيفها على أنها أحد المخرجات (Kamau،2009 89-88). ففي حين تتحدد مخرجات المؤسسات الاقتصادية غير المصرفية بشكل واضح إذ أن مخرجات اية مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، فإن المؤسسات المصرفية لا تنتج منتجاً ملموساً فالخدمات التي

تقدمها للعملاء، ونطراً لتعدد أنشطتها وتداخلها، فانه يصعب تحديد ما يمكن عَدُّهُ مخرجة وما يمكن عَدُّهُ مدخلة (David & Paul، 43: 1995).

2. صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات

من الصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات بشكل موضوعي ، وأنه ليس بقدرة أحد غير الخبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه، مما يجعل من الصعب على المصرف تحديد حد أدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات مما يجعل متخذي القرار يستنتجون أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات / المخرجات في المصارف الفعلية. وفي المقابل فإنه لا يمكن لأحد ببساطة عدّ المصرف الكفء وفقاً لأعلى قيمة مخرجات لكل دولار من المدخلات، وذلك لأن هذه النسبة تُحدُّد جزئياً من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة من مثل مزيج المخرجات والمدخلات وأسعار المخرجات، إذ أن المصارف ومع انخفاض نسبة المدخلات / المخرجات يمكنها الحصول على عمالة رخيصة غير عادية ومساحات مكتبية أو تتخصص في أنواع من القروض غير المكلفة (Tannenwald،43:1995).

3. تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية

تعددت طرائق قياس الكفاءة المصرفية وأدواتها وتنوعت عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية، ويمكن النظر إلى هذا التنوع من مدخلين رئيسين هما مدخل أدوات التحليل الاقتصادي والتحليل المالي كما استخدم الربح أو دالة الربح بوصفها أداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية، وفي الأونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف بوصفها وسيلة لقياس مؤشرات الكفاءة (الهاشمي والجبوري،2017: 6-7).

رابعاً: المناهج الرئيسة لتحديد المدخلات والمخرجات للكفاءة المصرفية

من أجل تحليل كفاءة الصناعة المصرفية فإنه من الضروري تحديد مقاييس المدخلات والمخرجات لأنشطة المصرف، ويعد اختيار المواصفات المناسبة لمخرجات المصرف مسألة حيوية لتحقيقات كفاءة المصارف، كما يعد تحديد المدخلات والمخرجات المتبعة لحساب الكفاءة أحد المراحل المهمة عند اتباع الطريقة البارومترية أو الطريقة غير المعلمية. هناك العديد من المفاهيم

التي تستخدم عادة في تحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات، واجمع الباحثون على أن اختيار متغيرات المدخلات والمخرجات في دراسات الكفاءة يمكن أن يؤثر بشكل كبير في النتائج.

- 1. نهج الإنتاج: ينظر هذا النهج إلى المصارف على أنها شركات توظف مدخلات معينة (راس المال) لإنتاج منتجات مختلفة (ودائع وحسابات وقروض) إذ نقاس بعدد الحسابات بحسب هذا النهج، أي أن المؤسسات المالية تعرف بأنها منتجة للخدمات من أجل اصحاب الحسابات (الامم المتحدة ،2005: 62)، وأن نهج الإنتاج الذي طوره في البداية بينستون Benston في عام 1965 و كذلك بيل وميرفي Bell and Murphy في عام 1968 يدعم الرأي القائل: إن المصارف "تنتج" فئات عدة من القروض وكذلك من الودائع وذلك بجعلهم كل من العمل ورأس المال مدخلات . ووفقاً لبينستون وآخرين في عام 1982 فإنه "يجب قياس الإنتاج من حيث ما تفعله المصارف الذي يتسبب في تكبد نفقات التشغيل"، لكن مع ذلك فإن منتقدو هذا النهج يزعمون أن معيار التكلفة لا يعمل على التمييز بين المدخلات المالية والمخرجات المالية، وكذلك لا يطبق هذا النهج بشكل ثابت سواء أكان ذلك من حيث الحجم (عدد الحسابات أو المعاملات) أم من حيث شروط القيمة، ويعبر عن البيانات الأكثر استخداماً من حيث القيمة، إذ أنها متاحة بسهولة أكبر, 6Georgiou (2011).
- 2. نهج الوساطة: قدم سيلي وليندلي (1977) نهج الوساطة الذي يفترض أن الهدف الرئيس للمصرف هو تحويل المطلوبات (الودائع) إلى قروض (موجودات)، وبموجب هذا النهج فإن العدد الدقيق للمدخلات والمخرجات يعتمد على توافر البيانات، ويُنظر إلى المصارف على أنها جامعي أموال يستخدمون هذه الأموال للوساطة في القروض والموجودات الأخرى. يعد نهج الوساطة عملية إنتاج المصرف هي سلوك وساطة مالية تتعلق باقتراض الأموال من المودعين ومن ثم إقراضها للآخرين، ولا يُقاس كل ناتج هنا بعدد المعاملات وإنما بالقيمة، وبموجب هذا النهج تقاس المخرجات من خلال القيم النقدية للموجودات ذات الكسب المتنوع من مثل القروض والاستثمارات، في حين تشمل المدخلات العمالة ورأس المال وتكاليف التشغيل ومصاريف الفائدة (NKABILA,2017:30-31). ويقسم نهج الوساطة إلى:
- أ. نهج الموجودات: يوافق جميع المراقبين تقريباً على أن المطلوبات المصرفية لها عدد من خصائص المدخلات وذلك لأنها توفر المواد الخام للأموال القابلة للاستثمار، وأن موجودات المصارف لها عدد من خصائص المخرجات وذلك لأنها تمثل استخدامات

نهائية للأموال التي تولد الجزء الأكبر من الإيرادات المباشرة للمصارف (al,1992:247-248 (al,1992:247-248)، وبموجب نهج الموجودات فإن المصارف تعد على أنها وسطاء ماليين بين حاملي المسؤولية وأولئك الذين يتلقون أموال المصرف فحسب، وتعد القروض والموجودات الأخرى من مخرجات المصرف، أما الودائع والمطلوبات الأخرى فهي مدخلات لعملية المصرفية. يُعرّف نهج موجودات المصارف على أنها وسطاء ماليون بين حاملي المسؤولية ومتلقي الأموال المصرفية. ومن ثم فإن القروض والموجودات الأخرى تمثل مخرجات المصرف، أمًا الودائع والمطلوبات فهي مدخلات العملية المصرفية (Alber et al.5:2019).

- ب. نهج تكلفة المستخدم: يعالج نهج تكلفة المستخدم المشكلة بشكل تجريبي وذلك بالاعتماد على تكلفة المستخدم للمال من أجل تحديد ما إذا كان أحد الموجودات أو المطلوبات المصرفية عبارة عن مدخلات أو مخرجات، ولقد طوّر هذا النهج هانكوك Hancock في عام 1986 الذي طور نظرية الإنتاج للشركات المالية، التي تُحَدِّد مدخلاتها ومخرجاتها تجريبياً .أمًا الموجود المصرفي فإنه يتم تعريف تكلفة الأموال الخاصة بالمستخدم على أنها الفرق بين السعر القياسي (الذي يمثل تكلفة الفرصة البديلة للمصرف) وسعر الفائدة (معدل العائد) المرتبط بحيازة هذا الموجود، أمًا الالتزامات المصرفية فإنه يتم تعريف تكلفة المستخدم المالية على أنها الفرق بين سعر الفائدة المرتبط بهذه المسؤولية والسعر المعياري، وفي كلا الحالتين إذا كانت تكلفة المستخدم للمال موجبة (سلبية) ، فإن الموجود أو الالتزام المعني يُعد مدخلاً (مخرجات)، وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة الإيجابية للمال المستخدم تثمير إلى أن هذا الموجود أو المسؤولية يساهم في نفقات تشغيل المصرف وعلى العكس من ذلك فإن التكلفة السلبية للمال المستخدم تعني زيادة إيرادات المصرف
- ج. نهج القيمة المضافة: طوَّر هذا النهج بينستون Benston في عام 1965 و بيل وميرفي Bell & Murphy في عام 1968 وذلك وفقاً لما قاله براون Brown في عام 2006، ويحدد هذا النهج الحسابات في فئات الميزانية العمومية على أنها مخرجات تساهم في القيمة المضافة للمصرف، وبموجب هذا النهج فإنه يُنظر إلى الودائع والقروض على أنها مخرجات لأن هذه الحسابات هي مسؤولة عن خلق القيمة المضافة (Eltivia على أنها مخرجات الأن هذه الحسابات هي مسؤولة عن خلق القيمة المضافة (

2013:47,)، وأن نهج القيمة المضافة يعد أن جميع فئات المسؤولية والموجودات لها البعض من خصائص المخرجات، لكنه لا يميز المدخلات من المخرجات بطريقة حصرية. تعد الفئات التي لها قيمة مضافة كبيرة بمثابة مخرجات مهمة، ويتم التعامل مع الباقي على أنها مخرجات غير مهمة أو منتجات وسيطة أو مدخلات، ويُنظر إلى المصارف على أنها تستخدم العمالة ورأس المال لإنتاج الودائع والقروض، وأنه عادة ما يتم قياس كل من المدخلات والمخرجات على أنها مقادير مادية بدلاً من الدولارات المستعملة بشكل أساس في دراسات فروع المصارف (48) (Maea, 2010: 48).

وهذا هو الفرق بين نهج القيمة المضافة والنهجين المذكورين سابقاً، إذ يتمثل الاختلاف الكبير بين نهج القيمة المضافة ونهج تكلفة المستخدم في أن نهج القيمة المضافة يتبع بيانات تكلفة التشغيل بطريقة صريحة بدلاً من تحديد هذه التكاليف بطريقة ضمنية. (Alber et al, 2019:5-6)، مع الأخذ في الحُسْبَان أن المصارف تقدم فئتين رئيستين من الخدمات المالية هما: (1) خدمات الوساطة والقروض، و (2) خدمات الدفع والسيولة والحفظ، ومن ثم فإن الودائع تعد على أنها مدخلات ومخرجات، وبالإضافة إلى النهجين الرئيسين الإنتاج والوساطة فإن هناك مناهج أخرى لتحديد المدخلات والمخرجات.

3. مزايا نهج الوساطة على نهج الإنتاج

- أ. ينظر نهج الوساطة إلى الودائع على أنها مدخلات وذلك لأنها تستخدم في تقديم القروض والاستثمارات، في حين يعد نهج الإنتاج الودائع على أنها مخرجات.
 - ب. بالإضافة إلى ذلك فإن نهج الوساطة هو أكثر ملاءمة لقياس كفاءة المصارف في حين أن نهج الإنتاج أكثر ملاءمة لتقييم فروع المصارف(21 :Qie, 2016).
 - ج. يشمل نهج الوساطة إجمالي مصاريف الفائدة التي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي تكاليف المصارف، ومن ثم فإن استبعادها قد يجعل النتائج التجرببية غير موثوقة.
 - د. باستخدام قيمة العملة لبيانات المدخلات والمخرجات فإن نهج الوساطة يقلل من مشاكل الجودة المحتملة لبيانات المدخلات والمخرجات. (Frimpong, 2013:55-56)

وترى الباحثة ان منهج الوساطة الذي اعتمادها في الدراسة وذلك لاعتبارها الودائع وراس المال مدخلات والقروض والاستثمارات مخرجات وهذا الذي يعبر بشكل أساسي عن اهم وظيفية للمصارف في السوق لان المصارف مؤسسات خدمية وليست إنتاجية.

خامساً: العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

صنفت العوامل التي تؤثر في الكفاءة بحسب مراجعة الأدبيات إلى أربع فئات. تعتمد العوامل المؤثرة المصنفة على أنها "عوامل خاصة بالمصرف" وفي الغالب تعتمد على البيئة الداخلية وأن هذه العوامل تعتمد على القرارات التي تتخذها المؤسسة المصرفية، وتعتمد الفئات الثلاث الأخرى من العوامل وهي عوامل بيئة الأعمال وعوامل الاقتصاد الكلي والعوامل الاجتماعية والديموغرافية في الغالب على البيئة الخارجية التي لا تتحكم فيها إدارة المؤسسة المصرفية، لكن مع ذلك فإن تصنيف العوامل التي تؤثر في الكفاءة المصرفية يمثل تحدياً نظراً وذلك لوجود تفاعل كبير بين هذه العوامل ولا يوجد معيار محدد للتصنيف (Thilakaweera, 2016:82).

اذن بالإمكان تقسيم العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية إلى فئتين - داخلية وخارجية -ويمكن تقسيمها إلى عوامل خاصة بالصناعة وعوامل اقتصادية كلية:

- 1. العوامل الداخلية: تتعلق الفئة الأولى بالعوامل الخاصة بالمصارف، أي أنها متغيرات يتم التحكم فيها من إدارتها التي تعكس سياسات الإدارة وقراراتها المختلفة، ومن ثم تملي أداءها، في حين أن العوامل الداخلية ناتجة عن سياسات الإدارة الداخلية ومن بين العوامل الداخلية:

 (1) هيكل الموجودات المصرفية (2) جودة الموجودات المصرفية (3) رأس المال المصرفية (4) كفاءة العمليات للمصرف (5) تنويع إيرادات المصارف (6) نمو الودائع المصرفية السنوية (7) حجم المصرف (8) عمر المصرف (9) مخاطر الائتمان (10) الرافعة المالية (11) العائد على الموجودات (12) ملكية المصرف (8).
- 2. العوامل الخارجية: هي عوامل مستمدة من البيئة الاعمال والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والديموغرافية للبلد، ومن ثم فإنه لا علاقة لها بكيفية إدارة المصرف، وذلك لأن العوامل الخارجية تكون خارجية بالنسبة للمؤسسة وغير متاحة لمدير المصرف، ولكن مع ذلك فإنه بالإمكان التنبؤ بهذه العوامل، ومن ثم التنبؤ بأهمية هذه العوامل في نماذج الأداء وذلك لأنها يمكن أن تساعد صانعي القرار على منع المواقف غير المؤاتية. من بين العوامل الخارجية هي عوامل بيئة الاعمال المتمثلة في التحرر والاصلاحات التنظيمية والمنافسة... وما إلى ذلك، أما العوامل الاقتصادية فهي متمثلة في الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي والتضخم وما إلى ذلك، وكذلك العوامل الاجتماعية والديموغرافية متمثلة في الكثافة السكانية ومستوى التعليم والبطالة ومــــا إلى ذلك (Shilakaweera, 2016:82) و (Neves et al, 2020:2).

سادساً: أنواع الكفاءة المصرفية

تقسم الكفاءة المصرفية إلى عدة أنواع وأهمها ما يأتي:

- 1. الكفاءة الإنتاجية: تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف أي أن المصرف هو مؤسسة إنتاجية، لذلك فإنه لابد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل وراس المال لإنتاج خدمات مصرفية متنوعة، ولذلك فإن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية (سريح، 2018: 51). وأن الكفاءة الإنتاجية تتألف من عنصرين هما الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، وهذان العنصران يشكلان ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية (الدليمي، 2008: 14).
- 2. الكفاءة التقنية (الفنية): هي القدرة على تعظيم الناتج من كمية معينة من المدخلات أو لتقليل المدخلات للحصول على قدر معين من المخرجات، وتعد المصرف غير فعالة تقنياً إذا ما فشلت في إنتاج أكبر ناتج من كمية معينة من المدخلات(Dinh, 2019:57)، وبعبارة أخرى تُعرف الكفاءة التقنية أيضاً بإسم الكفاءة العالمية وهي تقيس قدرة المصارف على إنتاج مخرجات فعلية بمدخلات أقل، أو أن انخفاض استخدام الموارد يشير إلى كفاءة أعلى مخرجات فعلية بمدخلات أقل، أو أن انخفاض استخدام الموارد يشير إلى كفاءة أعلى التشغيل أقصى ناتج ممكن لمستوى معين من المدخلات، أو أنها تستخدم الحد الأدنى من المدخلات الممكنة لإنتاج مستوى معين من المخرجات، عندئذ يمكن وصف المصرف تقنيا فعالة وكفؤة (بنعبد الله، 2019: 82)، ولا تشير الكفاءة العالية من مدة إلى أخرى بالضرورة إلى أن وحدة التشغيل تحقق إنتاجية أعلى وذلك نظراً لاحتمال تغير التكنولوجيا
- 3. الكفاءة التخصيصية (التوظيفية): قياس المزيج الأمثل للعديد من المدخلات من أجل إنتاج منتجات أو خدمات من مثل دمج المصارف لآلات الصرف الآلي (ATM) والخدمات المصرفية عبر الإنترنت لمقايضات رأس المال للعمالة لزيادة الكفاءة (2016: 912)، أي أن الكفاءة تعكس قدرة المصرف على استخدام التوليفة الأمثل للمدخلات، أو انخفاض نسبي في التكلفة نتيجة لاستخدام التوليفة الأمثل من المدخلات، وبذلك فإن الكفاءة تولى أهمية أكثر لأسعار عناصر الإنتاج التي لا يمكن التحكم فيها من قبل الادارة إذ

أنه بالإضافة إلى ذلك هناك السياسات التنظيمية وعوامل السوق الأخرى (السيد،2017: 24).

وتشير الكفاءة الفنية بحكم التعريف إلى قدرة المصرف على تعظيم الإنتاج مع المدخلات المعينة أو إنتاج المستوى نفسه من المخرجات مع تقليل المدخلات، أي أن هذه الكفاءة تركز على المدخلات في حين تشير الكفاءة التخصيصية إلى الترتيب الأمثل للمدخلات والمخرجات بسعر محدد، قد ينشأ عدم الكفاءة الفنية في الظروف التي تنتج فيها المصارف المزيد من المخرجات مع المدخلات الفعلية أو عندما ينتج المصرف مخرجات فعلية بمدخلات أقل، أو إذا لم يكن هناك كفاءة فنية عندما تهدر المصارف البعض من المدخلات (Othman et al,).

4. كفاءة وفورات الحجم: تحدث وفورات الحجم عندما تتخفض تكلفة الإنتاج لكل وحدة مع زيادة عدد الوحدات المنتجة وفي سياق الأعمال المصرفية فإن وفورات الحجم تتواجد عندما تتخفض التكلفة لكل وحدة نقدية من القروض (أو الموجودات) مع زيادة عدد القروض الموجودات)، ويعمل المصرف الفعال بأقل تكلفة لكل وحدة نقدية من الموجودات أو القروض الموجودات أو القروض (عيمل المصرف الفعال بأقل تكلفة لكل وحدة نقدية من الموجودات أو القروض (عيمل المصرف الفعال بأقل تقيس الدرجة التي تستفيد فيها وحدة الانفاق من فرص نمو إنتاجها بشكل أسرع من نمو مدخلاتها، كما تشير إلى مقدرة الوحدة الاقتصادية على العمل في نطاقها الأمثل من خلال العلاقة بين المدخلات والمخرجات المرتبطة بعائد الحجم سواء أكان ذلك في المؤسسات الاقتصادية بعامة أم المصرفية بخاصة (الوابل، 2019).

بمعنى أنها تقيس المدى الذي من الممكن أن يتوسع به المصرف طبقاً لعدد عملياته أو مقدار التقلب في الإنتاج نتيجة لتقلب عناصر الإنتاج في وقت واحد، وتقيس حجم أنشطة الخدمات التي يقدمها المصرف لأنها تتناسب مع الحجم الأمثل وإنتاجيته الفعلية، كما يمكن أيضاً من خلال معرفة كفاءة الحجم تحديد الإنتاج المفقود من خلال عدم الكفاءة، فقد يعمل المصرف عند عائد الحجم المتناقص أو المتزايد أو الثابت (الكعبي،اليساري،2020: 62).

5. كفاءة اقتصاديات النطاق : تحدث اقتصاديات النطاق عندما يكون من الاقتصادي إنتاج منتجين أو أكثر معاً في وحدة إنتاج واحدة بدلاً من إنتاج المنتجات في شركات متخصصة منفصلة، ويمكن أن تنشأ اقتصاديات النطاق من مصدرين هما توزيع التكاليف الثابتة على

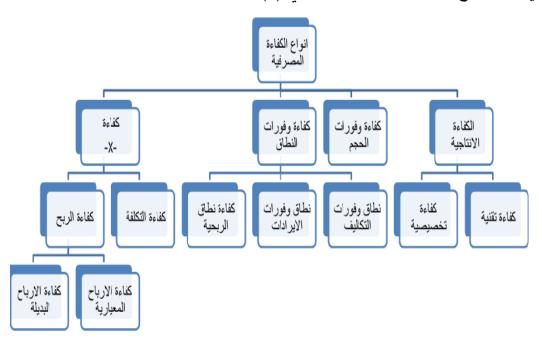
مزيج المنتجات الموسع، وتكامل التكلفة في إنتاج المنتجات المختلفة الموسع، وتكامل التكلفة في إنتاج المنتجات المصرف على إنتاج مزيجاً من المنتجات (التنويع في المنتجات) بتكلفة اجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتوج من المزيج على حدة ، ويتصف المصرف بعدم الكفاءة في تنويع منتجاته عندما لا يستطيع ذلك (عكار ومصطفى، 2020: 189)

- 6. كفاءة اكس X (الكفاءة التشغيلية): تعرف كفاءة X بأنها: النسبة بين أقل تكلفة يمكن انفاقها والتكلفة الفعلية التي أُنفقَتُ لإنتاج مزيج من المخرجات، وتعرف أيضاً بأنها استخدام المدخلات بكفاءة (Tannenwald، 1995: 41)، وبالإمكان تقسيم كفاءة X إلى عنصرين من الكفاءة لتحليل الكفاءة الموسعة وهما كفاءة التكلفة وقاعدة كفاءة الربح على أساس المفهوم الاقتصادي لتقليل التكلفة وتعظيم الأرباح.
- 7. كفاءة التكلفة: وهي قياس مستوى تكلفة المصرف مقارنة بالمصارف التي لديها أفضل Othman et al, 2016: (تنتج المخرجات نفسها بالتكنولوجيا نفسها) (912).
- 8. كفاءة الربح: تقيس كفاءة الربح التغير الحاصل في أرباح المصرف بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس هذه الكفاءة هدف المصرف المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال ادخال كل ما يتعلق بالتكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات، ويرجع سبب نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل المصرف في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المخرجات أو المدخلات ، (بورقبة، 2011: 54) وتقسم كفاءة الأرباح إلى قسمين:

الأول: كفاءة الأرباح المعيارية: وهي قياس مستوى كفاءة المصرف بناءً على قدرته في تحقيق أقصى ربح عند مستوى سعر إنتاج معين مقارنة بأفضل ربح مصرفي في العينة، وغالباً ما يرتبط هذا الأنموذج بالمنافسة الكاملة في السوق إذ تحدد أسعار المدخلات والمخرجات من خلال آلية السوق، وهذا يعني أنه لا يمكن لأي من المصارف تحديد أسعار المدخلات أو المخرجات بحيث يعمل المصرف وكيلاً لأخذ الأسعار (, 2018:75–76).

الثاني: كفاءة الأرباح البديلة: تقيس هذه الكفاءة ربحية المصرف مع الأخذ بالحسبان عوامل البيئة، وتعكس كفاءة الأرباح البديلة تأثير ادارة المصرف نفسه وكذلك عوامل البيئة التي يعمل في اطارها المصرف وأن دالة الأرباح البديلة تستخدم المتغيرات المستقلة نفسها المستخدمة في دالة الأرباح المعيارية والمتغيرات الخارجية نفسها لدالة التكاليف، إلا أن دالة الأرباح البديلة تختلف عن دالة الأرباح المعيارية في أن كميات الإنتاج تُستخدم بدلاً من أسعار المخرجات (بن عثمان،2015: 32).

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (1):



الشكل(1) أنواع الكفاءة المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثة .

المبحث الثاني مفاهيم الذكاء المالى وأساسياته

اولاً: مفهوم الذكاء المالي

توجد تعريفات متعددة للذكاء المالي ولكن لا يوجد هناك تعريف موجد متفق عليه، وكما يأتي: إن الذكاء المالي هو أحد جوانب قياس الذكاء فيما يتعلق بالمعرفة المالية، والذكاء المالي هو قدرة الفرد على حل المشكلات المالية وموقفه من تحسين المعرفة المالية من أجل إظهار السلوك المالي الجيد. تشمل المعرفة المالية المذكورة معرفة إدارة التمويل الشخصي والمدخرات والاستثمار التي يمتلكها كل فرد ، مما يؤثر في عقليته ورؤيته تجاه الإدارة المالية. فضلاً عن ذلك ، يرتبط السلوك المالي بكيفية معاملة الأفراد لأموالهم وإدارتها واستخدامها. يميل الأفراد من ذوي السلوك المالي الجيد إلى استخدام أموالهم بشكل فعال، مثل تخطيط الميزانيات وتوفير المال والتحكم في إنفاقهم والاستثمار ودفع التزاماتهم في الوقت المحدد. يمكن للأفراد الذين يفتقرون إلى المعرفة المالية أن يكون لهم تأثير ضار في أنفسهم في المدى القصير والطويل، في حين أن المعرفة المالية هي المعرفة التي يمتلكها المرء في التمويل. (Anastasia et al, 2019: 16).

عُرف أيضاً بأنه قدرة المدير على جمع واستخدام البيانات المالية لتوليد رؤى تساعد في اتخاذ القرارات الذكية بشأن عناصر من مثل التدفق النقدي والربحية والنمو، فضلاً عن الجودة والإنتاجية (Nazemoff,2014:3).

ومنهم من يعرف الذكاء المالي بأنه القدرة على الحصول على البيانات المالية التي تنبع من مصادر داخلية وخارجية وتحليلها، وبهدف رئيس هو دعم صنع القرار في المنظمات، وفي هذا التعريف يتم القيام بتضمين العديد من الأجزاء التي تُعد ذات صلة في هذا السياق(Söderström, 2017: 7

- 1. إن الذكاء المالي هو قدرة تعكس الاستخدام العملي للمعرفة النظرية، وفي النهاية فإنه يتوجب أن يُنظر إلى كل جزء من دراسات الذكاء من منظور موجه نحو الإنتاج.
- 2. يتعلق الذكاء المالي بجمع البيانات المالية وتحليلها، ومن ثم يعرف الأفراد الأذكياء مالياً كيف يتم تلقي المعلومات ذات الصلة وتفسيرها.
- 3. لا يقتصر جمع البيانات على العوامل الداخلية أو الخارجية للشركة، إذ أن كليهما ضروري للحجج الكافية، وتعد معرفة هذا السياق مهمة بخاصة عندما لا تُقدَّمَ البيانات، وإنما تُحْسَب.

4. لأن المؤسسات تعمل في بيئة ديناميكية، إذْ تزداد التنافسية والنجاح من خلال القرارات الصحيحة، فإن دعمها يتم تناوله من خلال الذكاء المالي، ومن ثم يعد الوسيط المالي ضرورة للنجاح عند اتخاذ القرارات المالية.

على رغم من هذا الاختلاف يُمكننا أن نضع تعريفاً يتوافر فيه الحد الأدنى من الدقة والوضوح فنقول: إنه القدرة على الفهم العميق والسريع، والتكيف الملائم والسريع، أو بتعبير آخر هو القدرة على المعالجة العميقة والسريعة للمعلومات الملائمة لتحقيق الأهداف. بناءً على هذا التعريف العام للذكاء فإنه يمكننا القول أن الذكاء المالي هو القدرة على الفهم العميق والسريع لعالم المال، والتكيف مع متطلبات الدخول إلى هذا العالم، وذلك من خلال جمع المعلومات الملائمة وتحليلها بعمق وبسرعة، لتحقيق الأهداف المالية. إن هذا التعريف العام يمنحنا معرفة أولية بموضوعنا، لكن فهم طبيعة الذكاء المالي بعمق يحتاج إلى تحليل من مستويات منطقية متعددة (أوهلال، 16:2017).

ترى الباحثة أن الذكاء المالي هو مقياس لدرجة فهم المدير للمفاهيم المالية الأساسية وامتلاك القدرة والثقة لإدارة الأمور المالية من اتخاذ القرار المناسب والتخطيط المالي السليم مع مراعاة أحداث الحياة وتغير الظروف الاقتصادية. يمكن عد طريقة تجمع وتنظم عدة تقنيات مختلفة لجمع المعلومات المتعلقة بالبيئة الخارجية للمصرف والداخلية وكذلك تقييم أنشطة حقوق المالكين (قيمة المصرف)، فهو يتيح لنا تحديد فرص الاستثمار وتوقع التهديدات والتنبؤ بالمخاطر المحتملة وإعداد تقييمات لاتجاهات تطوير الأعمال المستقبلية. أي أنه اكتساب المعرفة الأساسية لكيفية عمل المال وتطبيق هذه المعرفة في اتخاذ القرارات المالية الاستثمارية والتمويلية التي تجعل المصرف أفضل. كما يقوم الذكاء المالي بتنمية مجموعة من القدرات والمهارات العلمية والنفسية والعقلية والفنية وقدرات التفكير والتحليل (فهم الأساس، فهم الفن، فهم التحليل، وفهم الصورة الكبيرة) التي تساعد على تطوير الاداء المالي الذي يؤدي الى اتخاذ القرارات المالية السليمة اللازمة التي ساعد على تطوير عمل المصرف وزيادة وتعظيم ثروتها.

ثانياً: مستوبات الذكاء المالي

توجد ثلاثة مستويات لفهم الذكاء المالي؟ وهي مستويات متداخلة ومتكاملة، ومن ثم فإن الذكاء المالي يمكن أن نضع له تعريفات ثلاثة في الأقل:

- 1. المستوى النفسي: إن الذكاء المالي من منظور نفسي هو ذكاء مركب من ذكاء عاطفي وذكاء تحليلي والتحفيز الذاتي والتفكير الايجابي، هذا المستوى المشهور عند رواد المدرسة النفسية لا يعكس سوى الطبيعة النفسية للذكاء المالي.
- 2. المستوى الاجتماعي: إن المال من منظور اجتماعي هو لعبة، ويبقى المال لعبة اجتماعية هدفها السعي الى امتلاك المال والسلطة وتعزيز الاعتماد المتبادل بينهما. لتحقيق الأهداف المالية واحتلال مواقع ريادية في حقل المالية، ثم تحويل المال إلى سلطة، واستخدام هذه السلطة لحماية المال وتنميته.
- 3. المستوى الاقتصادى: الذكاء المالى من منظور اقتصادى هو القدرة على إنتاج قيمة مضافة وتوليد عائد مالى منها. أن تعريف الذكاء المالى من زاوية اقتصادية مهم أيضاً لتمييز حالات إنتاج القيمة بدون مال، وإنتاج المال بدون قيمة، وإنتاج القيمة والمال معاً. أي التي تضيف قيمة مضافة للزبون الخارجي وعائد مالي للزبون الداخلي. ويتكامل هذا التعريف الاقتصادي مع التعريف الإداري للمال المتمثل في قدرة الشخص أو المنظمة على القيام بمختلف وظائف إدارة المال من إنتاج القيمة والمال وبناء نظام المعلومات المتعلق بالمال ومراقبة القيمة والمال وضبطهما وتقوية الموارد المالية وتنظيمها وتوزيعها وتقييمها لاختيار أشكال تنظيم المال وتوزيعه الأكثر فعالية وضمان التوازنات المالية المستقبلية. (أوهلال، 2017: 19-20) سنُركز على التعريف الاقتصادي، إذ تستند فلسفة الذكاء المالي إلى أن أداء الأعمال يمكن أن يُنْجز بشكل أفضل من خلال الفهم الجيد والواضح لمقاييس النجاح المالي وكيفية تأثيرها في الأداء، فهو يولد شعوراً بالانتماء والالتزام لدى العاملين بالمؤسسة والسعى إلى تحقيق أفضل النتائج، لذا فهو إطار مفاهيمي لمحاكاة استراتيجية المؤسسة وعرض محتواها بالأرقام. إن مفهوم الذكاء المالي يتجسد بكونه وسيلة للتفكير أكثر من كونه سلسلة إجراءات تعتمد لتحليل أداء المؤسسة. إن الذكاء المالي يكمن في امتلاك القائمين بعملية التحليل قدرات في التفكير تتفوق على المهارات المكتسبة وتسهم في تحسين وزيادة المعرفة المالية. ويعبارة أخرى فإن الذكاء المالي هو وسيلة لاستنفار الاستجابة العاطفية لدى المحلل لإيجاد حلول مبتكرة تعزز من عملية إدارة أداء المؤسسة، وبتطلب هذا الاستنفار استخداماً للأرقام والأدوات المالية عند التحليل لضمان صناعة قرارات استثمارية سليمة (ابراهيم والراوي، 2014: 72-73). وبذلك

فإن الذكاء المالي يهدف إلى تمكين الأفراد والأدوات المالية عند صناعة القرارات ذات الصلة بأداء المؤسسة.

ثالثاً: مهارات الذكاء المالي

الذكاء المالي لا يعني نوعاً من القدرة المتأصلة، فالبعض من الأفراد لديهم فهم أفضل للأرقام، وفي مجال الأعمال التجارية فإن الذكاء المالي هو مجموعة من المهارات التي يمكن تعلمها من خلال التدريب، وأنه بإمكان الأفراد الذين يعملون في مجال التمويل اكتساب هذه المهارات بسهولة، والذكاء المالي في الأساس يشير إلى أربع فئات متميزة من المهارات المميزة وهي:

- 1. فهم المبادئ: يعرف المدراء ذوو الذكاء المالي أساسيات القياس المالي وأسسه ويكونون قادرين على فهمها، ويمكنهم دراسة حسابات الربح والخسارة والميزانية العمومية وبيانات التدفقات النقدية، ويمكنهم فهم كيفية وجود الأرصدة في الميزانية العمومية.
- 2. فهم الفن: المالية والمحاسبة هما علم وفن، يجب أن تحاول هاتان السلسلتان تحديد ما لا يمكن قياسه، لذلك فإنه يجب عليهما التذرع بالقوانين والتقديرات والافتراضات، والمدراء ذوو الذكاء المالي يَعرِفون كيفية تطبيق الجوانب الفنية للتمويل على الأرقام، وهم يَعرفون كيفية استخدامها في حسابات مختلفة، وأنهم مستعدون للإجابة على الأسئلة والتحديات بالأرقام. (Fatehi et al, 2021, 7973)
- 3. فهم التحليلات: بمجرد معرفة الأساسيات والقيمة الفنية لأموالك، فإنه يمكنك استخدام هذه المعلومات بشكل أكثر دقة لتحليل الأرقام. لا يقلل مدراء الاستخبارات المالية من نسبة العائد على الاستثمار والعناصر المماثلة، فَهُم يستخدمون هذه التحليلات لاتخاذ أفضل قرار في عملهم.

يعني ذلك امتلاك المصرف القدرة على استخدام الفن المالي، واستعمال المعلومات والمخرجات في تحليل البيانات، وهنا فإنه لابد من اتباع تحليل النسب المالية ومعرفة تأثيرها في أنشطة المصرف والنسب المالية تعد محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، ولهذا فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل لفهم ظروف المصرف وهذه النسب هي: نسب الربحية ومعرفة ارتفاع معدلاتها على الاكثر هي الأفضل، ونسب الرافعات ومنها الرافعة المالية والتشغيلية، ونسب النشاط، ونسب السيولة، ونسب الكفاءة، وتحليل تكلفة رأس

المال وتعلم طرائق تقييم تكلفة رأس المال، وأهمها فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، والمقارنة بين هذه الطرائق على مستوى الاستثمارات الرأسمالية في المنظمة، والعلاقة بين النسب المالية وتفسير دقة التغيرات في المنظمة، وكيفية حساب وفهم العائد الحقيقي على الاستثمارات من خلال القيمة الزمنية للنقود (القيمة الحالية والمستقبلية). (Bineshian et al, 2019: 122-123)

4. رؤية الصورة الكلية: وهي الصورة التي تخرج من نطاق المؤسسة مثل الحالة الاقتصادية للدولة، والمنافسين والقوانين والتغيرات المستمرة في توقعات العملاء ومتطلباتهم، فضلاً عن التطورات التقنية التي تظهر في الأفق . (هجد وخلف، 2020: 299)

الأرقام غير قادرة على التعبير عن كل القصص، فإنه يجب فهم النتيجة المالية للعمل التجاري في شكل صورة كبيرة. إن الاقتصاد والبيئة التنافسية والقواعد والاحتياجات المتغيرة وتوقعات العملاء والتقنيات الجديدة جميعاً تؤثر في تفسير الأرقام والقرارات. أم المؤشرات أهداف البحث فهي: "معدل الدوران"، و"تحليل التغيرات في مؤشر إجمالي عوائد السوق"، و"اللعب بالموارد المالية الخارجية (التسهيلات المصرفية والائتمانات)،" و"الافتقار إلى الدعم الجماعي أو العاطفي لاتجاه السوق"، و"تحليل مؤشرات الجودة في إلى جانب المؤشرات الكمية للشركات، و"استخدام آراء الخبراء من الوسطاء في اتخاذ القرار".(Bineshian et al,).

رابعاً: أنواع مهارات الذكاء المالي

يتكون الذكاء المالى من المهارات الآتية:

- 1. المهارات السوقية :هي تلك المهارات التي تمكن صناع القرار المالي من شراء الموجودات المالية بأقل التكاليف، التي اعتمد عليها المعهد الامريكي للمحللين الماليين في منحه شهادة المحلل المالي الدولية على وفق اختبار على ثلاثة مستويات يتضمن المهارات العلمية (المعرفية)، والمهارات المهنية، والمهارات الفنية (ابراهيم والراوي، 2014: 74).
- أ. القدرة على التنبؤ والاستنتاج في ظل الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة الحالية والمستقبلية.
- ب. إمكانية تحليل البيانات المتوافرة والمتوقعة للحصول على نتائج واقعية مفهومة تساعد في اتخاذ القرارات المالية.

- ج. التمتع بقدر عالٍ من المسؤولية تجاه الآخرين ممن يعملون في داخل المؤسسة أو خارجها وعدم الانحياز لغير مصالح المؤسسة.
- د. امتلاك قدر من الذكاء وسرعة البديهية والقدرة على التعامل مع مختلف المستويات واقناعها.
- ه. الهدوء والثقة بالنفس والتعامل مع المواقف الحرجة بدقة عالية، وامتلاك شخصية مؤثرة تنال ثقة الآخرين.
- و. الالمام بالمبادئ والموجودات المحاسبية واللوائح التنظيمية ومعرفة ما يصدر منها حديثاً وبشكل دوري.
- 2. المهارات الإدارية: تلك المهارات التي تتمتع بها الادارة المالية ذات العلاقة بالموجودات المالية لشركة التي تسهم في زيادة رغبة المستثمرين في شراء جزء من تلك الموجودات، و فيما يأتى أهم تلك المهارات (Samkin, et al, 2014:53):
- أ. مهارات التسعير: تتضمن تحديد السعر الأمثل للمنتج، وصولاً إلى أعلى قدر ممكن من الأرباح مع كمية أكثر من المبيعات ضمن ظروف المنافسة الموجودة.
- ب. مهارة إدارة حسابات المدينين والمبيعات الدائنة: وتشمل الموازنة الدقيقة بين كمية المبيعات على الحساب مع سياسة استحصال تلك الديون.
- ج. مهارة النقدية :تعني استحصال السيولة النقدية في الوقت المناسب للإدارة المالية من العملاء، على الرغم من وجود الكثير من حالات عدم السداد.
- د. إدارة المصروفات وشراء الموجودات والمسحوبات الشخصية: تتميز هذه المهارة بالأهمية النسبية في الادارة المالية للمشاريع، لأن الإخفاق فيها يؤدي إلى أزمات مالية حادة تؤدي من ثم إلى الإفلاس.
- ه. مهارة التوظيف: تتطلب هذه المهارة النظر بعدد العاملين وعدد ساعات العمل الاسبوعية والمستوى المهاري للعاملين وإمكانية الموازنة بين الرضا الوظيفي للعاملين ضمن النظم المعمول بها من جهة وإدارة الوقت بأقل التكاليف من جهة أخرى.
- و. مهارة السجلات المحاسبية: بعد دخول المحاسبة إلى المجال التكنولوجي أصبح تسجيل العمليات المالية يتطلب أساليب مهارية عبر البرامج الذكية التي تسجل وتحلل آنيا

العمليات المالية، فضلاً عن التلاعب المسموح به ضمن المعايير المحاسبية بعناصر القوائم المالية، وهو ما يدعى بالمحاسبة الابداعية.

تأسيساً على ما تقدم فإن مهارات الذكاء المالي تتمثل بالمؤهلات العلمية والفنية التي تسهم بعملية الحصول على رأس المال بصورة أمثل من خلال الخيارات المتاحة باستخدام التحليل والفهم والادراك للمعلومات المتاحة في سوق المال، فضلاً عن الإدارة الكفوءة للموجودات المالية والتقديم الجيد للقوائم المالية تسهمان في جذب المستثمرين واستدراجهم، كما أن تلك المهارات تعتمد بشكل رئيس على الالمام بالمعرفة المحاسبية وفن التمويل واكتساب الخبرات المهنية عبر الممارسات المستمرة ضمن نطاق السوق التي تسهم على تنمية كفاءة السوق، وكذلك ازدياد كفاءة السوق يسهم بشكل عكسى بتنمية تلك المهارات.

ترى الباحثة أن الذكاء المالي لا ينتهي باكتساب مجموعة من المهارات، إذ يجب ان يتم ممارسته وتطبيقه والتحدث عنه بلغة الأرقام وطرح الأسئلة، واستخدام المعرفة لاتخاذ القرارات المالية التي هي في صالح المصرف سواء أكانت استثمارية أم تمويلية، وذلك لأن بعض الأفراد الذين هم في داخل المصرف إذا كانوا لا يفقهون لغة الأرقام فإنهم لن يتمكنوا من تحسين العمل وتحسين نتائجه المالية، ومن ثم تحقيق أهداف المصرف في النمو والاستقرار تحقيق الارباح.

خامساً: فوائد الذكاء المالي

من فوائد الذكاء المالي إنَّهُ يجلب معه مجموعة من الفوائد العملية، ومن المزايا التي سيكتسبها أصحاب المصارف وهي زيادة القدرة على التقييم النقدي لشركاتهم، وفهم أفضل للتحيز في الأرقام، والقدرة على استخدام الأرقام والأدوات المالية لاتخاذ القرارات وتحليلها (.13-20).

يُعد موضوع الذكاء المالي في الأعمال من المواضيع المهمة التي تتلاءم مع تسارع حركة التغيرات المعاصرة في كل أوجه البيئات الاقتصادية والمالية والبشرية ومكوناتها، وأن الحاجة إلى تطبيق الذكاء المالي للأعمال يأتي من الحاجة إلى متابعة هذه التغيرات والاستفادة من الفرص وزيادة كفاء الأداء، يتكون الذكاء المالي بشكل أساس من فهم المصرف، والأفراد الذين لديهم فهم أساس للمعرفة المالية مثل سيولة الموجودات، وحسابات الثروة الصافية، والتخطيط المالي الشخصي، وفهم الفن، والأفراد الذين يمكنهم تحديد الجوانب المالية التي سيتم تطبيقها، وكيفية تطبيق المعرفة المالية في الحياة اليومية (Anastasia & Kunto, 2019: 17).

إن تطبيقات الذكاء المالي تطور عمل المصارف نحو الأفضل، وذلك لأنها ستعمل على تحفيز المصرف والعاملين فيها على رفع جودة البضائع والخدمات المقدمة إلى العملاء، وترشد الموظفين إلى القيام بالأعمال الملائمة لعمل المنظمة، وتزداد المدفوعات والفرص، وترفع من معادل العائد إلى حقوق الملكية، وتزداد قيمة شهرة المنظمة وتنفيذ الأعمال الصحيحة بتكاليف منخفضة، وتساعد على النمو الاقتصادي، وتجعل العلاقات متينة وتحسن من معايير الحياة والرفاهية. وفي النهاية مع الذكاء المالي فان المدير الذكي يساهم في تنفيذ الأعمال الصحيحة ويتخذ القرارات الأفضل، ويتمكن بالمعرفة من مساعدة المنظمة على النجاح في تحقيق أهدافها، ويمكن أن يدير الموارد بحكمة أكثر، ويستخدم المعلومات المالية بذكاء أكثر ويزيد من الأرباح والتدفق النقدي، وسوف يفهم أكثر حول والاحداث ولماذا تحصل الأشياء، ويمكن أن يقود المالكين إلى العجلة أو الدوران بدلاً من الانتقاد المضلل للقيادة (ال شبيب، 2012: 696–696).

سادساً: أهداف الذكاء المالي

يهدف الذكاء المالي إلى تبيان كيفية إدارة الأفراد لأموالهم ومعرفة أين سينفقونها ومتى يدخرونها، كما يهدف إلى استيعاب الأفراد وفهمهم جيداً للأمور المالية وكيفية التفكير فيها بإجادة والتفكير فيها جيداً وتحليل كل الأمور ومعرفة كل شؤون الأموال وإدراك آثارها، كذلك فإنه من المهم إدراك التعامل والتفاعل معها ومع الأطراف الأخرى المشاركة. كما يهدف الذكاء المالي إلى تمكين الأفراد من استخدام من استخدام الأرقام والأدوات المالية عند صناعة القرارات ذات الصلة بأداء المصرف الذي يمكن أن يتحقق من خلال الآتى (ابراهيم والراوي، 2014: 72-73):

- 1. يهدف الى فهم المقاييس المالية الأساسية من خلال قراءة سليمة ومعمقة للقوائم المالية (الدخل والميزانية العمومية والتدفق النقدي) باستخدام الأدوات المعرفية لعلم وفكر التمويل.
- 2. يسعى الى التعامل مع القوائم المالية ببراعة، أي التعامل مع الأرقام المحاسبية والمالية بإتقان للوصول إلى استنتاجات تحاكي أداء المصرف الحالي والمتوقع وعرضها بأسلوب مؤثر في المستفيد من عملية التحليل.
- 3. يسهم في التحليل المعمق للمعلومات والبيانات من خلال ربط الأرقام المالية المحاسبية بعلاقات منطقية دالة للأداء ويستفاد منها لاتخاذ أفضل القرارات التي تخدم أهداف المصرف من جانب، والمستفيدين من عملية التحليل من جانب آخر.

4. المساعدة على فهم الصورة الأفضل للشركة يتفق الجميع على أن الأرقام المطلقة التي يفصح عنها في القوائم المالية وحدها لا تعكس صورة المصرف بشكل كامل، لذا فإن النتائج المالية لأعمال المصرف يجب أن تفهم في سياق وادارة عوامل متعددة (اقتصادية وتكنلوجية والبيئة التنافسية والتشريعية وتغير احتياجات الزبائن) ربما تؤثر في كيفية تفسير الأرقام وما يتخذ من قرارات. (الروازق وكاظم والعامري، 2020: 53)

سابعاً: مستقبل الذكاء المالي

ستزداد البيانات الضخمة في المستقبل، مثلما تعلمت المصارف كيفية استخدام البيانات الضخمة بشكل منهجي لتحسين ذكاء الزبائن، إذ ستحتاج الإدارات المالية إلى تطوير قدراتها لاستغلال الفرص التي توافرها البيانات المالية الضخمة في مصارفها، وعلى وجه التحديد مع تطور إنترنت الأشياء بسرعة في قطاع التصنيع، ويتوجب على المدراء المسؤولين عن القضايا المالية التعاون مع وظائف الأعمال لفهم العلاقة بين الأعمال الأساسية والشخصيات المالية بشكل أفضل. إن المدير المالي في المستقبل لن يكون حارساً للموجودات المالية فحسب، بل أنه سيشارك وبنشاط في المناقشات الاستراتيجية المتعلقة بمنتج المؤسسة الجديد وكذلك في فرص تطوير السوق والأعمال، وبعامة فإنه بالإمكان تطبيق تحليلات أكثر تقدماً لتقليل تأثيرات الصومعة التنظيمية إذ ستصبح المعرفة والبيانات جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المستقبل.

ومن المحتمل جداً أن التقنيات الجديدة ستعيد تشكيل عمل الإدارة المالية لأن تكاليف المراقبة والمعالجة التجارية والمعاملات يجب أن تنخفض في المستقبل. هناك طريقة أخرى للمصارف وبخاصة إداراتها المالية، لتطوير عملياتها وتحسين تعاونها مع الإدارات الأخرى للشركة وهي مركزة العمليات والمهام القياسية في مراكز الخدمة، وفي مراكز الخدمة هذه فإنه يمكن للمصارف أن تقوم بشكل فعال بالمهام القياسية مثل عمليات الحسابات الدائنة وإنشاء التقارير الشهرية القياسية، وسيؤدي القيام بذلك إلى توفير الوقت في وظيفة التحكم في الأعمال التي تقضيها في إنشاء التقرير لتمكين تحليل الأداء السابق والتنبؤ بالأداء المستقبلي.

ستسمح المركزية أيضاً لوظيفة مراقبة الأعمال بالتركيز على دعم إدارة الأعمال من خلال الخاذ القرار وعمليات التجديد الاستراتيجي، لكن مع ذلك فإنه بالإمكان استغلال الخبرة التحليلية لقسم الشؤون المالية بشكل أفضل في جميع أنحاء المنظمة لتحسين جودة اتخاذ القرار عبر وظائف أعمالها، وهذا من شأنه أن يقلل من التأثيرات غير النافعة، وفي المستقبل فإنه يتوجب على الإدارة

المالية أن تستثمر في تطوير قدرات التعلم الآلي أو الذكاء الاصطناعي لأتمتة أعمال المعاملات، وتمكينها من التركيز على أنشطة صنع القرار والنمذجة التحليلية وعمليات التجديد الاستراتيجي والتعاون بين الدوال والمحددات(75-53 :Huikkola et al, 2017: 53).

طالما كان هناك عمل تجاري، كان هناك مالكون ومدراء ومستثمرون يحاولون فهم الأرقام. يمكن للمصارف التي تفهم اتجاهات الإيرادات وتفضيلات العملاء أن تكيف منتجاتها وخدماتها مع احتياجات السوق وستكسب حصة في السوق وتصبح أكثر نجاحاً من منافسيها. إذا كان لدى المصرف 10 عملاء وخمسة منتجات، وأرادت تحليل الإيرادات وتكلفة المبيعات والهامش الإجمالي خلال اله 24 شهراً الماضية، فسيكون لديها 3600 معاملة للنظر فيها. كان من الصعب فهم هذا العدد من الأرقام باستخدام قلم وورقة فقط لمساعدتك، وفي العصر الحديث، سيجعل الكمبيوتر وقواعد البيانات المهمة أسهل(Rasmussen et al,2001:3).

ثامناً: الذكاء المالى وإدارة المخاطر المالية

جعلت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إدارة المخاطر المالية عاملاً تنظيمياً استراتيجياً، ليس للهياكل المصرفية فحسب ولكن لأي كيان مالي أو اقتصادي أيضاً، وذلك بغض النظر عن حجمه والقطاع الذي يمارس نشاطه فيه. على الرغم من أن العديد من الأنظمة التنظيمية قد وضعت قواعدها (بازل 2 ، بازل 3 ...) للتحكم في المخاطر المالية من عواقب الأزمات المالية المختلفة ومن تأثيرها في قدرة المصارف بالوفاء بالالتزامات المالية، فإنه ليس من السهل بأي حال من الأحوال دراسة هذا المفتاح وقياسه، ومن ثم فإنه لا يزال هناك طريق طويلة لنقطعها في هذا المجال، وفي الواقع فقد ظهرت أنظمة السوق المالية في أعقاب الأزمات المالية التي كانت ظاهرة متكررة في تاريخ الاقتصاد . (Benhayoun et al, 2013: 104):

تاسعاً: العلاقة بين الذكاء المالى ورأس المال البشري

من المهم معرفة كيفية قياس النجاحات المالية للموظفين وكيف ستؤثر هذه النجاحات في الأداء العام للمصرف، ولفهم هذا النهج هو ما نسميه بـ "الذكاء المالي"، وهذا المفهوم مهم بخاصة لأولئك الذين يدعون أنهم متخصصون في الإدارة البشرية مثل المستشارين وقادة الأعمال الذين ينوون أن يصبحوا شركاء أعمال، وكذلك من أجل الحصول على ولاء الموظفين وجعلهم جزءاً من نجاح الأعمال، وأن النجاح في عالم الأعمال اليوم ممكن فحسب من خلال الاستراتيجيات

التنظيمية وتحقيق الأهداف الشخصية. يغطي مفهوم تقدم الوحدة كونها جزءاً من المنظمة وإدراك المكان الذي انتقلت إليه المنظمة، وتظهر مساهمته (مساهمتها) في هذه الجهود.

أن إدارة الموارد البشرية يجب أن تهتم بالعامل البشري فحسب وذلك من خلال الذكاء المالي، ويجب أن تتمتع إدارة الموارد البشرية بفهم جيد لأساسيات القياسات المالية وتحليلها وعلاقة النتائج المالية بالبيئة التنافسية، ومتطلبات العملاء المتغيرة والاقتصاد العام. إن كل هذه تشكل معلومات الذكاء المالي.

وإذا كانت مهمة المدير هي تعزيز الربحية، فإن بإمكانه أن يكون له تأثير إيجابي في الميزانية العمومية، وذلك لأن الأرباح تزيد من حقوق الملكية. أن مبادئ الموارد البشرية التي تستخدمها المصارف، يمكن أن تساعد المصارف في الحصول على أعلى حصة في السوق لكل موظف، ومن ثم فإن هذا الأمر يوضح أهمية إدارة الموارد البشرية في القيمة السوقية للشركة. إذ تساعد المقاييس المالية في تطوير الموارد البشرية بشكل أكثر كفاءة، ولقد أصبحت إدارة الموارد البشرية التي تحتاج إلى المقاييس وقدراتها التحليلية رائدة في جعل إدارة الموارد البشرية شريكاً استراتيجياً لها. لذلك فإنه من المهم أن يكون الذكاء المالي موجوداً في اتخاذ القرارات بشأن الإنسان.

إن إدارة الموارد البشرية مطلوب منها المشاركة في المناقشات والقرارات ذات الصلة وفهم الأعمال، وأن هذه المتطلبات تحمل المعرفة بالأعمال التجارية وإدارة التغيير وإقامة العلاقات وإدارة ملاحظات الشراكة ونقد استراتيجيات المصرف؛ كما أن ارتباطها بالصورة المالية يوفر فرصاً رائعة للمدراء من ذوي الذكاء المالي. وأن القاسم المشترك لمثل هذه المصارف هو الإنسان والكمال في القدرات التنظيمية، ويتحقق هذا الكمال من خلال رأس المال البشري. وأن المتغير المميز في أداء العمل المستدام هو الإدارة الصحيحة للموارد البشرية، إن تحسين هذه الإمكانات وقياسها وهو أمر لا بد منه للميزة التنافسية وهما يشكلان أساس الذكاء المالي(& KEÇECİOĞLU).

عاشراً: تأثير الذكاء المالي في المعاملات المصرفية

يمكن ملاحظة تأثير الذكاء المالي في المعاملات المصرفية من خلال ما يأتي:

1. **مجال إدارة الموجودات**: يتيح عدد كبير من بيانات المعاملات عبر الإنترنت الدعم للتطور السريع الحاصل في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فإنه يتوجب على المصارف تطوير

أعمال جديدة على الإنترنت بقوة، في مجال إدارة الموجودات، وتحسين هيكل الأعمال، وتعزيز التبادلات مع العملاء مباشرة، ومن ثم استقرار العملاء الحاليين. وذلك من خلال تحليل البيانات الكبيرة للعملاء والاستفادة باستمرار من متطلباتهم الشخصية، ومن أجل إنشاء نموذج علمي وكمي لتقييم السيولة فإنه لا يمكننا فهم الاحتياجات المالية للزبون فحسب، ولكن تقليل مخاطر الصفقة أيضاً، وفي الوقت نفسه فإنه يتوجب على المصارف التجارية أن تعلق أهمية على احتياجات المواهب والتكنولوجيا على الإنترنت، وزيادة تكلفة الاستثمار في مجال إدارة الموجودات، والتدريب واستيعاب كل من التكنولوجيا المالية والإنترنت لفهم الموهبة، يتأتى ذلك ليس من أجل تحليل كل من الموظفين المعنيين والتكنولوجيا لتوفير بيانات صنع القرار الفعال للمصارف فحسب، ولكن من أجل ضمان أن المصارف التجارية في عصر البيانات الضخمة تقوم بمواكبة وتيرة التقدم في العصر.

- 2. الدفع والتسوية (المقاصة): استناداً إلى الدفع عبر الهاتف المحمول فإن طريقة الدفع الخاصة بالذكاء المالي تتمثل في تحويل قيمة الأموال من خلال معدات الاتصالات المتنقلة وتكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية، وفي ظل نمط الذكاء المالي يكون إتمام الدفع بين التجار والعملاء من قبل أطراف ثالثة، أو إضعاف مكانة المصارف التجارية كمنصة دفع تقليدية. (Zhaoyi & Xinyu, 2017: 227-228)
- 3. مجال مصادقة المعلومات: مع التطور السريع للاقتصاد فقد دخلت المصارف المحلية في مرحلة من التطور السريع، إذ توسعت الخدمات المصرفية عبر الهاتف والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والقنوات الإلكترونية الأخرى وتحسنت بشكل متزايد، وفي الوقت نفسه فإن كل من أمان معاملات عملاء المصرف وتنوع أدوات المصادقة وسهولة الاستخدام كلها أمور تثير قلقاً شديداً.

يمكن أن يؤدي بناء نظام مالي ذكي إلى تعزيز عمل مالي أكثر شمولاً ومنهجية، يساعد هذا أيضاً في جمع البيانات المالية وتنظيمها وتحليلها بسرعة، وفي الوقت نفسه يكسر النظام المالي الذكي أيضاً قيود المساحة، ويضمن معلومات مالية أكثر شمولاً، وقابلية للمقارنة وموثوقية، وحسن توقيت المعلومات المحاسبية، بحيث يمكنه معالجة المعلومات المالية وتحليلها في الوقت المناسب، وتعزيز المشاركة واستخدام الموارد. بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن أن تعكس بشكل أكثر شمولاً ودقة الوضع المالي للمصرف ووضع التشغيل ووضع رأس

- المال، مما يوفر أساساً مهماً لاتخاذ القرارات العلمية للمصرف، وفي غضون ذلك يسهل النظام المالى الذكى أيضاً المحاسبة والحسابات ذات الصلة(MU, 2020,1-2).
- 4. الميزانية: يعرّف قاموس كامبردج إعداد الميزانية على أنها "عملية حساب مقدار الأموال التي يجب أن تربحها أو توفرها خلال وقت معين، والتخطيط لكيفية إنفاقها"، وفي استطلاع اجري بهذا الشأن فقد وجد أن الميزانية هي نقطة ضعف خاصة بين المستجيبين، وأنه لم يقم عدد أكبر من الأفراد بوضع ميزانيات تغصيلية، بينما تمكنت أغلبية صغيرة فحسب من الالتزام بميزانياتها. إن الميزانية تتيح للمرء تحديد أولويات إنفاقه وإدارة النفقات الشهرية، إذ يقرر المرء كيفية استخدام أمواله وتوفيرها، ويتيح إعداد الميزانية نظرة ثاقبة لما يأتي ويخرج من حساب الفرد، ويجادل بأن وضع الميزانية والسيطرة على الديون وتعظيم المدخرات هي مفاتيح النجاح المالي، لذلك يجب أن يبدأ التعليم المالي في سن مبكرة، حتى يتمكن الشباب من بدء حياتهم المهنية واتخاذ قرارات مالية حكيمة من شأنها مساعدتهم على تحقيق النجاح المالي.
- 5. إدارة الديون: معظم الأفراد لديهم شكل من أشكال الديون سواء أكان ذلك في شكل قرض سكني أم وسيلة ممولة. لكن مع ذلك فإنه لا بد من التمييز بين الديون الجيدة والسيئة، فالدين الجيد هو المال الذي يقترضه المرء لتوليد الثروة وهو استثمار فعال، ويعد الدين عادة "جيداً" عندما يستخدمه المرء للحصول على أصل تزيد قيمته بمرور الوقت أو لديه "قدرة مدرة للدخل"، ويعد القرض الدراسي (القدرة المدرة للدخل) أو سند الرهن العقاري على عقار (زيادة القيمة) بشكل عام ديناً جيداً كما جاء في دراسةVisser عام 2018 التي تشتمل على أمثلة الديون الجيدة مثل الاستثمار في العقارات أو التعليم أو توحيد الديون . في حين تشير الديون المعدومة (السيئة) إلى الديون التي لا يستطيع المرء سدادها، وأن شكلاً آخر من أشكال الديون المعدومة هو الديون المستخدمة في شراء السلع الاستهلاكية مثل الطعام والملابس، ويعد هذا ديناً معدوماً لأن المرء يدفع فائدة على شيء لن يحتفظ به أو يزيد قيمته. (Zhaoyi & Xinyu,)

المبحث الثالث

طرائق قياس الكفاءة المصرفية

تمهيد

هدف هذا المبحث إلى التعرف على اهم طرائق قياس الكفاءة المصرفية ومعرفة مزايا وسلبيات كل طريقة، وكذلك عرض أسلوب تحليل مغلف البيانات في هذا المبحث واعتمادها في الجانب العملى لموضوع الدراسة.

اولا: طرائق قياس الكفاءة المصرفية

هناك العديد من المناهج لقياس الكفاءة المختلفة يعتمد الاختيار فيما بينها على الغرض من البحث وتوافر البيانات، وفي كثير من الحالات يعتمد على قدرة مبرمجي الكمبيوتر، وأن الهدف من هذا المبحث هو تقديم معظم المنهجيات المتاحة لقياس الكفاءة (Cong, 2018: 122). ومن أهم هذه الطرائق أو الأساليب هو ما يأتى:

1. الطرائق التقليدية (التحليل المالي): لم تعد القوائم المالية قادرة على اعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي ومن هنا برزت أهمية التحليل المالي، والمصارف تعد التحليل المالي أساساً من أسس التخطيط والرقابة المالية، إذ يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات المالية الواردة في الكشوفات المالية ودراسة للأداء المالي للمصرف ونتائج أعماله (الراعي وآخرون،2020: 1171–1171).

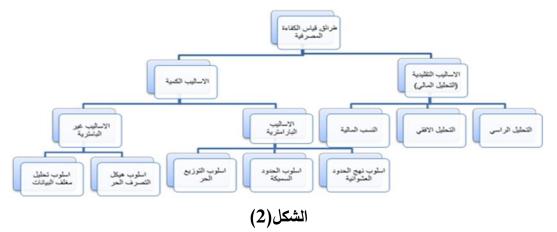
وتهدف عملية التحليل المالي وتفسير القوائم المالية من خلال أساليب التحليل للبيانات إلى تمكين المحلل من تحديد جوانب القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى جوانب الضعف لدى المؤسسات لوضع العلاج اللازم لها ، وصولاً إلى التقييم الشامل للأداء (ياسين،2014: 5)، وأن التحليل المالي يساعد كذلك على معرفة المركز المالي للمصرف وحقيقة وضعه ،ويهدف التحليل المالي الى تعظيم قيمة المصرف اي تعظيم قيمة سهم المصرف في السوق، كما يوضح التحليل الأخطار التي يمكن أن يواجهها المصرف، لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم (عبد الصادق،2014: 21)، كما أن النسب المالية تركز أيضاً على المعلومات المتعلقة بقياس جودة الأعمال وعملية اتخاذ القرار التي ستكون مفيدة عند تقييم المصرف (Vaz Josue, 2015, 3). إذ تحلل البيانات والقوائم المالية بعدة طرائق منها:

- أ. التحليل الرأسي: يقوم هذا التحليل على أساس دراسة العلاقة بين البنود أو الفقرات المالية المختلفة بالقائمة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، وتحلل كل قائمة مالية على حده تحليلاً راسياً وذلك بتحديد نسبة كل بند من بنود القائمة المالية الى اجمالي القوائم نفسها، أي قياس العلاقة النسبية للبنود في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود القائمة المالية في تاريخ معين .ويتسم هذا التحليل بالسكون وعدم الحركة (المرسومي،2017: 105).
- ب. التحليل الافقي: يقوم التحليل الافقي على أساس تحليل القوائم لعدد من السنوات المتعاقبة مع اختيار سنة واحدة من تلك السنوات لتكون سنة الأساس(سريح،2018:79)، وأن صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليله أفقياً يتم بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس التي عادة تكون السنة الأولى، ويستفاد من هذا التحليل في اكتشاف مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، يبين هذا الأسلوب اكتشاف سلوك المؤسسة وتقييم انجازاتها ونشاطها في ضوء هذا السلوك (المرسومي،2017: 104–105).
- ت. النسب المالية: يقييم أداء المؤسسة تقليدياً باستخدام تحليل النسب المالية، وفي سياق الأعمال المصرفية تُحْسَب بعامة ضمن عدد من الفئات وأنواع النسب المالية المستخدمة بما في ذلك كفاية رأس المال والربحية واستخدام الموجودات والكفاءة التشغيلية والسيولة والنمو اعتماداً على احتياجات التحليل المحدد. تنعكس شعبية تحليل النسب المالية والاعتماد عليه في استخدامه المستمر في جميع أنحاء العالم من مديري المصارف والمحللين والمنظمين والمستثمرين الذين يحتاجون إلى أداة سريعة وسهلة لتقييم الأداء (KOUROUCHE, 2008: 37).

وتتمثل ميزة هذه المقاييس في أنها مباشرة بحيث يسهل تفسير النتائج نسبياً، وكذلك تتوافر هذه المقاييس بعامة سواء أكان ذلك على المستوى الجزئي أم الكلي، وتَعِد هذه النسب بتقديم معلومات قيمة حول الأداء المالي للمصرف عند مقارنتها بالفترات السابقة لمصرف معين في نقاط زمنية مختلفة أو استعملت بوصفها أداةً مرجعية مع المصارف الأخرى مما يجعلها جذابة للاستخدام، لكن مع ذلك فإن هذه التدابير المباشرة لا تعكس عملية الإنتاج للوسطاء الماليين، ومن ثم فإنها قد لا تعكس الكفاءة بدقة (21-26-2017).

إن هذه المؤشرات التقليدية هي جذابة إذ أنها سهلة التفسير وبسيطة من منظور منهجي، لكن مع ذلك فإنه لديها العديد من الأمور التي ينبغي النظر فيها، الأول هو افتراض أن جميع المصارف المصنفة قابلة للمقارنة وهذا يعني أنه يجب أن تعمل في ظل ظروف ذات عوائد قياسية مماثلة، وهناك أمر آخر هو أن كل مجموعة من المؤشرات مكرسة لقياس جزء من الأنشطة المصرفية فحسب لهذا السبب فإنه غالباً ما تقدم هذه المؤشرات نتائج متناقضة التي قد تكون مربكة وأنها توافر تقييماً غير مناسب للأداء العام، لذلك فإنه لا يمكن للطرائق التحليلية المبسطة تقديم تعريف موضوعي للمصارف غير الفعالة التي يمكن فصلها عن الفعالة مرة واحدة، ولا يمكن للمؤشرات المالية البسيطة التقاط الطبيعة المتعددة للمدخلات والمخرجات ومن ثم الطبيعة متعددة المتغيرات لظاهرة الكفاءة، وأن هذه العوامل تقلل من فائدة النسب المالية القياسية كأدوات لتقييم فعالية مجموعة المصارف ومن ثم قد لا تعكس الكفاءة بدقة (Balcerzak et al, 2017: 52).

يتمثل الضعف الرئيس في تحليل النسبة في عدم وجود اتفاق على الأهمية النسبية لأنواع مختلفة من المدخلات أو المخرجات، وقد يبدو أداء المصرف جيداً حتى لو تمت إدارته بشكل سيئ في بعض هذه الأبعاد، طالما أنه يعوض من خلال الأداء الجيد بخاصة في أبعاد أخرى، فضلاً عن ذلك فقد فشلت النسبة المالية أيضاً في مراعاة قيمة إجراءات الإدارة وقرارات الاستثمار التي ستؤثر في الأداء المستقبلي بدلاً من الأداء الحالي، ذلك أنه مقياس قصير المدى وقد يكون غير مناسب لوصف الكفاءة الفعلية للمصرف على المدى الطويل .(6-5 :17UMO, 2013). ووفقاً لما تقدم من دراسات فإنه بالإمكان وضع شكل بياني يوضح طرائق قياس الكفاءة المصرفية وكما هو موضح في الشكل (2). الشكل (2) طرائق قياس الكفاءة المصرفية.



طرائق قياس الكفاءة المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثة.

- 2. الطرائق الكمية: تتبع الطرائق الكمية كثيراً في الدراسات الحديثة بديلاً للنسب المالية في قياس كفاءة المؤسسات المصرفية، إذ أنها تتيح لنا عدة تقنيات تتلاءم مع طبيعية هذه المؤسسات (عبد الله،2019، 326)، وفي الغالب فإن هناك نهجين رئيسين يستعملان على نطاق واسع في الأدبيات المالية لتقييم كفاءة المؤسسات المالية، ويمكن تصنيف المنهجيات بحسب معايير محددة من مثل: البارومترية مقابل اللامعلمية (أو شبه البارومترية)، وحدودية مقابل غير حدودية و العشوائية مقابل الحتمية . يتم توفير وصف مفصل لكل طريقة في كل من هذه الأساليب التي لها مزاياها وعيوبها (Cong, 2018: 122)، وتقسم الطرائق الكمية إلى نوعين من الأساليب هي:
- الأسلوب الأول البارومتري : تُستخدم المنهجية البارومترية على نطاق واسع في الدراسات الاقتصادية وذلك لأنها تتضمن الخطأ العشوائي وتوفر مجالاً للمعالجة الرياضية ولكنها أكثر تقييداً، ومن المتطلبات الأساسية لبناء دالة حدودية هو اختيار وفرض شكل دالي مناسب يحاول أن يشبه عملية الإنتاج الفعلية بأكبر قدر ممكن، ويمكن أن تكون هذه الأشكال الدالية بسيطة من مثل دالة إنتاج دالة كوب دوغلاس Cobb Douglas أو معقدة من مثل دالة اللوغاريتم المتسامية (Translog) مع العديد من المتغيرات الأخرى بدرجات متفاوتة من التعقيد بينهما. لكن مع ذلك فإن هذه الأشكال تفرض قيوداً مقيدة وهي تمثل قيداً حاسماً على النهج البارومتري كشكل دالي محدد قد يكون قابلاً للتطبيق على بعض الوحدات الفردية وغير مناسب تماماً لوصف عملية الإنتاج للأخرين، وهذا يعني أن جميع الوحدات فردية من نوعها في الواقع، فضلاً عن ذلك فإنه من الصعب نسبياً (وإن لم يكن من المستحيل) استيعاب مخرجات متعددة (KOUROUCHE, 2008: 46)

يأخذ هذا النهج في الحسبان الأخطاء العشوائية ويحدد شكلاً دالياً معيناً محدداً مسبقاً يشكل شكل الحدود من مثل كوب-دوغلاس ولوغاريتمية محولة لتقدير حدود الإنتاج، ومن المفترض أن يكون الشكل الدالي على عينة البيانات قريباً من عملية الإنتاج الفعلية للحصول على نتائج دقيقة(Thilakaweera,2016:12).

تتبع ثلاثة أساليب حدودية رئيسة لتقدير الكفاءة المصرفية وهي كما يأتي:

1. أُسلوب الحدود العشوائية SFA: اقترح نهج الحدود العشوائية إيغنر Aigner عام 1977. طُوَّرهُ كلُّ من ميوسين Meeusen وفاندر بروك Van der Broeck، وهي الطريقة

البارومترية الأكثر استخداماً في الدراسات لتقييم الكفاءة المصرفية . يُعرف أُسلوب الحدود العشوائية SFA أيضاً بإسم نهج الاقتصاد القياسي الحدودي الذي يحدد شكلاً دالياً للتكلفة أو الربح أو علاقة الإنتاج بين المدخلات والمخرجات والعوامل البيئية (Kamau, 2009,80)، وهو يستخدم في قياس الكفاءة الفنية والكفاءة التقنية الخالصة وكفاءة الحجم والكفاءة التخصيصية، وأن بعض الدراسات على أداء المصارف كانت قد استخدمت هذا النهج التخصيصية، وأن بعض الدراسات على أداء المصارف كانت قد استخدمت هذا النهج (KOUROUCHE).

تحاول طريقة نهج الحدود العشوائية حساب تأثيرات الضوضاء أو الأخطاء الإحصائية من مثل المتغيرات المحذوفة أو أخطاء البيانات ، ويعتمد هذا النهج على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وسوف يمثل أفضل تطبيق للتكلفة الكلية المتوقعة للحد العشوائي، لذلك فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق مع افتراض مراقبة العينة لجميع مكونات التكلفة باستثناء كفاءة اكس (X) (سربح،2018، 88).

إن الميزة الرئيسة لـ أسلوب الحدود العشوائية SFA هي أنها تدمج مصطلح الخطأ في تقدير الكفاءة، وأن مصطلح الخطأ يتكون من جزأين، أحدهما خطأ عشوائي يفسر المتغيرات المحذوفة غير المقصودة وأخطاء القياس وما إلى ذلك (Asare, 2011: 54). أما الجزء الثاني فهو عدم الكفاءة وأنه يُفترض أن عدم الكفاءة يتبع توزيعاً غير متماثل، عادةً التوزيع نصف الطبيعي بينما يُفترض عموماً أن مصطلح الخطأ العشوائي يتبع توزيعاً متماثلاً مثل التوزيع الطبيعي القياسي، لكن مع ذلك فإن نماذج أُسلوب الحدود العشوائية تتطلب حجم عينة كبيرة لعمل تقديرات موثوقة (Frimpong, 2013: 44

يؤدي وضع افتراضات توزيع مشروعة في المناهج الحدودية العشوائية إلى فصل مكونات عدم الكفاءة والخطأ العشوائي لمصطلح الخطأ المركب، ويُفترض أن يكون مصطلح الخطأ العشوائي ذا جانبين وهو عادة ما يُوزع بشكل طبيعي، ويُفترض أن يكون مصطلح عدم الكفاءة أحادي الجانب الذي يكون عادةً نصف موزع بشكل طبيعي. تقدر معلمات التوزيعات وتستعمل للحصول على تقديرات لعدم الكفاءة الخاصة بالمصرف، ولقد وجد كل من (1993 Bauer and Hancock) أنه عندما كانت أوجه عدم الكفاءة غير مقيدة ، كانت الكفاءات أشبه

بالتوزيعات العادية المنتظمة أكثر من النصف الطبيعي، مما يشير إلى تحديد أوجه القصور في حال توافر بيانات المعلمات(Chen, 2001, 35).

يحدد نهج الحدود العشوائية دالة التكلفة أو الربح وتعد المصارف غير فعالة من حيث التكلفة إذا كانت تكلفتها تتجاوز التكاليف الأخرى، أو تعد ربحاً غير فعال إذا كان ربحها أقل من المصارف الأخرى التي تفترض استخدام موارد المدخلات والمخرجات نفسها، ويكون أنموذج التكلفة العشوائي على النحو الآتي: (Alsayed, 2014: 52).

TC=TC(q,p,z,u,e)

إذ أن:

TC: التكلفة الاجمالية المتغيرة

q: متغير الاخراج

P : متغير الادخال

z : وحدات من المدخلات أو المخرجات الثابتة التي قد تؤثر في المخرجات

u : مصطلح الخطأ في عدم الكفاءة التخصيصية

e : خطأ عشوائي

لكن مع ذلك فإن التمييز بين تأثير الضوضاء ومصطلحات تأثير عدم الكفاءة يتطلب أن يكون لتقنية أسلوب الحدود العشوائية عملية حوسبة أكثر تعقيداً من تقنية تحليل مغلف البيانات، فضلاً عن ذلك فإن أسلوب الحدود العشوائية يتطلب افتراضات قوية حول تكنولوجيا الإنتاج وتوزيعات الضجيج الإحصائي وشروط تأثير عدم الكفاءة، ومن خلال التقدير التجريبي فإنه من الصعب وضع افتراض دقيق بشأن تقنية واحدة تستخدمها جميع المصارف. فإذا حُدِدَ أنموذج دالة الإنتاج بشكل خاطئ فقد يعطي ذلك نتائجاً متحيزة . لذلك فإنه على الرغم من أن درجات الكفاءة الفنية المقدرة بواسطة أسلوب الحدود العشوائية هي ليست حساسة للبيانات الصاخبة والاختيار المتغير، فإنه يبدو أنها حساسة لاختيار الشكل الدالي، كذلك تقدر دالة الإنتاج المستخدمة بواسطة تقنية أسلوب الحدود العشوائية عن طريق الانحدار، مما يجعل النتائج التي تم الحصول عليها حساسة لحجم العينة، فإذا كان حجم العينة صغيراً ، فإن تقنية أسلوب الحدود العشوائية ستعطي دتيجة متحيزة، ومن ثم فإن تقنية طريقة مغلف البيانات هي أكثر ملاءمة (:2019 CHAO).

- 2. نهج الحدود السميكة : قدم نهج الحدود السميكة بيرغر DEA وهمغري Humphrey في عام 1991، وهو يستمد عناصره من طريقة مغلف البيانات (DEA) وطريقة أسلوب الحدود العشوائية (SFA) فهي تفترض أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة بكفاءة اكس (X) (العنيزي،2015: 115)، وتصنف المؤسسات أو المصارف في اتفاقية التجارة الحرة أو تجميعها بحسب الحجم، ثم يتشكل حد على أساس الربع الأدنى لمتوسط التكاليف في كل فئة من فئات الحجم المتعددة (30: 2005: 30). وتصنف المتوسطة لهذه تقسم هذه الطريقة عينة المصارف إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه المصارف (التكلفة الكلية /الموجودات الكلية) وعن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض يمثل ما يسمى التحليل الفني المالي، ويعد أفضل تطبيق يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي المصارف (العنيزي،2015: 115). يفترض التحليل الفني المالي أن الانحرافات عن التكاليف المتوقعة ضمن أدنى ربع متوسط تكلفة للمصارف تمثل خطأً عشوائياً، في حين أن الانحرافات في التكاليف المتوقعة بين الربعين الأعلى والأدنى تمثل عدم كفاءة(Chen،33:2001-30).
- 3. أُسلوب التوزيع الحر: اقْتَرَحَ هذا الأُسلوب شميت Schmidt وسيكلس Sickles في عام 1984 وطوَّرَهُ بيرغر Berger وذلك في عام 1993، وحساب هذا الأُسلوب يكون بحساب نقاط الكفاءة، وذلك بأن تخصص أنموذجاً دالياً للحد، مع افتراض أن هناك فروقاً في الكفاءة مع مرور الزمن بين المصارف (الكور والفيومي، 2007: 257).

يحدد نهج التوزيع الحر أيضاً أشكالاً دالية أكثر مرونة للحدود أو لعملية الإنتاج، لكن مع ذلك فإنه يفصل الخطأ العشوائي عن عدم الكفاءة، ولا يفرض هذا النهج أي افتراضات قوية بشأن دالة التوزيع لعدم الكفاءة أو الأخطاء العشوائية كما هو عليه الحال في أُسلوب الحدود العشوائية. يفترض أن الكفاءة مستقرة وأن متوسط الخطأ العشوائي يساوي الصفر بمرور الوقت، ويمكن أن يتبع عدم الكفاءة شكل توزيع غير سلبي أو متماثل(Cong, 2018: 123)، وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من مكونين هما : اللا كفاءة والخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي المجموعة من السنوات يعد مقياساً لعدم الكفاءة المصرفية عبر كل سنوات الفترة (Frimpong).

يطبق هذا الأسلوب عند توافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وبذلك فإنه يمكننا تقدير عدم الكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف، وعلى الرغم من أن فرضية استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر الزمن هي فرضية قوية، وبخاصة في سياق التغير التنظيمي والاداري والتكنلوجي هو امر مهم إلا أنه يعد من أهم عيوب هذه الطريقة (العنيزي،2015: 116)، ومن أهم عيوب نهج التوزيع الحر هو شرط أن تكون كفاءة التكلفة ثابتة مع الوقت، ويصبح هذا الافتراض أقل قابلية للاستمرار مع زيادة الوقت، فإذا كان الوقت قصيراً فقد لا يكون متوسط شروط الضوضاء العشوائية (الاخطاء العشوائية) صفراً ، وستظهر كميات كبيرة من الضوضاء العشوائية(الاخطاء العشوائية) في مكون خطأ عدم كفاءة التكلفة، ومن ناحية أخرى إذا كان الوقت طويلاً ، فمن المحتمل أن ينتهك افتراض الوقت الثابت على عدم كفاءة التكلفة، يشير هذا إلى أنه قد تكون هناك قيمة مثالية للوقت يستند إليها نهج التوزيع الحر ((24) :2010: 24).

ثانياً: الأسلوب الثاني: غير البارومتري

إن الطرائق البارومترية هي عرضة للأخطاء بسبب احتمال الخطأ في تحديد الشكل الدالي، وبعامة فإن عمليات الإنتاج في قطاع الخدمات وخاصة الخدمات المصرفية تعد أكثر تعقيداً من تلك الخاصة بقطاع الإنتاج، وأنه من الصعب تحديد الشكل الدالي بدقة. فضلاً عن ذلك تحتاج الطرائق البارومترية إلى عينة كبيرة نسبياً لتقدير عدد كبير من المعلمات، ويمكن تجنب هذه المشكلات باتباع الأساليب غير المعلمية. بناءً على هذه الأساليب فإنه يمكن تقدير حدود الإنتاج ومن ثم تحسب درجات الكفاءة لهذه الحدود. بشكل أساس يتم التعامل مع جميع الانحرافات عن الحدود غير المعلمية على أنها عدم كفاءة، ومن ثم فإنه لا توجد أخطاء عشوائية. إن الطريقتين غير البارومترتين المستعملتين على نطاق واسع في تجميع تقديرات الكفاءة هما طريقة مغلف البيانات الأساسية DEA و هيكل التصرف الحر FDH . إن هيكل التصرف الحر هو في الواقع حالة خاصة لـ طريقة مغلف البيانات الأساسية، إذ تسلط الأدبيات الضوء على ميزة أخرى لاستخدام طريقة مغلف البيانات لتحليل الكفاءة في مجموعة واسعة من المجالات التي تركز على التحسين الاقتصادي لعملية الإنتاج (Thilakaweera, 2016: 129).

- 1. أسلوب هيكل التصرف الحر: إن إحدى التقنيات غير المعلمية المتبعة لقياس الكفاءة تسمى تحليل هيكل التصرف الحر في الأصل تحليل هيكل التصرف الحر في الأصل (Tulkens 1993)، ثم مَدَدَ الأنموذج (Tulkens 1993). يخفف تحليل هيكل التصرف الحر من افتراض التحدب لنماذج تحليل مغلف البيانات الأساسية (.2016 علي 65).
- 2. أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA): يعد أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) من أهم هذه الاساليب وأكثرها انتشاراً. ويقدم أسلوب تحليل مغلف البيانات خيارات اضافية للتعرف على كفاءة كل مصرف وتوجيه هذه المصارف لتحسين ورفع كفاءتها وتحديد المصارف المرجعية وقيم معامل التحسين، وتحديد تكرارت المصارف المرجعية ، بالإضافة إلى ذلك استخراج قيم المدخلات الراكدة والمخرجات الفائضة للمصارف، واخيراً يحدد هذا الأسلوب التحسينات المطلوبة في قيم المدخلات والمخرجات للمصارف (سعيد وحسين، 2016: 2) . ، وسنتطرق بشكل مفصل إلى أسلوب تحليل مغلف البيانات لاحقاً.
- 3. الفرق بين أسلوب نهج الحدود العشوائية وأسلوب مغلف البيانات: إن تقنيات تحليل مغلف البيانات غير البارومترية وتقنيات حد التكلفة العشوائية البارومترية لها نقاط القوة والضعف الخاصة بهما، ومن ثم فإن هناك مفاضلة في الاختيار بين تقنيات تحليل مغلف البيانات وطريقة حد التكلفة العشوائية وسيتم توضيح ذلك من خلال الجدول (1)

الجدول (1) المحدود العشوائية وأسلوب مغلف البيانات الفرق بين أسلوب نهج الحدود العشوائية وأسلوب مغلف البيانات

أسلوب تحليل مغلف البيانات	أسلوب نهج الحدود العشوائية
أُسلوب غير معلمي (غير بارومتري)	أسلوب معلمي (بارومتري)
مدخل تحديدي (أُسلوب محدد)	مدخل احصائي
طرائق قياس البرمجة الخطية هي احدى أساليب بحوث	طرائق قياس الاقتصاد القياسي تعتمد على تحليل
العمليات.	الانحدار
لا يحتاج إلى توصيف مسبق وإنما تُحْسَب الكفاءة	يحتاج إلى توصيف دالي مسبق قبل تقدير الأنموذج
مباشرة من المشاهدات.	واستخراج منحنى الكفاءة.
لا يسمح للفرضية الاحصائية أن تكون متغايرة.	يسمح للفرضية الاحصائية أن تكون متغايرة.
حساس مع عدم التغيرات وخطأ وشذوذ في القياس.	امكانية حدوث عدم الكفاءة مع التحديد السيء للأنموذج.
لا يتطلب اي شكل دالي معين للحدود	شكل دالي محدد مسبقاً لأفضل ممارسات
أهم ميزة تتعامل بسهولة مع العينات الصغيرة	لا تعمل بشكل جيد مع العينات الصغيرة وإنما فقط مع

	العينات الكبيرة
لا تأخذ بالحسبان الخطأ العشوائي في القياس	تأخذ بالحسبان الخطأ العشوائي في القياس
لا تأخذ بالحسبان الأسعار	تأخذ بالحسبان الأسعار

المصادر:

- 1. الشايع، علي بن صالح بن علي،2008، قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية باستخدام تحليل مغلف البيانات، اطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، كلية التربية، السعودية، 46-47.
- 2. Tan, Yong (2016) Investigating the Performance of Chinese Banks: Efficiency and Risk Features, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, UK, 60.

ثالثاً: أسلوب تحليل مغلف البيانات

ظهر أسلوب تحليل مغلف البيانات أداةً من أدوات بحوث العمليات لقياس الكفاءة الانتاجية من خلال تحديد المزيج الامثل لمجموعة مدخلات ومخرجات مؤسسات أعمال متماثلة الأهداف والأنشطة ، إن تحليل مغلف البيانات هو منهجية كمية في القياس المقارن بالأفضل وتقويم الأداء وقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات التنظيمية المتماثلة في الأهداف ونشاط العمل، وتعتمد هذه المنهجية على وجود بيانات كمية دقيقة لمدخلات كل وحدة تنظيمية ومخرجاتها، وأن الهدف العام هو الوصول إلى أفضل الممارسات لتعظيم المخرجات وتقليل المدخلات، ومن ثم تحقيق أهداف الوحدات التنظيمية بكفاءة (السعيدي وآخرون: 2014).

يعد أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA الذي يشار اليه الختصاراً بـ DEA أسلوبا لا معلمياً ويوظف من خلال نماذجه في قياس الكفاءة في الأداء المصرفي ولاسيما للوكالات المصرفية، إذ ترجع موجوداته إلى أعمال الباحث فاريل Farrell في عام 1957 الذي استوحى دراسته من دراسة الكفاءة التقنية للباحث ديبرايو Debreu في عام 1957، وهناك مأخذ على أسلوب فاريل هو قياسه للكفاءة الفنية لمخرج واحد ومدخل واحد فحسب، في حين أن أسلوب تحليل مغلف البيانات يتميز بتعامله مع مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات (بتال، 2016: 95).

يعد اسلوب تحليل مغلف البيانات من أكثر أدوات التحليل غير البارامترية شيوعاً والتي تُستخدم لتقييم المؤسسات المالية وخاصة في القطاع المصرفي أصبح اسلوب تحليل مغلف البيانات وسيلة شائعة وأدوات تحليلية لتقييم وقياس الأداء. تمتلك طريقة تحليل مغلف البيانات ميزتين في مجال

قياس الأداء، تتمثل الأولى في أنه يمكن استخدامه لإجراء مقارنات متزامنة لعدد من مقاييس الأداء التابعة وإعطاء مقياس لأفضل الممارسات. بينما تشير الثانية إلى أنه يمكن لطريقة تحليل غلاف البيانات أن تحسب كمية الموارد التي يمكن توفيرها، أو بالقدر نفسه مقدار المخرجات الإضافية التي كان يمكن إنتاجها لو عمل الموفر باستخدام أساليب وتقنيات مزودي أفضل الممارسات (NKABILA, 2017:26).

يعرف اسلوب تحليل مغلف البيانات بأنه نهج برمجة رياضي يرسم مخططاً متساوياً محدباً خطياً متعدد المستويات (حد سطحي غير معلمي) فوق نقاط البيانات لتحديد كفاءات كل وحدة صنع قرار بالنسبة إلى المنحنى المتساوي (Onkiso et al, 2010: 9). ويعرف كذلك بأنه ذلك الاسلوب الذي يستخدم البرمجة الخطية لإيجاد الكفاءة النسبية لمجموعة من وحدات اتخاذ القرار (DMUs) التي تستخدم مجموعة من المدخلات المتعددة لإنتاج مخرجات متعددة، ويقوم ببناء نسبة واحدة وتعرف الكفاءة وفقاً لتحليل مغلف البيانات بأنها مجموع مرجح للمخرجات مقسوم على مجموع مرجح للمدخلات، وعن طريق برمجة رياضية يُحسب هيكل الترجيح (عبد الله وطاهر،2013: 385–386).

يعد اسلوب تحليل مغلف البيانات تقنية برمجة خطية تعتمد على مفهوم بسيط لتقييم أداء المصرف وهو: إلى أي مدى يمكن للمصرف إنتاج المزيد من المخرجات بنفس مستوى المدخلات. بدلاً من ذلك ، إلى أي مدى يمكن للمصرف استخدام مدخلات أقل لإنتاج نفس مستوى الإنتاج (المخرجات) (Alsayed, 2014:48).

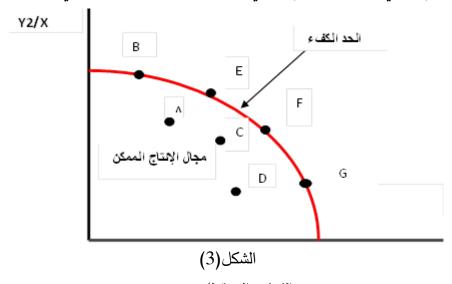
يقوم أسلوب تحليل مغلف البيانات ببناء نسبة واحدة وذلك من خلال قسمة إجمالي المخرجات على إجمالي المدخلات لكل مؤسسة وتقارن هذه النسبة مع المؤسسات الأخرى، وإذا ما حصلت مؤسسة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح حدود كفؤة وتقاس درجة عدم كفاءة المؤسسات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرائق الرباضية (الشايع، 2008: 50).

المخرجات/المدخلات=الكفاءة نسبة

تستخدم هذه النسبة عندما ينتج المصرف مخرجاً واحداً بالاعتماد على مدخل واحد ومن الممكن أن تُحسب بسهولة، ولكن منهجية المصارف تقوم بإنتاج مخرجات متعددة بالاعتماد على مدخلات متعددة ولقياس الكفاءة النسبية للمصارف في هذه الحالة اقترح Farrell عام 1957 النسبة الاتية:

(للمخرجات المرجح المجموع)/(للمدخلات المرجح المجموع)=الكفاءة نسبة

إن الهدف من هذه النسبة هو تحديد الحد الاقصى لكفاءة المصارف ، (العمار وطه، 2017: 158) ويكون مؤشر الكفاءة للمؤسسة محصوراً بين قيمة واحد (1) الذي يمثل الكفاءة وبين المؤشر ذي القيمة صفر (0) الذي يمثل عدم الكفاءة، وقد أطلق عليها أسلوب تحليل مغلف البيانات لأن الوحدات ذات الكفاءة تشكل حد الكفاءة (Frontier) الذي يغلف الوحدات غير الكفوءة وتتحصر درجة الكفاءة بين الصفر والواحد(93 :2014، 2014)، إذ أن الوحدات التي تحقق درجة كفاءة بقيمة واحد تكون هي الوحدات ذات الكفاءة وتقع على حد الكفاءة الذي يغلف الوحدات غير الكفوءة (النعيمي، 2014: 118)، والتي يمكن توضيحها من خلال الاتى:



الكفاءة الفنية للمصرف

1. Source: William W. Cooper, Lawrence M. Seiford, Kaoru Tone, 2006, Introduction to Data Envelopment Analysis and Its Uses, Springer Science, Business Media, Inc., P. 9

يوضح الشكل (4) مجموعة من وحدات صنع القرار تنتج المنتجين باستخدام المدخل X ويلاحظ من الشكل أن الوحدات B,E,F,G هي وحدات ذات كفاءة وتقع على حد الكفاءة، أي أنها وحدات ذات كفاءة انتاجية قياساً بالوحدات A,C,D التي لم تحسن استخدام مدخلاتها المتاحة.

تعرف الباحثة أسلوب تحليل مغلف البيانات بانه طريقة غير معلمية (غير بارامترية) لتقييم كفاءة الوحدات وانتاجيتها التي تسمى وحدات صنع القرار، لا سيما الكفاءة لوحدات صنع القرار. يستخدم أسلوب تحليل مغلف البيانات البرمجة الرياضية الخطية لتقدير الممارسات الأفضل في الحدود التجريبية الفعالة، وأن الحد الفعال الذي حدده أسلوب تحليل مغلف البيانات هو المعيار الذي سَتُقارن وحدات صنع القرار الأخرى به.

وهناك عدداً من الشروط التي يجب توافرها لتطبيق أنموذج تحليل مغلف البيانات وهي تتمثل فيما يأتى:

- 1. ضرورة ان تكون المؤسسات الداخلة في التقييم متجانسة، اي انها تعمل في البيئة نفسها والظروف وتمارس الانشطة نفسها. اي ان عملية قياس الكفاءة يجب أن تشمل مجموعة مصارف تجارية أو مصارف تنمية أو مؤسسات مالية متخصصة، لأن ذلك من شأنه أن يؤثر في نتائج الدراسة (حسين، 2014: 36).
- 2. لا يحتاج هذا التحليل إلى تحديد أوزان سابقة للمدخلات والمخرجات، وانما يترك ذلك للأنموذج الذي يقوم بتحديدها تلقائياً، كما أنه لا يشترط تحديداً لأسعار تلك المدخلات والمخرجات (الشايع،2008 ،53).
- 3. يجب أن يعبر عن متغيرات المدخلات والمخرجات بأرقام موجبة وليست سالبة، وهو شرط أساس ضمن الأنموذج الرياضي، وذلك لأنه من غير المعقول إنتاج عدد سالب من المدخلات والمخرجات(Shaddady, 99:2017).
- 4. العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات هي علاقة طردية، إذ أنه نظرياً يجب أن تسهم زيادة المدخلات في زيادة المخرجات، والعكس صحيح (جاسم ولفته، 2020: 15).
- 5. يجب إن تكون علاقة المتغيرات بحجم العينة، حيث ان عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيمة ولنجاح هذه الطريقة يجب أن تحقق إحدى القواعد التالية: (حسن،2019: 226 126: 126
- أ. يجب أن يكون حجم العينة لا يقل عن ضعف إلى ثلاثة أضعاف مجموع المدخلات والمخرجات.
- ب. يجب ألا يفوق عدد الوحدات التي تحقق الكفاءة التامة (100%) عن ثلث العينة المدروسة، وهذه القاعدة تسمى بقاعدة الثلث للتأكد من جودة النتائج المتحصل عليها.

ولاسلوب تحليل مغلف لبيانات مجموعة من الايجابيات وكما يلي:

1. تستعمل طريقة مغلف تحليل البيانات في دراسة كفاءة مختلف الوحدات الانتاجية وبخاصة العينات الصغيرة، إذ تقوم هذه الطريقة بتحليل كل وحدة انتاجية على انفراد وقياس كفاءتها مقارنة بمجموع وحدات العينة محل الدراسة، وبشكل هذا العنصر الميزة الاساسية لهذه الطريقة

- بالإضافة إلى المرونة العالية في استعمال المدخلات والمخرجات المتعددة في تقدير الكفاءة (Anwar ،72:2014-73).
- 2. يقوم هذا الاسلوب على البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية تساعد هذه الطريقة على الأخذ بالحسبان دراسة مدخلات متعددة ومخرجات متعددة ويتم قياسها بوحدات قياس مختلفة من غير ان تكون هناك معلومات مسبقة عن المدخلات والمخرجات والاكثر اهمية في تحديد درجة الكفاءة (حياوي،2017: 124).
- 3. يعطي تقييما لكل من الكفاءة الفنية والقيم الحدية للمدخلات والمخرجات كما انه يعطي حلولاً من اجل تحسين الكفاءة. وهي تعد مقياساً مهماً وأداة وقوية للمؤسسات الخدمية والانتاجية ويمكنه التعامل مع متغيرات وصفية والتي يصعب قياسها (حسين، 2014: 36-37).
- 4. ان اهم سمة في اسلوب تحليل مغلف البيانات انه يحدد المؤسسات الكفؤة بوصفها وحدات مرجعية للمؤسسات غير الكفؤة لتتبع نفس اسلوب المؤسسات الكفؤة في توليفة مدخلاتها لتحسين ادائها، وهذه السمة لا تحملها باقي الاساليب الكفاءة الاخرى (عبد الله وطاهر ،2013: 386).
- 5. لا تحتاج هذه الطريقة إلى وضع اي فرضيات على الشكل الوظيفي لدالة الانتاج كما في الطرائق المعلمية لدالة كوب دوغلاس، اي ان هذ الاسلوب يجعل البيانات تتحدث لنفسها بدلا من ان تتحدث في اطار صيغة مفروضة عليها (الدليمي، 2008 :17).

كما ان السلوب تحليل مغلف البيانات مجموعة من السلبيات وكما يلي:

- 1. الحساسية العالية بالنسبة لنوعية البيانات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات، لان النموذج حساس جدا للخطأ وخصوصا اذا كانت هناك قيم متطرفة، فأي خطأ صغير في العلاقة بين المدخلات والمخرجات يمكن أن يغير من نتائج الدراسة(حسين، 2014: 37).
- 2. يتطلب تطبيق اسلوب تحليل مغلف البيانات صياغة وحل برنامج خطي لكل وحدة من الوحدات الخاضعة للتقييم، وهذا الأمر يؤدي إلى وجود الكثير من البرامج الخطية التي يتطلب حلها ومن ثم حدوث كثافة حسابية قد تتجاوز أحيانا قدرات البعض من البرامج (الحميد،2017: 76).
- 3. لا يأخذ اسلوب تحليل مغلف البيانات في الحسبان الخطأ العشوائي، فمن المفترض أن تكون الانحرافات عن الحدود ناتجة عن عدم الكفاءة، ويمكن أن تؤدي الأخطاء في القياس

- والضوضاء العشوائية إلى تحريف الكفاءة النسبية الحقيقية (:Kumar and Gulati,, 2014).
- 4. تعد نتائج هذا التحليل نسبية وليست مطلقة، فهو يبين أفضل الممارسات التي تمت المقارنة بينهما، وليست على الاطلاق أفضلها (الشايع، 2008: 54).
- 5. لا يأخذ بعين الحسبان الكفاءة التخصصية، أي ان عدم وجود أسعار المعاملات يعني أن تحليل مغلف البيانات يعطينا تحليلاً لمقاييس الكفاءة التقنية، وليس الكفاءة الاقتصادية وهذا لان تحليل مغلف البيانات يكشف عن مدى كفاءة المدخلات المستخدمة لإنتاج المخرجات، ولا يعطينا دلائل عما اذ كانت الوحدات التي تتسم بالكفاءة يمكن ان تخفض من تكاليفها او تحسن قيمة مخرجاتها من خلال اختيار تركيبات مختلفة من المدخلات او المخرجات (34).
 - 6. أخطاء القياس في بناء الحدود.
- 7. عدم الدقة التي تم اجراؤها بواسطة قواعد المحاسبة (من شأنها أن تجعل المخرجات والمدخلات المقاسة تنحرف عن المخرجات والمدخلات الاقتصادية).
- 8. البيانات المتطرفة، أي القيم المتطرفة الكبيرة. (Frimpong, 2013: 45) ويمكن ان نبين الكيفية التي يتعامل أُسلوب تحليل مغلف البيانات مع القيم السالبة، اذ يفترض أُسلوب تحليل مغلف البيانات التقليدية أن جميع قيم المدخلات والمخرجات يجب أن تكون موجبة، وفي العديد من التطبيقات الحقيقية فإنه قد تظهر مدخلات ومخرجات غير إيجابية (, Shaddady) وبمكن تفادى شرط ايجابية البيانات باستخدام عدد من الطرائق منها :
- 1. اضافة رقم ثابت موجب: تعد هذه الطريقة من أكثر الطرائق استخداماً في حال توافر بيانات سالبة أو ذات قيمة صفرية، وتتمثل هذه الطريقة بإضافة رقم ثابت موجب ذي قيمة كافية إلى المخرج أو المدخل ذي القيمة السالبة على أن تسحب اضافة هذا الثابت على جميع الوحدات تحت التقييم، أي يعني اذا كانت البيانات موجبة تضاف إلى ثابت، وأن كانت سالبة تطرح من الثابت ويبقى من الثابت الباقي الموجب، ومن ثم فإن هذه الطريقة تحافظ على أوزان المدخلات والمخرجات للوحدات تحت التقييم فيما بينها كما هو الحال قبل اجراء التعديل (الحميد، 70-77).

2. تصغير القيم غير الموجبة: تعد هذه العملية أيضاً من الحلول الممكنة، إذ لا يستطيع أسلوب تحليل مغلف البيانات حساب القيم السالبة، وعادةً ما يستبدل الباحثون نقاط البيانات السالبة بأرقام جد صغيرة قريبة من الصفر (على سبيل المثال 0.000123)، هذا على الرغم من أنه حل قابل للتطبيق ، إلا أنه يشوه البيانات ويؤدي إلى تقديرات الكفاءة المتحيزة (Tyunin,) وعند مقارنتها ببقية القيم فإنها ستبدو قيم صغيرة لا تأثير لها وتبقي القيم الموجبة الأخرى كما هي، وبهذا يتحقق شرط عدم سلبية وصفرية البيانات (الحميد،2017).

ويستخدم أسلوب تحليل مغلف البيانات تقنية البرمجة الخطية لبناء حدود فعالة أو أفضل الممارسات، وفي الواقع فإنه تم اقتراح عدد كبير من نماذج تحليل مغلف البيانات للبرمجة الخطية في الأدبيات لحساب كفاءة المصارف الفردية التي تتوافق مع أهداف فنية أو سلوكية مختلفة. وبشكل أساسٍ يسعى كل من هذه النماذج المختلفة إلى تحديد أي من المصارف تحدد الحدود الفعالة. يتم تحديد هندسة هذا السطح بواسطة أنموذج تحليل مغلف البيانات المحدد المستخدم، لكن مع ذلك فإنه لأغراض التحليل فإنه يمكننا تصنيف نماذج تحليل مغلف البيانات المستخدمة في نماذج الكفاءة المصرفية إلى:

1. أنموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) (Constant Returns to Scale)

وضع هذا الأنموذج من قبل الباحثان Chames, Cooper, and Rhodes ويطلق عليه الختصاراً (CRS) نسبة اليهم، وهو يستند إلى ثبات عوائد الحجم. ويعد هذا الأنموذج الاساس الذي بنيت عليه النماذج اللاحقة، وتجدر الاشارة إلى أن تحليل مغلف البيانات الذي يعتمد على اساس ان التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفوءة يؤثر تأثيراً في كمية المخرجات (الخدمات)، وهذه الخاصية تعرف بخاصية ثبات العائد على الانتاج (CRS)، وتعد هذه الخاصية ملائمة فحسب عندما تكون جميع الوحدات محل المقارنة تعمل في مستوى احجامها المثلى (بدير والشيباني، 2020: 45-46)

يُعد افتراض العائد إلى الحجم الثابت (CRS) مقبولاً عندما تعمل جميع المصارف في العينة على النطاق الأمثل (الحد الأدنى للنقطة في دالة متوسط التكلفة على المدى الطويل)، وهذا يعني أن الزيادة المتناسبة في المدخلات تؤدي إلى زيادة متناسبة في الإنتاج، وهي تشير إلى

أن جميع المصارف صغيرة كانت أم كبيرة، قادرة على الإنتاج بنفس نسب المدخلات والمخرجات (Frimpong, 2013: 49).

نفترض توافر البيانات m_1 من المدخلات m_2 من المخرجات لـ n من مؤسسات الاعمال، نجعل المصفوفة X^{n} ترمز للمدخلات والمصفوفة Y^{n} ترمز للمؤسسة، ويحسب مؤشر الكفاءة للمؤسسة Y^{n} باستخدام أنموذج التوجيه الادخالي / الإخراجي وتحل مسألة البرمجة الخطية التالية لغرض حساب مؤشر الكفاءة للمؤسسة Y^{n} باستخدام النموذج التوجيه الادخالي / الإخراجي.

وهناك صيغتان أساسيتان لأنموذج CRS هما:

أ. الأنموذج القائم على المدخلات: في هذا الأنموذج تقوم وحدات اتخاذ القرار بتقليل نسبة المدخلات وفي الوقت نفسه تحافظ على مقدار المخرجات نفسه (زكي ومحمود، 2017: 383–382).

نفترض توافر البيانات m_1 من المدخلات m_2 من المخرجات له m_1 من مؤسسات الاعمال، ونجعل المصفوفة m_1 ترمز للمدخلات والمصفوفة m_2 ترمز للمؤسسة، ويحسب مؤشر الكفاءة للمؤسسة m_1 باستخدام أنموذج التوجيه الادخالي / الاخراجي، وتحل مسألة البرمجة الخطية التالية لغرض حساب مؤشر الكفاءة للمؤسسة m_1 باستخدام أنموذج التوجيه الادخالي / الاخراجي وتحل مسألة البرمجة وفقاً لما يأتي: الصيغة الرياضية بالنسبة للتوجه المدخلي – يمكن قياس الكفاءة ذات التوجه القائم على المدخلات من خلال الصيغة الرياضية وفقاً لهذا التوجه المدخلي (بتال ،2016: 2016):

$$\begin{aligned} & \max \left(\partial. \, y^{j*} \right) \\ & S.t. \\ & \left(\partial. \, y^{j} \right) - \left(\pi. \, x^{j} \right) \leq 0 \;, \quad j = 1, \ldots, n \\ & \left(\pi. \, x^{j*} \right) = 1 \\ & \pi, \partial \; \geq 0 \end{aligned}$$

وباستخدام الأنموذج المقابل (duality) في البرمجة الخطية يمكن كتابة الأنموذج كالاتي $min\theta$

$$S.t.$$

$$\sum_{j} x^{j} \lambda_{j-x^{j*}\theta \leq 0, j=1,\dots,n}$$

$$\sum_{j} y^{j} \lambda y_{j \geq y^{j*}}$$

 $\lambda \geq 0$

ب. الأنموذج القائم على المخرجات: اما هذا الأنموذج فإنه على نقيض من الأنموذج القائم على المدخلات، حيث تزيد وحدات اتخاذ القرار الحد الاقصى لمستويات المخرجات مع مراعاة الحفاظ على مستوى استهلاك المدخلات، اي زيادة المخرجات بثبات المدخلات (الديراوي،2020: 84):

$$\min(\pi.x^{j*})$$
 $s.t.$ $(\pi.x^{j})-(\partial.y^{j})\geq 0$ $,j=1\dots n$ $(\partial.y^{j*})=1:$ π $,\partial\geq 0$ \emptyset $(\mathrm{duality})$ في البرمجة الخطية يمكن كتابة الأنموذج كالاتي \mathbb{E}_{x} $\mathbb{E$

2. أنموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS)

وضع هذا الأنموذج (Bnaker, Charnes & Cooper: 1984) وهذا الأنموذج يختلف عن أنموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) من ناحية أخذه غلة الحجم بالحسبان، كما أن هذا الأنموذج يميز بين نوعين من الكفاءة هما الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية (بدير والشيباني، 47:2020).

إن العائد إلى الحجم المتغير (VRS) مناسب عندما لا تعمل المؤسسات أو المصارف على النطاق الأمثل، إنه يعني وببساطة أن الزيادة المتناسبة في المدخلات تؤدي إلى تغيير

غير متناسب في الإنتاج، وبعامة تشير المنافسة غير الكاملة والمتطلبات التنظيمية والقيود المفروضة على التمويل في الممارسة العملية إلى أن معظم المصارف لا تعمل على النطاق الأمثل (Frimpong, 2013: 49-50)، وهو كذلك يقيس نسبة زيادة المخرجات بزيادة المدخلات، فاذا كانت نسبة الزيادة في المدخلات، يطلق عليها في هذه الحالة غلة الحجم المتزايدة، أما إذا كانت نسبة الزيادة في المخرجات تماثل نسبة الزيادة في المدخلات فإنه في هذه الحالة يطلق عليها تسمية غلة الحجم الثابتة، أما اذا كانت نسبة الزيادة في المخرجات أقل من نسبة الزيادة في المدخلات فإنه يطلق عليها تسمية غلة الحجم المتناقصة (بدير والشيباني، 2020: 47).

الأنموذج القائم على المدخلات: يُحول أنموذج عوائد الحجم الثابتة إلى أنموذج عوائد الحجم الأنموذج المتغيرة في مسائل البرمجة الخطية، وذلك بإضافة متغير منفصل ع، حتى يمكن معرفة صفة عوائد الحجم المتغيرة للمؤسسة المصرفية، ويمكن كتابة أنموذج البرمجة الخطية ذات التوجه الادخالي / الاخراجي كما يأتي (بتال وآخرون،2017: 44-45):

$$\max(\partial . y^{j*}) + \varepsilon$$
 $s.t.$

$$(\partial . y^{j}) - (\pi . x^{j}) + \varepsilon \leq 0, j = 1 \dots n$$

$$(\pi . x^{j*}) = 1:$$

$$\pi, \partial \geq 0$$

ع متغير منفصل

وباستخدام الأنموذج المقابل يمكن كتابة الأنموذج كما يأتي:

$$\begin{aligned} &\min \theta \\ &s.t. \\ &\sum_{j} x^{j} \lambda_{j} - x^{j*} \leq 0, \qquad j = 1 \dots n: \\ &\sum_{j} y^{j} \lambda_{j} \geq y^{j*}: \\ &\sum_{j} \lambda_{j} = 1: \\ &\lambda \geq 0 \end{aligned}$$

: ويمكن كتابة أنموذج البرمجة الخطية كالآتي: $\min(\pi.x^{j*})+\varepsilon$ s.t. $(\pi.x^j)-(\partial.y^j)+\varepsilon\geq 0$, j=1n: $(\partial.y^{j*})=1:$

 $\pi, \partial \geq 0$

وباستخدام الأنم وذج المقابل يمكن كتابة الأنم وذج كما يأتى:

$$\begin{aligned} \max & \emptyset \\ s.t. \\ & \sum_{j} j x^j y_j \leq x^j , j = 1 \dots \dots n \\ & \sum_{j} j y^j y_j - y^{j*} \emptyset \geq 0 : \\ & y_j \geq 0 \end{aligned}$$

3. الأنموذج الكلي او التجميعي

إن هذا الأنموذج يجمع بين خصائص أنموذج التوجه الادخالي وأنموذج التوجه الاخراجي حسب أنموذج التوجه الادخالي، فإن الوحدات غير الكفوءة تصبح كفوءة اذا خفضت مدخلاتها مع الابقاء على المستوى نفسه من الانتاج، اما حسب الأنموذج الاخراجي فإن الوحدات غير الكفوءة تصبح كفوءة اذا قامت بزيادة كمية المخرجات مع الابقاء على المستوى نفسه من المدخلات، اما أنموذج التوجيه الكلي (التجميعي) فإن الوحدات الاقتصادية غير كفؤة تصبح كفوءة اذا قامت بتقليص المدخلات وزيادة المخرجات في الوقت نفسه (بدير والشيباني،2020).

4. الأنموذج اللوغاريتمي

ينسب هذا الأنموذج إلى تشارنز، وكوبر، وسيفورد وسنتر، ويقوم اساساً على اللوغاريتم الخطي وتفسير الانتاجية على طريقة دالة كوب دوغلاس (السعيدي واخرون،2014: 22).

Max
$$\frac{n^{i}Y_{0}}{\xi^{T}X_{0}}$$

subject to $\frac{n^{T}Y_{j}}{\xi^{T}X_{j}} \leq 1$, $j = 1, ..., n$

المبحث الرابع القيمة السوقية للأسهم

تمهيد

تطرقنا في هذا المبحث الى القيمة السوقية للأسهم في جزئها الأول وخصص الجزء الثاني عن طبيعة العلاقة بين الذكاء المالى والكفاءة والقيمة السوقية للأسهم.

يتمثل هدف إدارة المصرف بتعظيم القيمة السوقية لأسهمها المدرجة في أسواق المال الذي ينعكس بشكل إيجابي على قيمة المصرف السوقية، وأن هدف تعظيم قيمة المصرف يُعد ضرورياً لأصحاب الأسهم وإدارة المصرف، ومن ثم ستعمل إدارة المصرف جاهدة على تعظيم هذه القيمة وبشتى الوسائل، كون أن القيمة السوقية هي أهم ما ينظر إليه المستثمر من بقية القيم، ومن ثم فإن هذه القيمة تخضع إلى جملة من العوامل والمحددات من شأنها أن تؤثر فيها.

اولاً: مفهوم القيمة وأنواعها

كما تعد القيمة من المفاهيم المعقدة وغير الواضحة كون أن كل شخص يحدد المفهوم من الزاوية التي ينظر منها، مما يكسب التقييم مزيداً من التعقيد، ومن ثم ستختلف التعاريف باختلاف وجهة نظر الأشخاص، فالقيمة هي مبلغ يدفع مقابل أصل ما، أو هي الحق في الحصول على عوائد مستقبلية، من جراء استخدام ذلك الأصل، كما أن القيمة تختلف عن السعر الذي يمثل المبلغ المدفوع للحصول على أصل ما، بمعنى أن القيمة موجودة في جوهر الشيء وبحدوث عملية التبادل تُتَرْجَم إلى سعر، وهي من الممكن أن تكون موجودة دون تبادل، فهي ترتكز على التقدير النظري المعتمد على مفهوم المنفعة الذي قام المستثمر أو المقيم بالمقارنة به مع مختلف السلع المتاحة وتحويل القيمة إلى سعر يتحقق بوجود مطابقة بين العرض والطلب الحقيقيين(شقير،

تُعد القيمة الميزة الجوهرية لسلعة أو خدمة معينة، إذ أن قيمة الشيء تنعكس في سعره أو أن السعر هو ما يعبر عن القيمة، ويتحدد سعر السهم بناء على العرض والطلب لهذا السهم في السوق المالية، كما تمثل الأسهم حصة في ملكية المصرف يحق فيها للمستثمر بأرباح المصرف كما له الحق في موجوداته، إذ تمثل الأسهم مصدراً مهماً لتمويل أنشطة للمصرف، كما تمتاز أسعار الأسهم بكونها متقلبة وهذا ما ينعكس على المستثمرين وعلى حجم الإنفاق، كما أن زيادة

سعر السهم ممكن أن تسهم بكميات أكبر من الأموال التي تستخدمها في شراء مرافق ومعدات الإنتاج، ويعد مفهوم القيمة عند المستثمر أمراً أساسياً ولاسيما عند تقييم الأسهم (الطويهر، 2021، 39).

يتضح لدينا مما تقدم أن ليس هناك تعريف موحد للقيمة التي قد تتباين حسب الزاوية التي ينظر اليها .

هناك أنواع عدة من القيم لعل أهمها هو (الطويهر، 2021، 39-40):

- 1. القيمة الإسمية: تثبت القيمة الإسمية للسهم على الورقة المالية النص القانوني، في الدولة التي تصدر بها الأوراق المالية، ومن ثم فإن هذه القيمة تصبح على الأوراق فحسب عند تداول الورقة المالية في السوق.
- 2. القيمة الدفترية: تمثل القيمة الدفترية حقوق الملكية في الميزانية العمومية في سجلات المصرف، ولذلك فهي تعرف بالقيمة المحاسبية، وأن النمو في هذه القيمة يُعد مؤشراً مهما على قدرة المصرف في التوسع والاستمرار، ويمكن حساب القيمة الدفترية من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم العادية المصدرة، وينتقد المدخل الذي يعتمد في القيمة الدفترية بسبب اعتماده على المعلومات التاريخية وتجاهله لأرباح المصرف المتوقعة.
- 3. القيمة السوقية: تعرف القيمة السوقية للسهم على أنها القيمة النقدية التي يدفعها المستثمرون في لحظة زمنية محددة وبتأثير عوامل العرض والطلب في البورصة، ومتغيرات أخرى أبرزها المعلومات المحاسبية والمؤشرات المالية التي تدل على نتائج أعمال المؤسسة وظروف المؤسسة والقطاع الذي تنتمى إليه وكذلك سلوك المتداول.
- 4. القيمة التصفوية: هي القيمة التي يُتَوقع أنْ تحصل عليها الأسهم عند تصفية المصرف بعد سداد جميع الديون والالتزامات المترتبة على المصرف، وأن السعر الذي تباع به أسهم المصرف يسمى سعر التصفية، وكذلك فإن قيمة بيع موجودات المصرف عند التصفية تسمى القيمة التصفوية للمصرف.
- 5. القيمة الحقيقية: تعرف كذلك بالقيمة العادلة التي تتحدد وفقاً لمعطيات معينة منها قاعدة موجودات المؤسسة وتوزيعات الأرباح وآفاق النمو المستقبلية والظروف الاقتصادية العامة، كما يعد دخول القيمة العادلة للمعايير المحاسبية أحد التطورات المهمة نتيجة لتغير القوة

- الشرائية عبر الزمن، وأيضاً القيمة الاستبدالية للموجودات فضلاً عن الأزمات المالية وضعف المؤشرات المالية في تقييم الأداء الحالي والمستقبلي.
- 6. القيمة التبادلية: وهي القيمة التي يستعد المستهلك لدفعها من أجل حصوله على مُنتَج أو خدمة ما مقدمة، وهذا ما يستدعي وجود نقطة التعادل من طرفي البائع والمشتري (شقير، 2019: 42).
- 7. **القيمة الاستعمالية:** وهي قيمة المنفعة التي يحققها المستهلك من المُنتَج، حتى ولو كان المُنتَج قديماً وعديم التبادل.
- 8. القيمة المقدرة: وهي تخص نظرة البائع للقيمة التي يجنيها من بيع مُنتَج ما أو عند تقديمه لخدمة ما، بعد توقعه للمنفعة التي يبحث عنها المستهلك (حماد، 2008، 12).
- 9. القيمة العادلة: هناك بعض الكتاب يطلقون على القيمة العادلة مصطلح القيمة السوقية العادلة Value Market Fair لا Value Market Fair التي تعرف على أنها: سعر التبادل المباشر لأدوات الملكية بين بائع راغب ومشتري راغب أيضاً، وأن هذا التبادل لا يكون تحدت أي ضغط بالنسبة للمشتري وكذلك بالنسبة للبائع، وكلاهما له معرفة معقولة بحقيقة عملية التبادل أو التصفية (علي، 2019، 48).

مما تقدم يتضح لنا ان القيمة السوقية هي القيمة التي تحدد قيمة المصرف وتعد الطريقة الأكثر شيوعاً لحساب قيمة المصرف وهي قيمة الأسهم في الأسواق المالية، اذ تتأثر القيمة السوقية بعوامل الاقتصاد سواء أكانت كلية أم جزئية، وفي السوق المالية الكفوءة التي تتوافر فيها المعلومات كافة لجميع المشاركين، تتساوى فيها القيمة السوقية مع القيمة الحقيقية للأسهم.

ثانياً: القيمة السوقية للأسهم

تُعد القيمة السوقية للسهم من المعايير والمؤشرات الأساسية التي تستخدم للتعبير عن قيمة المؤسسة ويستخدم سعر السهم السوقي بشكل مرادف للقيمة السوقية في كثير من الأحيان، ولكن القيمة السوقية هي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (سعر السهم*عدد الأسهم)، وأن القيمة السوقية للسهم كثيرة التنبذب، إذ تتغير تبعاً للوضع المالي للمنشأة والظروف الاقتصادية بعامة وحجم العرض والطلب على ذلك السهم بخاصة (المعيني وزياد، 2016: 204).

يعرف مؤشر القيمة السوقية للاسهم أو ما يسمى بـ (رسملة السوق) بأنه إجمالي قيمة الأوراق المدرجة في سوق الأوراق المالية، يحسب اجمالي القيمة السوقية من خلال أخذ العدد الإجمالي للأسهم العادية مضروباً بسعر السهم، فعلى سبيل المثال إذا أردنا معرفة حجم السوق لشهر معين سنقوم باحتساب القيمة السوقية باستخدام سعر السهم والبيانات النهائية من آخر يوم تداول خلال الشهر المحدد، وهذا ما سوف يمنحنا قياساً مباشراً ومفيداً باستخدام أحدث البيانات المتاحة بحسب المعادلة الآتية(الشمري والجليحاوي، 2019: 188–189):

القيمة السوقية للأسهم = عدد الأسهم نهاية المدة * سعر السهم الواحد

ثالثاً: العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم

تتأثر القيمة السوقية للأسهم طبقاً لتفاعل عدد كبير من العوامل وهي تختلف في درجة تأثيرها في القيمة السوقية، وبالإمكان توضيحها تباعاً وكما يأتي:

- 1. حجم الناتج القومي: يمكن ان يكون لهذا العامل أثر ايجابي أو قد يكون له أثر سلبي في القيمة السوقية للسهم، فالزيادة في النشاط الاقتصادي الحقيقي ستزيد من التفاؤل بشأن المستقبل، مما سيزيد من حركة التعامل في السهم، ومن ثم ارتفاع القيمة السوقية أو أن هذه الزيادة قد تؤدي إلى زيادة نمو المعروض النقدي الذي يؤدي إلى حدوث التضخم وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض معدل العائد المطلوب على الاستثمار ومن ثم انخفاض القيمة السوقية.
- 2. الضرائب الحكومية: يكون تأثيرها مباشراً في حال لجوء الحكومة إلى خفض معدل الضريبة، فإن ذلك سيترك أثراً إيجابياً في ارباح المؤسسة ومن ثم ارتفاع القيمة السوقية للسهم، في حين أن رفع معدل الضريبة سيؤدي إلى زيادة حجم الوعاء الضريبي وانخفاض أرباح المؤسسة، ومن ثم سيؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهم المؤسسة.
- 3. معدل الفائدة: إن ارتفاع أسعار الفائدة والعائد الذي يحققه المستثمرون في الودائع المصرفية، يشجع العديد من المستثمرين ببيع جزء من أسهمهم أو كلها والتوجه نحو الاستثمارات البديلة، لأنّ إيداع أموالهم في المصارف التجارية وبفوائد عالية أفضل من تحمل مخاطر الاستثمار بالأسهم، وذلك لأن البديل الاستثماري سيكون أكثر جاذبية (الودائع) ومن ثم انخفاض في القيمة السوقية للسهم.

- 4. التضخم: إن أي ارتفاع غير متوقع في معدل التضخم سيؤدي إلى أثر عكسي في القيمة السوقية للسهم وذلك لسببين، أحدهما مباشر: ذلك أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة ومن ثم ارتفاع في معدل العائد المطلوب على الاستثمار. هذا سيؤدي إلى انخفاض في القيمة السوقية للسهم، والسبب الثاني غير مباشر: إذ أنه عند فترات التضخم يتوقع انخفاض في القيمة الحقيقية لأرباح المؤسسة وانخفاض القيمة السوقية للسهم، وذلك لأن قسط الاندثار سيكون أقل مما عليه، مما سيزيد من حجم الوعاء الضريبي (كاظم و الياسين،2020: 8-9).
- 5. سعر الصرف: إن أي تقلب في سعر الصرف سيجد صداه في سوق الأسهم، وذلك لأن سعر الصرف يعد أحد العوامل المؤثرة في أداء سوق الأسهم بوصفه أحد محددات النشاط الاقتصادي، إلا أن تأثير أسعار الصرف في أسواق الأسهم يتباين من بلد لآخر، وكذلك يتباين في داخل البلد نفسه بين قطاع وآخر ومن شركة إلى أخرى داخل القطاع نفسه. إن السعر الصرف وبخاصة في البلدان الصناعية (المصدرة) أثراً في تقلبات الأسعار في السوق المالية، فإذا ارتفع سعر صرف العملة في دولة صناعية معينة فإن ذلك يعني أن المستوردين لمنتوجات هذه الدولة سيدفعون أكثر لشراء السلع والخدمات منها، مما يقلل الاستيراد منها، وهذا يعني انخفاض في حجم مبيعات المؤسسات المصدرة، ومن ثم انخفاض في القيمة السوقية لأسهمها والعكس صحيح.
- 6. عرض النقد: ان زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع في أسعار الأسهم، إذ أن زيادة عرض النقد ستؤدي إلى ارتفاع الانفاق الاستثماري، مما سيؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الطلب على الأسهم وارتفاع أسعارها السوقية، ويحدث العكس في حال تقليص عرض النقد.
- 7. أسعار النفط: يعد هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم لاسيما في البلدان المنتجة للنفط، إذ يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات الدولة الأمر الذي يمكنه من صرف المزيد من الأموال على مشروعات البنية التحتية ورفع مستوى الرواتب، مما يسهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي العام وتوفر السيولة التي تجد طريقها أيضاً إلى سوق الأوراق المالية، ويكون أقل تأثيرا في البلدان المستوردة للنفط. (كاظم وابراهيم، 2020: 8-10)

- 8. حجم المصرف: يظهر من خلال دراسات عدة أجريت في هذا المجال أن لحجم المصرف أثراً كبيراً في أنشطته وقيمته السوقية منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، فمن حيث كونه ايجابياً فإن المصارف الكبيرة تتمتع بوجود أكبر عدد من الزبائن، كما تمتاز بوجود وفورات حجم واقتصادات النطاق الواسع ، مما يسهم ذلك في تخفيض تكلفة التمويل وزيادة حجم الأرباح ، أما من حيث كون حجم المصرف ذا أثر سلبي فيظهر ذلك في زيادة التكاليف التشغيلية وتكاليف التسويق والتكاليف البيروقراطية التي تظهر أثراً سلبياً بين حجم المصرف والربحية (Gupta and Mahakud, 2020:3).
- 9. تركيبة هيكل رأس المال: تسعى إدارة المصارف وبشكل دؤوب في تهيئة مزيج تمويلي استراتيجي يسهم في تخفيض تكاليف التمويل الى الحد الذي يسهم في تعظيم قيمة المصارف وربحيتها، ومن ثم المواءمة بين أسهمها العادية من جهة وقروضها وسنداتها من جهة أخرى، وذلك بوصفها الدالة التي تربط بين أداء المصارف مع التغيرات في قيمتها (عبد الله، 2020:
- 10. الأرباح المتحققة وتوزيعاتها: من بين العوامل الأساسية المؤثرة في أسعار الأسهم هو ربح المؤسسة، وهنا ينصح المحلل المالي بشراء الأسهم التي يتوقع زيادة أرباحها، كما ينصح ببيع الأسهم التي يتوقع انخفاض أسعارها. لكن وجود الأرباح المتحققة في حسابات المؤسسة لا يعني بالضرورة أن هذه الأرباح موجودة على شكل نقد سائل جاهز للتوزيع، إذ أن المؤسسات غالباً لا تحتفظ بكميات كبيرة من النقد على شكل سائل كونه غير منتج، وليس في صالح المؤسسة أن تجمد أموالها في موجودات غير منتجة (العكيلي، 2021: 11).
- 11. العرض والطلب: ترتفع قيمة أسهم المؤسسة في حال زيادة الاقبال نحو الأسهم المطروحة للتداول نتيجة للتوقعات الإيجابية للمستثمرين بمستقبل المؤسسة (عبد الحميد وحسن، 2019: 514).
- 12. معدل دخل الفرد: يتناسب دخل الفرد طردياً مع الطلب على السلع والخدمات، فكلما زاد الدخل مع بقاء جميع المتغيرات ثابتة ازداد الطلب على السلع والخدمات، فعندما يغطي الفرد احتياجاته الأساسية وتكون لديه أموال فائضة فإنه سيقوم باستثمار جزء وادخار جزء آخر، وأن حجم الأموال التي تذهب باتجاه شراء الأسهم سيزيد من حجم الطلب عليها نتيجة لزيادة دخل الأفراد (الطويهر، 2021: 42).

- 13. النمو الاقتصادي: يتابع المستثمرون في السوق المالية المتغيرات الاقتصادية عن كثب، مثل الدخل الشخصي وحجم المبيعات والناتج المحلي الإجمالي، وأن الزيادة الحاصلة في هذه المتغيرات ستسهم بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة القيمة السوقية للمصارف من خلال زيادة حجم الطلب على الخدمات والمنتجات المقدمة من هذه المصارف (الطويهر، 2021: 42).
- 14. المعلومات المستخلصة من التقارير المالية الخاصة المعلومات المتعلقة بالأرباح ومؤشرات الربحية تحمل المستخلصة من التقارير المالية الخاصة المعلومات المتعلقة بالأرباح ومؤشرات الربحية تحمل في ثناياها معلومات تنعكس على أسعار الأسهم وبأن هذه الأسعار تستجيب وبشكل عاجل لدى الإعلان عن تلك الأرباح، وبأن التغيرات التي تحدث في تلك الأسعار سلباً أو ايجاباً تكون في نفس الاتجاه الحادث في التغير في الأرباح، كما أن المعلومات المستخلصة من الأرقام المحاسبية تخدم كثيراً المتعاملين في أسواق المال في مجال توقع المخاطر المنتظمة التي يمكن في تلك الأسواق (الحلبي وكنجو، 2021: 137).
- 15. مؤشرات الرافعة المالية: تعد مؤشرات الرافعة المالية والمديونية من المؤشرات المؤثرة في أسعار الأسهم، إذ أن المستثمرين يولون قيمة أكبر لتلك المؤسسات التي تستخدم ديوناً أقل وذلك لأن زيادة الديون تقلل من أرباحهم، وهكذا نجد أن نسبة الرفع المالي تعطي مؤشراً يساعد في تحديد المسار المالي للمنشأة، فهي تحدد ما إذا كانت المنشأة تسير في اتجاه الاعتماد على الدين في تمويل استثماراتها، ثم على وفق ذلك تُقيَّم المخاطر المحيطة بها، ومن ثم تأثير ذلك في القيمة السوقية لأسهم المنشأة (2015: 2015).

رابعاً: قياس القيمة السوقية

تُقاس القيمة السوقية بطرائق عدة وهي كما يأتي (مشكور وصادق، 2019: 380-381):

1. تُقياس القيمة السوقية تبعاً للمعادلة الآتية:

متوسط القيمة السوقية للسهم= {(اعلى سعر + أدنى سعر) ÷2} أتبعت طريقة اعلى سعر وأدنى سعر وذلك لوجود تذبذب في الأسعار.

2. كما تقاس القيمة السوقية من خلال نسبة القيمة السوقية في المصرف إلى القيمة الدفترية التي تحسب من خلال تقسيم سعر السهم على القيمة الدفترية للسهم، فإذا كانت النسبة أكبر من

الواحد فإن هذا يدل على أن أداء المؤسسة بأفضل أداء بحسب تقييم المستثمرين في الأسواق المالية، وأن ذلك قد انعكس بارتفاع سعر السهم في السوق فوق القيمة الدفترية للسهم، ومن المؤكد انه كلما ازدادت هذه النسبة عن الواحد كان أداء المؤسسة أفضل، وينعكس ذلك بارتفاع سعر السهم في السوق، أما اذا كانت قيمة النسبة تساوي واحدا فإن هذا يعني أن تقييم الأسواق المالية لأداء المؤسسة كان عاديا، ومن ثم فإن سعر السهم في السوق لا يتجاوز القيمة الدفترية للسهم. أما إذا كانت قيمة النسبة اقل من الواحد فإنها تدل على تقييم ضعيف لأداء المؤسسة من قبل الأسواق المالية، ومن ثم يكون سعر السهم في السوق أدنى من قيمته الدفترية.

3. كذلك يُقَاسُ السعر السوقى بالاعتماد على المعادلة الآتية:

السعر السوقى للسهم = مقدار الربح لكل سهم عادي ÷ معدل العائد المطلوب

إذ يعكس السعر السوقي للسهم معدل ربحية السهم الواحد، إذ يزداد معدل القيمة السوقية للسهم كلما ازداد معدل أرباحه، في حين تنخفض القيمة السوقية للسهم عندما تحقق المنشأة خسارة ما (الزبيدي،2011: 260).

خامساً: تأثير المخاطر الكلية في القيمة السوقية للأسهم

إن مفهوم الخطر في المالية هو مفهوم جد قريب من مفهوم عدم التأكد الذي يقصد به أن المستثمر لا يحوز على أي معلومات تاريخية يمكن على أساسها وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية الممكن الحصول عليها مستقبلاً عند الاستثمار في موجود معين. وإذا قام المستثمر بوضع توزيع احتمالي في ظل عدم التأكد، فان هذا التوزيع الاحتمالي سيكون موضوعاً على أساس شخصي، وذلك لأن المستثمر سيحدد هذا الإطار الاحتمالي وذلك انطلاقاً من قناعاته الشخصية، أو من خلال البيانات والمعلومات التي يحصل عليها من مصادر مختلفة غير متاحة مباشرة. تواجه الأسهم أو الأوراق المالية المخاطر من مصادر عدة، منها المخاطر الاقتصادية والسياسية، والطبيعية، التضخم...الخ، التي تهدد التدفقات المرتبطة بالأوراق المالية وتغير العالم الاقتصادي، والأخطار المالية مثل السيولة، وسعر الصرف...الخ. إن المخاطر الكلية للاقتراح الاستثماري تزداد والأخطار المالية مثل السيولة، وسعر الصرف...الخ. إن المخاطر الكلية للاقتراح الاستثماري الوالين أو

بالانحراف المعياري، وتقسم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة الى نوعين من حيث قدرة المنشأة على التحكم فيها كما يأتي (على، 2005: 11-12):

- 1. المخاطر المنتظمة: هي المخاطر " العامة " التي تتعرض لها جميع المنشآت بالسوق بصرف النظر عن خصائص المنشأة، من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية ... إلخ، وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات تتسم بصفة العمومية متمثلة بالظروف الاقتصادية أو السياسية، ولذلك فإنه من الصعوبة التخلص منها من خلال التنويع، ولذا تسمى أيضاً بالمخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع، وعلى سبيل المثال يمكن الاشارة إلى أن المنشآت التي تتسم بارتفاع المخاطر المنتظمة لعائد أسهمها بأنها تلك المنشآت التي تنتج سلعاً أساسية، مثل شركات إنتاج المعدات، وشركات المقاولات العاملة في مجال إنشاء الطرق والجسور، والمؤسسات التي يتميز هيكلها المالي بارتفاع مقدار الاقتراض في الوقت الذي تتسم فيه مبيعاتها بالموسمية، تماماً كما هو عليه الحال مع شركات الطيران. إضافة إلى المنشآت الصغيرة نسبياً التي تنتج سلعاً يحتمل أن تتعرض بسرعة للتقادم، مثل شركات إنتاج الكومبيوتر، ففي مثل هذه المنشآت تكون المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم مسايرة للمستوى العام للنشاط الاقتصادي، ومن هنا ترتفع نسبة المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها مثل تلك المنشآت.
- 2. المخاطر غير المنتظمة: هي المخاطر "الخاصة " التي تواجه منشأة معينة، وذلك نتيجة لخصائص تلك المنشأة وظروفها، وبالإمكان تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنويع، ولذلك تسمى أيضاً المخاطر التي يتم تجنبها بالتنويع، أو المخاطر الفريدة ذلك أنها تخص منشأة معينة وتمت الاشارة إلى أنه في مقدمة المنشآت التي تتسم بانخفاض نسبة المخاطر المنتظمة، وارتفاع نسبة المخاطر غير المنتظمة، تلك المنشآت التي تنتج سلعاً غير معمرة، ففي مثل هذه المنشآت يكون الارتباط ضعيف بين كل من المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق يتوجب علينا أن نستعرض أنواع المخاطر السوقية، إذ تشير المخاطر السوقية الى الخسارة المحتملة في الإيرادات نتيجة الحركة السلبية في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار الأوراق المالية أو السلع وهي كما يأتي (عبد الصاحب، 2020: 93-94).

1. مخاطرة أسعار الفائدة: تشير هذه المخاطرة الى الخسارة المحتملة للمصرف الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية في جانب

- الموجودات وجانب المطلوبات سلبياً للتغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار الفائدة وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائد الاستحقاقات وهي تزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن مردودية تلك الاستخدامات.
- 2. مخاطرة أسعار الصرف: يقصد بسعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، او هي النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم. اما مخاطر اسعار الصرف فتعرف على انها "الخسارة المتحققة بسبب تقلبات اسعار صرف العملة " فعند انخفاض قيمة العملة فان المؤسسات المالية التي قومت كشوفاتها المالية بتلك العملة تتعرض الى المخاطرة إذا كانت موجوداتها أكثر من مطلوباتها، اي عندما تمنح المؤسسة المالية قروضاً للغير وقبل تاريخ الاستحقاق تتخفض قيمة العملة فان المؤسسة سوف تتعرض للمخاطرة أي مخاطرة انخفاض قيمة تلك القروض، وفي حالة زيادة مطلوباتها على موجوداتها فان المؤسسة ستكون بوضع جيد
 - 3. مخاطرة الأسهم: يشير الى الخسارة المحتملة عن تقلبات اسعار الأسهم في السوق المالية.
- 4. مخاطرة السلع: يشير هذا النوع من المخاطرة الى حالة عدم التأكد من قيم السوق المستقبلية، وحجم الدخل المستقبلي الناجم عن تقلبات أسعار السلع.
- 5. مخاطرة السيولة: تشير هذه المخاطرة الى عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية الناتجة عن عدم كفاية أرصدة المصرف النقدية لمواجهة مسحوبات المودعين من جهة، واحتياجات المقترضين من جهة أخرى.
- 6. المخاطرة التشغيلية: تشير المخاطرة التشغيلية الى الخسارة الناتجة من الإخفاق أو الفشل في الإجراءات الداخلية بموجب احتياطات رأسمالية أخرى، والأفراد والأنظمة أو حتى الأحداث الخارجية التي لم تغطى مسبقاً بموجب احتياطات رأسمالية أخرى.
- 7. المخاطرة القانونية: تشير هذه المخاطرة الى انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط الصادرة من السلطة النقدية (البنك المركزي) الناظمة لإجراءات مزاولة مهنة الصرافة والصرف الأجنبي (التحويل الخارجي) او الإخلال بنسبة كفاية راس المال أو الإخلال بنسبة السيولة والتوظيف.
- 8. مخاطرة التزوير: تواجه المصارف مخاطرة التزوير والاحتيال والاختلاس من لدن الموظفين والمدراء والزبائن التي قد تضعف المركز المالي للمصرف.

- 9. مخاطرة السمعة: تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، وأن السمعة هي عامل مهم للمصارف، ذلك أن طبيعة الأنشطة التي تقوم المصارف بتأديتها تعتمد على سمعتها الحسنة لدى كل من المودعين وكذلك العملاء.
- 10. مخاطرة التضخم: يشير الى انخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التى يحصل عليها المصرف.
- 11. المخاطرة التنظيمية: تعكس المخاطرة التنظيمية عدم احترام التشريعات المنشأة للنشاط المصرفي وهو ما ينتج عنه تحمل المصرف عقوبات وغرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في هذه التشريعات.
- 12. المخاطرة الاستراتيجية: تسمى هذا المخاطرة كذلك بمخاطرة السياسة العامة، وهي تشير الى غياب أو سوء توجيه استراتيجي للمصرف، مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصاً في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة.

سادساً: تأثير الأرباح في القيمة السوقية للأسهم

تعد الأسهم أداة التمويل الأولى لتكوين رأس مال الوحدات الاقتصادية المساهمة، ويمثل السهم جزءاً من رأس المال للوحدة الاقتصادية التي أصدرته، وكذلك تمثل الحصة سهماً من أسهم الوحدة الاقتصادية التي يمتلكها شخص معين، وكما هو معروف أن الوحدة الاقتصادية تطرح للاكتتاب العام الأسهم التي أصدرتها، وبالإمكان تعريف السهم على أنه الوثيقة التي تمثل حصة الشخص المساهم في رأس المال الوحدة الاقتصادية، وتمتاز الأسهم بالخصائص الآتية المتمثلة في تساوي قيمة الأسهم، وعدم قابلية السهم للتجزئة، وكذلك عدم جواز اصدار السهم بقيمة تقل عن قيمته الاسمية، وتحديد المسؤولية بقيم السهم، وأخيراً قابلية السهم للتداول التي هي أهم ميزة لنظام الأسهم لسهولة نقل ملكيتها، فحملة الأسهم يمكنهم ان يبيعوا عددا من أسهمهم أو كلها وبأي وقت من دون الحصول على موافقة الوحدة الاقتصادية أو حملة الأسهم الأخرين(على، 2019: 60).

هناك علاقة طردية بين القيمة السوقية للسهم وصافي الربح المتوقع، كما أن هناك علاقة عكسية بين القيمة السوقية للسهم وزمن تحقيق الأرباح، ومثال على ذلك هو إذا تم التوقع بأن يكون هناك توزيع ربح فوري فإن القيمة السوقية تكون إما أكبر مما لو وزع الربح بعد شهر أو سنة، أو إذا تم التوقع بأن كشف الدخل عن فترة ثلاثة أشهر يحتوي على أرباح، فإن القيمة السوقية للسهم

تكون أكبر مما لو احتوى كشف الدخل على الأرباح بعد سنة أو أكثر، ومن ثم فإنه كلما زادت فترة تحقيق الأرباح كلما انخفضت القيمة السوقية للسهم. ولقد تبنت الغالبية العظمى من المؤلفات والكتابات في هذا الميدان هدف تعظيم القيمة السوقية للأسهم كهدف مركزي واستراتيجي للإدارة المالية، وقد عرضت الكثير من النظريات هذا الهدف ولاقت مساندة ودعماً كبيرين من كل من المصارف والمدراء الماليين أنفسهم، إذ أن هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم أو تعظيم ثروة الملاك أصبح منهجاً فرضياً لكل الدراسات التحليلية في حقل الإدارة المالية، كما أن هذا التعزيز والاسناد لهدف تعظيم القيمة السوقية للسهم أو تعظيم ثروة الملاك لم يأت من فراغ، إذ أن هناك ما يسوغه من عوامل بدليل أن (عبد الرسول، 2015: 214):

- 1. تعظيم القيمة السوقية للسهم يتطلب أن تكون الوحدات التشغيلية في أكثر كفاءة وأقل كلفة، وأن تنتج سلعاً وخدمات بجودة مرتفعة وبأقل الأسعار.
- 2. تعظيم القيمة السوقية للسهم يتطلب تطوير سلع يرغب فيها المستهلك ويحتاج اليها، وعلى هذا الأساس فإن دافع الربح سيؤدي تطوير تكنلوجيا حديثة وفرص عمل جديدة.
- 3. تعظيم القيمة السوقية للسهم يتطلب بالضرورة توافر خدمات ما بعد البيع، فضلاً عن وجود كاف من الخدمات، وكذلك تواجد منافذ توزيع أفضل المواقع.

سابعاً: العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للأسهم

قبل البدء بدراسة العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للأسهم فإنه يتوجب علينا معرفة مفهوم توزيع الأرباح الذي يعني أن جزءاً من الأرباح الذي يوزّع على حملة الأسهم بعد موافقة الجمعية العامة في شكل نقدي أو عيني، وأن هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية أو السابقة لتلبية احتياجات المالك، وإرسال إشارة للسوق عن وضعية معينة، وتكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الخارجية للمؤسسة، أما سياسة توزيع الأرباح فهي أحد أهم القرارات التي يتخذهما المدير في المصرف، وذلك من خلال المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين أو من خلال احتجازها بهدف اعادة استثمارها، ولذلك فهي فإنها تعد واحدة من أهم القرارات المالية في المصرف التي تمس المساهمين بشكل مباشر ومن ثم فإنها تنعكس على أسعار الأسهم في الأسواق المالية ومن ثم على قيمة المصرف، وهناك عدد من النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح منها: نظرية تأثير الزبائن التي تقوم على أن المستثمرين يتأثرون بشكل مختلف قرارات توزيعات الأرباح، وكذلك نظرية المحتوى المعلوماتي (الإشارة) التي تنطوي على أن المعلومات

الموجودة لدى المستثمرين عن سياسات توزيع الأرباح المتوقعة للمصرف تؤثر في سعر السهم، ونظرية عصفور في اليد التي تشير الى وجود علاقة ما بين أداء المصرف وتوزيعات الأرباح، إذ يعتقد المستثمرون ان الأرباح الحالية هي أقل خطورة من الأرباح المحتملة في المستقبل.

كما تعد العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم ذات أهمية كبيرة للمصارف وذلك لأهميتها من الجانب الاستثماري والتمويلي الذي ينعكس على القيمة السوقية لأسهم المصارف، إذ يعد تعظيم القيمة السوقية للمصرف هدف اساسي تسعى إليه جميع المصارف من خلال تعظيم سعر السهم، ويمكن ان تفسر العلاقة بين اسعار الأسهم ومستوى النشاط الاقتصادي عن طريق أنموذج مقسوم الأرباح لتقييم الأسهم، إذ أن سعر السهم السوقي يمكن ان يستخرج من المعادلة الاتية:

سعر السهم = الأرباح الموزعة/ معدل الخصم - نسبة الأرباح

فأسعار الأسهم تستمد علاقتها من مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق الأرباح المتوقع توزيعها، وكذلك معدلات الخصم أو نسب الرسملة السائدة، فعندما يتوسع الاقتصاد بمعدلات جيدة فإن أرباح المصارف في الغالب ترتفع، ومن ثم فإن الأرباح المخصصة للتوزيع على المساهمين تزداد، وعلى العكس من ذلك تماماً اذا شهد الاقتصاد تراجعاً، فان أرباح المصارف تميل إلى الانخفاض أو التذبذب، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض الأرباح الموزعة أو إلى توقفها، ومن ثم ستنخفض القيمة السوقية للسهم (مشكور وصادق، 2019: 376–382).

ثامناً: طبيعة العلاقة بين الذكاء المالي والكفاءة والقيمة السوقية للأسهم

1. طبيعة العلاقة بين الذكاء المالى والقيمة السوقية للأسهم

حصلت تغيرات كثيرة في بيئة المصارف، وذلك نتيجة للتحول العالمي من العصر الصناعي إلى العصر المعلوماتي، وشملت هذه التغيرات السريعة جميع العوامل البيئية الداخلية والخارجية وشدة المنافسة، وبعد أن كان امتلاك المال يعد عاملاً حاسماً في نجاح المصارف، فقد أصبح المال وحده ليس كافياً لتحقيق ذلك النجاح؛ إذ أن المصارف أصبحت بحاجة الى ادارات تتمتع بالمعرفة والمعلومات لإدارة ذلك المال. (المارونسي: 2017، 1).

من جانب آخر تُعد القيمة السوقية واحدة من أهم الأهداف التي تسعى المصارف لتعظيمها، وذلك لضمان بقائها واستمرارها وديمومة نشاطاتها والقدرة على البقاء والتوسع والنمو، كما انها تمنح المصرف القدرة على المنافسة، وتمثل الهدف الأساس لجميع المصارف، وذلك لضمان بقائها واستمرارها وغاية يهدف إليها المستثمرون، كما أنها تعد مؤشراً يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، فضلاً عن ذلك فإنها أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل لمواردها بهدف تحقيق أعلى عائد وبأقل التكاليف وأقل مخاطرة ممكنة.

تتأثر القيمة السوقية بمجموعة من العوامل ومن هذه العوامل ما يأتي (الانصاري، 2020: 102):

- أ. التنبؤات الخاصة بربحية السهم.
 - ب. وقت تدفق الأرباح.
- ج. درجة المخاطر واحتمال تدفق الأرباح.
 - د. هيكل التمويل.
 - ه. سياسات توزيع الأرباح.

ويكون لهذه العوامل أعلاه تأثيرٌ كبيرٌ في القيمة السوقية، إذ أن سعر السهم السوقي يتأثر بمقدار الأرباح المتحققة في المستقبل، التي تؤثر إيجاباً في اسعار الأسهم، فكلما كان التوقيت مناسباً في الرباح المؤسسة يكون التوقيت مناسباً في ايرادات المؤسسة وارباحها ادى ذلك الى زيادة في القيمة السوقية للأسهم، وكذلك فان درجة الخطر تؤثر أيضا في القيمة السوقية للسهم فكلما ارتفعت نسبة المخاطر في الاستثمارات أدى ذلك الى انخفاض في اسعار الأسهم، وكذلك فإن لهيكل التمويل تأثير قوي في اسعار المؤسسة إذا استثمرل بشكل ناجح، وكذلك فإن لسياسة توزيع الأرباح تأثير في التمويل الداخلي للشركة، ويمكن أن تلبي رغبات المستثمرين من خلال اختيار سياسة ملائمة ومرنة في الوقت نفسه. (مشكور وصادق، 2019: 380):

أصبح امتلاك إدارات المصارف لمهارات الذكاء المالي أمراً في غاية الاهمية لنجاح تلك المصارف، إذ يقدم الذكاء المالي بصيرة لإدارات المصارف عن المعلومات المالية، ويوافر الأدوات اللازمة لتحليل وفهم أفضل لبرامج التشغيل التي تؤثر في التكاليف والإيرادات وقيمة حقوق المساهمين في نهاية الأمر. ويساعد الذكاء المالي رجال الأعمال على فهم الأمور الأساسية، وقراءة بيانات الدخل، والميزانية العمومية، وبيان التدفقات النقدية، ومعرفة الفرق بين الربحية والتدفق النقدي (المارونسي، 2017: 1-2).

يحدد المديرون بعامة الفرص ويطورون استراتيجية لمتابعة هذه الفرص وتصميم العمليات والاستثمارات المطلوبة لدعم الأعمال وتحديد نطاقها، يتخذ المديرون قرارات بشأن كيفية تمويل العمليات بأكملها بمزيج من الديون وحقوق الملكية. إن تمويل المؤسسات هو تحديد مصادر الأموال وتوزيعها بما يتماشى مع استراتيجية المؤسسة وسعياً لتحقيق أهدافها المتمثلة في خلق قيمة لمساهميها وأصحاب المصلحة، وذلك لأن قرار التمويل هو الجوهر الرئيس لتمويل المؤسسات وهو خلق قيمة للمساهمين، وأن المديرين داخل المصارف مسؤولون عن اتخاذ القرارات التي لها آثار مالية، ويجب في نهاية المطاف تحقيق هذه الأهداف وبخاصة هدف تعظيم قيمة للمساهمين، الأمر الذي يتطلب من المديرين ضمان الربحية للمساهمين من حيث توليد الأرباح وزيادة قيم الأسهم من خيل تنفيذ السياسات الاستراتيجية ذات المكاسب المالية طويلة وقصيرة

تعد قرارات الاستثمار من أصعب القرارات التي يتخذها المدير في المصرف، وهو يحتاج الى امتلاكه للذكاء المالي سعياً الى زيادة العائد في الاستثمار او القوة الإيرادية من اجل تعظيم ثروة المساهمين او تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، وتهدف هذه القرارات الى تحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار، وتتضح قدرة المدير الذكي مالياً في اختياره لهيكل الاستثمارات وكيفية توزيعها بين الاستثمارات قصيرة الاجل أو طويلة الاجل (العطار، 2019: 85).

إن أهم عمل للمديرين هو اتخاذ قرارات من شأنها تحسين أداء المصرف وقيمة المساهمين فيه، مما يعني أن جميع القرارات التي لها تأثير في أداء المصرف وقيمة المساهمين، وأنها يجب ان تكون مدفوعة من خلال المهارة والمعرفة المالية والمعلومات ذات الصلة، ويجب تنفيذها في إطار زمني محدد. ومن ثم فإن الذكاء المالي هو ضرورة في عملية صنع القرار سواء أكانوا يعملون في قسم المالية أم في الحسابات أم في المبيعات أم في العمليات أم في الهندسة أم في البحث والتطوير والإدارة أم في الموارد البشرية والإدارة، وذلك لأن اتخاذ القرارات هو جوهر إدارة الأموال من (Omoregie,2019:3). يكون ذلك بتطوير بنيات المعرفة المالية اي فن حل مشكلة المال من خلال قرارهم في زيادة (المعرفة المالية) والحصول على المشورة من الخبير (الثقة)واتخاذ القرار الصحيح فيما يتعلق بالاستثمار والادخار (السلوك المالي) (163 163 163 163 على فهم ولكي يكون المدير ذكياً من الناحية المالية فإنه يتوجب عليه امتلاك مهارات القدرة على فهم

الأساس من حيث القياس المالي وبيانات الحساب والتدفقات النقدية والميزانية العمومية، إذ يجب أن يمتلك القدرة على فهم الفن من حيث المبادئ والافتراضات، والقدرة على فهم التحليل من حيث اجراء استقطاعات بناءً على المعلومات الخاصة بمركز المؤسسة، وفهم الصورة الكبيرة من حيث قيم المصرف وأهدافها (Ehringer W, Söderström H,2017:7-6)، ومن ثم هناك حاجة للمصارف الى الذكاء المالي لتحقيق النجاح المالي في اعمالها من خلال النمو في القيمة السوقية للمصرف، يتأتى ذلك من خلال زيادة الإيرادات، وخفض تكاليف التشغيل، والحد من رأس المال العامل، وزيادة كفاءة الموجودات، وزيادة جودة المنتجات، وزيادة الحصة السوقية، وتحسين التدفق النقدي، وفضلاً عن التخطيط لحقوق المساهمين التي يكون الهدف منها هو تعظيم قيمة السوقية من خلال زيادة العوائد واستثمارات المساهمين مثل الزيادة في رأس المال من سعر السهم ونمو الأرباح وصافي القيمة الحالية لتدفقات الدخل ، ومن ثم فإن تلك العمليات والمهام تؤدي الى تعظيم القيمة الموقية للمصرف. (رشيد وحبيب، 201-202).

ترى الباحثة أن المدير المالي يجب أن يتمتع بالذكاء المالي الذي يسهم في توفير الموارد المالية بشكل أمثل وبأقل تكلفة، فضلاً عن تمتع المدراء بمؤهلات ومهارات وقدرات في استخدام المعرفة المالية سواء أكانت مالية أم محاسبية أم إدارية في تنفيذ القرارات التمويلية والاستثمارية، أو توزيع العوائد التي تسهم في زيادة الأرباح وزيادة التنفقات النقدية، ومن ثم رفع قيمة السهم في السوق المالية، وهذا يؤدي الى تعظيم القيمة السوقية للاسهم وثروة المساهمين، وذلك لأن أي قرار مالي يكون الهدف النهائي منه هو أن يتجسد في تعظيم قيمة الأسهم ومن ثم تعظيم قيمة ثروة المساهمين الذي يعد من أهم الأهداف المعاصرة للمصارف والأكثر أهمية من الأهداف الأخرى .

2. طبيعة العلاقة بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية والقيمة السوقية للأسهم

أسهمت المصارف ولازالت تسهم اسهاما كبيراً في النشاط الاقتصادي، ذلك أنها تمثل القناة الرئيسة لتدفق راس المال، لذا فقد أصبح أداء النظام المصرفي يعد قضية استراتيجية وذلك من أجل تعزيز فعالية النظام المالي ومرونته، ومن اجل ذلك تسعى المصارف الى إجراء العديد من الإصلاحات يكون الهدف منها هو رفع القيود عن النظام المصرفي وتحسين كفاءة الممارسات التنافسية وتشجيعها، إذ أن هذه المنافسة تخلق الحاجة الى الوصول الى معلومات جد مهمة من شأنها السماح بتقييم كفاءة هذه المصارف، فكما هو معروف بعض المصارف هي أفضل من غيرها إذ يرجع السبب في ذلك الى نوعية تنظيمها، الأمر الذي يمكنها من إدارة التدفقات

والمعاملات المالية الواردة اليها إن مثل هذه المصارف تكون كفوءة تقنياً وذلك لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية، الأمر الذي يخولها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات وذلك بالاعتماد على مستوى معين من الموارد (المعهد العربي للتخطيط بالكوبت، 2011: 3).

تعد كفاءة الإدارة المصرفية من المواضيع الحديثة في الفكر المالي، فمن خلال مؤشرات الكفاءة يمكن أَنْ يُقَاس مدى نجاح تلك المصارف أو فشلها, ونظراً للتطورات الأخيرة التي شهدها قطاع المصارف وارتفاع درجة التنافس وحدتها فيما بين هذه المصارف، فضلاً عن تزايد اهتمام الباحثين في مجال المالية ضمن موضوعة مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية، وذلك بغية تحديد أطرها النظرية ومدى علاقتها وتأثيرها في القيمة السوقية، ونتيجة لزيادة التعقيد البيئي وارتفاع درجة المنافسة بين المصارف فقد تغيرت توجهات المصارف من النظرة الضيقة للأداء المالي للمصارف والقيمة السوقية والكفاءة قصيرة الأمد إلى امتلاك الميزة التنافسية ولاسيما من خلال إدارتها لمواردها البشرية والمعرفية بطريقة يصعب على المنافسين مجاراتها. تقسم مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية الن مؤشرات كمية تتمثل في النسب المالية للكفاءة (الرفع المالي، العائد على السهم، اجمالي الائتمان المصرفي) أما مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية النوعية فهي تتمثل في قدرة المصرفية النوعية فهي تتمثل في قدرة المصرف على تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق النفع العام من مثل (الإفصاح في قدرة المصرف على تحمل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق النفع العام من مثل (الإفصاح والشفافية، غسيل الأموال، الحوكمة، التدريب والتطوير ..الخ) (الهاشمي والجبوري، 2017: 2).

أما القيمة السوقية فهي تعد واحدة من المواضيع المهمة لأي مؤسسة سواء أكانت إنتاجية أم خدمية، وتزداد أهميتها في القطاعات المالية والمصرفية بسبب حساسية النشاط، ويمكن أن تحقق القيمة السوقية من خلال مقاييس كمية من مثل المؤشرات المالية وأخرى نوعية، فالمؤشرات المالية تقيس مدى كفاءة المصارف في تحقيق النمو والتفوق والحصول على تفوق سوقي، فقد ركز الباحثون والمهتمون في مجالات الإدارة المالية إلى تحليل المؤشرات المالية لتحديد جوانب القوة والضعف في الأداء المصرفي فضلاً عن الإقصاح لنجاح المصارف والمؤسسات الأخرى أو فشلها، وذلك نتيجة التعقيدات البيئية التي شهدتها القطاعات المصرفية فقد توجه اهتمام المصارف إلى تحقيق قيمة سوقية أعلى وتحقيق الكفاءة، مما يعني تحقيق الاستدامة المالية وديمومة العمل المصرفي (مجد، 2019: 298).

الفصل الثالث

اساليب المعالجة الاحصائية

الفصل الثالث

أساليب المعالجة الإحصائية

تمهيد

نستعرض في هذا الفصل الجانب العملي للمعالجة الإحصائية لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في مبحثين، خصص الأول منهما لتطبيق نماذج تحليل مغلف البيانات على عينة المصارف، أما المبحث الثاني فقد شمل قياس الذكاء المالي لعينة المصارف ومحددات قيمتها السوقية.

تود الباحثة التنويه الى ما يأتى:

- 1. لم نحصل على دراسة سابقة قبل دراستنا تقيس الذكاء المالي بما في ذلك القياس عن طريق الاستقصاء.
- 2. في أثناء الدراسة تم حصلنا على بيانات حديثة وصولاً الى عام 2020، لذلك فقد تم تغيير مدة الدراسة من 2008–2018 الى المدة 2010–2020.
- 3. محاولة من الباحثة واضافة الى الادبيات المالية واجتهاداً منها فقد طُبقَتْ هذه المعادلة التي تخص الذكاء المالي، وهذا ما توصلنا اليه من نتائج.
- 4. اقتصرت الوظائف الإدارية على ثلاث وظائف ولم تحصل الباحثة على باقي البيانات التي تخص الوظائف الباقية، ولأهمية الموضوع فقد ارتأت الباحثة ان تستمر بالموضوع والقياس في ضوء ما هو متاح من البيانات، وبذلك فإن الباحثة تفتح المجال امام الباحثين بالمستقبل على عمل البيانات التي لم تحصل عليها.
- 5. تم تقسيم مدة الدراسة الى ثلاث مدد زمنية تناولت الأولى 2010–2014 (قبل أحداث داعش)، اما الثانية فهي 2015–2017 (أثناء الأحداث الأليمة) والمدة الثالثة 2020–2020 (بعد التحرير وزوال خطر داعش)، عند تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات.
- 6. القيام بزيارة الى الإدارات العامة لمصارف عينة البحث من اجل الحصول على البيانات التي تخص متغيرات الدراسة

- 7. تتكون عينة الدارسة من مجموعة متنوعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المالية. وتم اختيار 15 مصرف من اصل 64 مصرف مدرج في سوق العراق للاوراق المالية وذلك لتوفر بيانات عن هذه المصارف خلال هذه المدة والمبينة في الجدول (2).
 - 8. استخدمنا الاساليب الاحصائية الاتية في الدراسة للتوصل الى النتائج EXCEL،SPSS.

الجدول (2) المصارف عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

راس المال (المبالغ بالمليون)	سنة الادراج في السوق	سنة التأسيس	الرمز	اسم المصرف	Ü
250000	2007/11/11	2005/4/25	BASH	مصرف اشور الدولي	1
250000	2004/6/15	1992/2/18	BBOB	مصرف بغداد	2
250000	2004/7/25	1992/2/11	BCOI	مصرف التجاري العراقي	3
300000	2007/6/28	2001/3/18	BELE	مصرف ايلاف الإسلامي	4
250000	2004/7/25	1999/10/20	BGUC	مصرف الخليج التجاري	5
250000	2004/6/15	1993/7/13	BIBI	مصرف الاستثمار العراقي	6
250000	2004/7/25	1993/7/13	BIIB	المصرف العراقي الإسلامي	7
400000	2004/8/7	1993/7/7	BIME	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	8
250000	2006/11/1	2005/3/13	BKUI	مصرف كوردستان الدولي	9
250000	2005/9/1	2001/8/23	BMFI	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
250000	2008/7/1	2005/9/13	BMNS	مصرف المنصور للاستثمار	11
250000	2004/7/8	1995/1/2	BNOI	مصرف الأهلي العراقي	12
250000	2004/7/8	1998/7/25	BROI	مصرف الائتمان التجاري	13
250000	2004/9/4	1999/8/7	BSND	مصرف سومر التجاري	14
250000	2009/2/3	1994/8/20	BUND	مصرف المتحدة للاستثمار	15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف اعتمد الباحث على تسلسل بحسب ما يتم نشرها في سوق العراق للأوراق المالية.

المبحث الاول

تطبيق نماذج تحليل مغلف البيانات على المصارف عينة الدراسة

اولاً: عينة الدراسة

جمعنا بيانات عن 15 مصرفاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010 حمعنا بيانات عن 15 مصرفاً مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدخلات (الودائع وراس المال) والمخرجات (القروض والاستثمارات) وحسب الملاحق (1-11)، ولقد تبنت الدراسة أنموذج عوائد الحجم المتغيرة ذات التوجه الإخراجي بدلاً من التوجه الادخالي في قياس كفاءة المصارف العراقية لسببين هما:

- 1. افتراض أن المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لم تصل الى احجامها الاقتصادية المثلى لأن هناك الكثير من هذه المصارف هي مصارف حديثة العهد.
- 2. ان اختيار أنموذج عوائد الحجم المتغيرة ذي التوجه الإخراجي يعني أن إمكانية زيادة المخرجات المصرفية مع متطلبات البنك المركزي العراقي الذي يزيد دوماً من نسبة الحد الأدنى لرأس المال لكل مصرف.

لقد وظف الإصدار الثاني من برنامج تحليل مغلف البيانات DEAP Ver. 2.1 وذلك من أجل الحصول على مؤشرات الكفاءة الخاصة بهذه المصارف.

ثانياً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة DEA-2010

يبين الجدول (3) الاحصائيات الوصفية للمصارف عينة الدراسة (مليار دينار عراقي) للمدة 2010 المقاييس الإحصائية.

الجدول (3) الجدول عينة الدراسة (مليار دينار عراقي)للمدة 2010

	/ <u>-</u>	, •		•
جات	المخر	فلات	المدخ	المقاييس الإحصائية
القروض	الاستثمارات	الودائع	رأس المال	للمصارف
		2010		
62.261	68.377	74.760	210.81	المتوسط
10.964	35.261	66.700	139.01	الوسيط
95.210	73.686	27.595	217.23	الانحراف المعياري
1.2059	0.35966	50.000	25.488	اقل قيمة
356.74	261.92	150.00	804.69	اعلى قيمة
933.92	1025.7	1121.4	3162.2	المجموع
		2011		
54.749	84.235	147.42	229.85	المتوسط
6.3732	65.703	100.00	187.22	الوسيط
76.378	72.939	146.65	177.20	الانحراف المعياري

		_						
0.70594	0.82915	75.000	51.778	اقل قيمة				
226.29	280.01	667.00	699.37	اعلى قيمة				
821.23	1263.5	2211.2	3447.7	المجموع				
	2012							
80.864	113.10	158.00	294.06	المتوسط				
17.945	86.107	150.00	193.31	الوسيط				
111.78	97.518	63.747	263.94	الانحراف المعياري				
1.5100	2.3110	100.00	71.553	اقل قيمة				
359.12	383.97	300.00	1046.7	اعلى قيمة				
1213.0	1696.5	2369.9	4410.9	المجموع				
		2013						
107.19	154.47	204.02	376.56	المتوسط				
19.065	126.37	2020.00	349.52	الوسيط				
168.09	126.30	54.550	324.61	الانحراف المعياري				
1.5100	2.4724	150.00	83.164	اقل قيمة				
474.86	537.76	300.00	1393.6	اعلى قيمة				
1607.9	2317.7	3060.3	5648.5	المجموع				
		2014						
121.98	207.74	256.93	346.18	المتوسط				
14.673	142.80	250.00	256.74	الوسيط				
184.26	239.51	52.568	354.24	الانحراف المعياري				
1.0886	1.2273	152.00	71.465	اقل قيمة				
486.81	990.60	400.00	1491.6	اعلى قيمة				
1829.7	3116.2	3854.0	5192.7	المجموع				
	•							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تشير البيانات المتوافرة في الجدول (3) إلى زيادة حجم المدخلات من راس المال خلال المدة تشير البيانات المتوافرة في الجدول (3) إلى زيادة حجم المدخلات من الودائع خلال هذه المدة، وبنسبة نمو بلغت 64.21%. رافق ذلك ارتفاع في حجم المدخلات من الودائع خلال هذه المدة، فبعد ان كان حجم الودائع بحدود 121.4مليار دينار عام 2010 أصبح هذا الحجم يشكل 3854.0 مليار دينار في عام 2014 وبنسبة نمو بلغت نحو 243.7%. أما حجم المخرجات من الاستثمارات والقروض فقد ازداد هو الآخر خلال المدة نفسها، إذ ازداد حجم المخرجات من الاستثمارات خلال هذه المدة، فبعد أن كان حجم الاستثمارات يمثل 205.7 مليار دينار عام الحال مع حجم القروض، الذي ارتفع هو الآخر خلال المدة موضوع الدراسة، فقد أصبح 1829. وبنسبة نمو بلغت 2010 وبنسبة نمو وكذلك كان مقدارها نحو 2010 وبنسبة نمو 2010 وبنسبة نمو 2010 وبنسبة نمو مقدارها نحو 205.95 %.

ثالثاً: تحديد المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة

أساس المقارنة بين المصارف هو كفاءتها التي تعتمد على المدخلات نفسها لكنها تختلف من حيث المخرجات، ويُعد المصرف مرجعاً للآخرين كون مدخلاته هي المدخلات نفسها التي

تمتلكها المصارف الأخرى، لكن مخرجاته تكون أكثر منها، لذلك يتوجب على بقية المصارف الاقتداء به حتى تحقق المخرجات نفسها (عبد الله،2019، 324).

أما عن المصارف المرجعية في العراق وأعدادها خلال المدة 2010-2014 فقد بقي مصرف مرجعي واحد (المصرف المتحد للاستثمار) خلال المدة 2010-2013، الا أنه لم يكن كذلك في عام 2014، وهذا ما تبينه البيانات الواردة في الجداول (3، 5، 7، 9، 11)

يتضح من بيانات الجدول(4) أن عام 2010 تميز بوجود ستة مصارف خاصة مرجعية هي المصرف العراقي الاسلامي، ومصرف الشرق الوسط للاستثمار، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار، والمصرف الاهلي العراقي، ومصرف سومر التجاري والمصرف المتحد للاستثمار. ولكون أن مدخلاتهم مشابهة لمدخلات المصارف الأخرى لكن مخرجاتهم كانت مختلفة عنهم فإنه يتوجب على المصارف الآتية أن تكون مراجعها كما يأتى:

الجدول (4) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2010

الجدول (4) المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2010

	(> " \	<i>,</i> ,	9	., , , ,	
المخرجات المستهدفة	عية	ارف المرج	المص	المصارف	Ü
46.674	7	14	15	مصرف اشور الدولي	1
190.766	*	15	8	مصرف بغداد	2
60.257	10	12	15	المصرف التجاري العراقي	3
36.853	*	10	12	مصرف ايلاف الإسلامي	4
83.029	10	8	15	مصرف الخليج التجاري	5
101.781	10	12	15	مصرف الاستثمار العراقي	6
15.844	*	*	7	المصرف العراقي الإسلامي	7
142.381	*	*	8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
181.249	10	15	8	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
64.474	*	*	10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
74.39	7	14	15	مصرف المنصور للاستثمار	11
35.648		*	12	المصرف الاهلي العراقي	12
190.766		15	8	مصرف الائتمان التجاري	13
31.925			14	مصرف سومر التجاري	14
261.921			15	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1 *تعنى لا يوجد مصرف مرجعي آخر

- مصرف اشور الدولي يكون مرجعه هو مصرف سومر التجاري والمصرف العراقي الاسلامي.
- مصرف بغداد مرجعه الأول هو مصرف الشرق الوسط للاستثمار والثاني هو المصرف المتحد للاستثمار.

- كل من المصرف التجاري العراقي ومصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف الاستثمار العراقي لديه ثلاثة مراجع هي المصرف المتحد للاستثمار والمصرف الاهلي العراقي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
- مصرف ايلاف الإسلامي لديه مرجعين هما المصرف الاهلي العراقي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
- مصرف الخليج التجاري لديه ثلاثة مراجع هي المصرف المتحد للاستثمار ومصرف الشرق الوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
- مصرف المنصور للاستثمار لديه مراجع ثلاثة هي المصرف المتحد للاستثمار ومصرف سومر التجاري والمصرف العراقي الإسلامي.
- مصرف الائتمان التجاري يكون لديه مرجعين هما مصرف الشرق الوسط للاستثمار . والمصرف المتحد للاستثمار .

الجدول (5) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2010

الجدول(5) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2010

	_	- 1		• •	
عائد الحجم	الكفاءة الحجمية	عاند الحجم VRSالمتغير	عائد الحجم CRSالثابت	المصارف	ß
متزايد	0.866	0.351	0.304	مصرف اشور الدولي	1
متناقص	0.884	0.948	0.838	مصرف بغداد	2
متزايد	0.786	0.006	0.005	المصرف التجاري العراقي	3
متزايد	0.691	0.635	0.438	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متزايد	0.78	0.425	0.331	مصرف الخليج التجاري	5
متزايد	0.788	0.732	0.577	مصرف الاستثمار العراقي	6
متزايد	0.637	1	0.637	المصرف العراقي الإسلامي	7
ثابت	1	1	1	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	8
متزايد	0.974	0.514	0.501	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
متزايد	0.699	1	0.699	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
متزايد	0.916	0.467	0.428	مصرف المنصور للاستثمار	11
متزايد	0.707	1	0.707	المصرف الاهلي العراقي	12
متناقص	0.982	0.069	0.067	مصرف الائتمان التجاري	13
متزايد	0.848	1	0.848	مصرف سومر التجاري	14
ثابت	1	1	1	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.834	0.678	0.559	المتوسطات	

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

يبن بيانات الجدول(5) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) للمصارف عينة الدراسة، يتبين أن عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ عام 2010 مصرفين اثنين (مصرف الشرق الأوسط ومصرف

المتحد للاستثمار)، اما بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد كان عند 6 مصارف عام 2010 (المصرف العراقي الإسلامي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ،مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار ،مصرف الأهلي العراقي ، مصرف سومر التجاري، ومصرف المتحد للاستثمار)أي استغلالها الأفضل للموارد المتاحة من المدخلات لانتاج افضل مخرجات . اما نموذج الكفاءة الحجمية الناتج عن قسمة انموذج عوائد الحجم الثابتة على انموذج عوائد الحجم المتغيرة بلغ مصرفين (مصرف الشرق الأوسط ومصرف المتحد للاستثمار) أي استغلال هذه المصارف المدخلات المخرجات بامثل مايكون .

تشير بيانات الجدول(6) إلى أن المصارف المرجعية في عام 2011 كانت المصارف المرجعية الأربعة فيه هي مصرف الشرق الوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف سومر التجاري والمصرف المتحد للاستثمار. وبما أن مدخلاتهم كانتا مشابهة لمدخلات بقية المصارف الأخرى لكن مخرجاتهم كانت مختلفة عنهم، فإنه يتوجب على المصارف الأخرى أن تتخذها مراجعاً لها في أداء أعمالها وكما يأتي:

الجدول (6) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2011

الجدول (6) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2011

	-011	1 (3)	• • •	9	., , , , ,	
	المخرجات المستهدفة	ؠة	صارف المرجعي	الم	المصارف 2011	Ü
	54.441	*	14	15	مصرف اشور الدولي	1
Ī	200.613	*	15	8	مصرف بغداد	2
Ī	57.019	10	14	15	المصرف التجاري العراقي	3
Ī	97.808	10	14	15	مصرف ايلاف الإسلامي	4
Ī	133.984	8	10	15	مصرف الخليج التجاري	5
Ī	122.483	8	10	15	مصرف الاستثمار العراقي	6
	126.325	8	10	15	المصرف العراقي الإسلامي	7
Ī	188.853	*	*	8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
	223.026	10	15	8	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
	82.558	*	*	10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
Ī	103.529	14	10	15	مصرف المنصور للاستثمار	11
	52.09	10	14	15	المصرف الاهلي العراقي	12
	137.899	8	10	15	مصرف الائتمان التجاري	13
	36.783	•		14	مصرف سومر التجاري	14
Ī	280.014	•		15	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

* تعني لا يوجد مصرف مرجعي آخر

- مصرف اشور الدولي يكون مرجعه هو المصرف المتحد للاستثمار ومصرف سومر التجاري.
- مصرف بغداد يكون مرجعه هو مصرف الشرق الوسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار.

- المصرف التجاري العراقي ومصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الأهلي العراقي ومصرف المنصور للاستثمار لديه ثلاثة مصارف مرجعية هي المصرف المتحد للاستثمار ومصرف سومر التجاري ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار على التوالى.
- المصارف الاتية مصرف الخليج التجاري وكوردستان الدولي الإسلامي ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف العراقي الإسلامي ومصرف الائتمان التجاري لديهم مراجع ثلاثة هي المصرف المتحد للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف الشرق الوسط للاستثمار.

الجدول(7) مؤشرات الكفاءة للمصارف الخاصة العراقية لعام 2011

الجدول (7) مؤشرات الكفاءة للمصارف الخاصة العراقية لعام 2011

	2011 C	'-ر' ت			
عاند الحجم	الكفاءة الحجمية	عاند الحجم المتغير VRS	عاند الحجم CRالثابت	المصارف	ت
متزايد	0.834	0.807	0.673	مصرف اشور الدولي	1
متناقص	0.941	0.726	0.683	مصرف بغداد	2
متزايد	0.731	0.015	0.011	المصرف التجاري العراقي	3
متزايد	0.71	0.699	0.496	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متزايد	0.87	0.501	0.436	مصرف الخليج التجاري	5
متزايد	0.844	0.948	0.8	مصرف الاستثمار العراقي	6
متزايد	0.851	0.372	0.316	المصرف العراقي الإسلامي	7
ثابت	1	1	1	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متزايد	0.983	0.278	0.273	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
متزايد	0.743	1	0.743	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
متزايد	0.735	0.635	0.466	مصرف المنصور للاستثمار	11
متزايد	0.735	0.942	0.693	المصرف الاهلي العراقي	12
متزايد	0.888	0.07	0.062	مصرف الانتمانّ التجاريّ	13
متزايد	0.76	1	0.76	مصرف سومر التجاري	14
ثابت	1	1	1	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.842	0.666	0.561	المتوسطات	

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

تظهر بيانات الجدول(7) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) للمصارف عينة الدراسة للعام 2011، يتبين أن عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ مصرفين اثنين (مصرف الشرق الأوسط ومصرف المتحد للاستثمار)، اما بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد كان اربعة مصارف (مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ،مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مصرف سومر التجاري، ومصرف المتحد للاستثمار)أي استغلالها الأفضل للموارد المتاحة من المدخلات لانتاج افضل

مخرجات . اما نموذج الكفاءة الحجمية بلغ مصرفين (مصرف الشرق الأوسط ومصرف المتحد للاستثمار) أي استغلال هذه المصارف المدخلات بامثل عدد ممكن من المخرجات .

تشير بيانات الجدول(8) إلى أن المصارف المرجعية في عام 2012 كان لديها ستة مصارف مرجعية هي مصرف آشور الدولي، والمصرف التجاري العراقي ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف سومر التجاري والمصرف المتحد للاستثمار، وكما يأتي:

الجدول (8) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2012 الجدول (8)

المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2012

المخرجات المستهدفة	ية	رف المرجع	المصا	المصارف 2012	រ្វ
50.698	*	*	1	مصرف اشور الدولي	1
272.747	*	5	15	مصرف بغداد	2
2.311	*	*	3	المصرف التجاري العراقي	3
47.069	*	*	4	مصرف ايلاف الإسلامي	4
167.382	*	*	5	مصرف الخليج التجاري	5
136.139	*	*	6	مصرف الاستثمار العراقي	6
175.397	1	6	15	المصرف العراقي الإسلامي	7
235.673	*	5	15	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
383.97	*	*	15	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
309.454	6	15	5	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
173.491	*	1	15	مصرف المنصور للاستثمار	11
87.432	*	4	6	المصرف الاهلي العراقي	12
136.139	*	*	6	مصرف الائتمان التجاري	13
92.154	1	6	15	مصرف سومر التجاري	14
383.97			15	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1 * تعنى لا يوجد مصرف مرجعي آخر

- مصرف بغداد لديه مرجعين اثنين هما المصرف المتحد للاستثمار ومصرف الخليج التجاري.
- كل من المصرف العراقي الإسلامي ومصرف سومر التجاري لديه مراجع ثلاثة هي المصرف المتحد للاستثمار مصرف الاستثمار العراقي ومصرف آشور الدولي.
- مصرف الشرق الأوسط للاستثمار لديه اثنين من المصارف المرجعية وهما المصرف المتحد للاستثمار ومصرف الخليج التجاري
 - مصرف كوردستان الدولي الإسلامي يكون مرجعه هو المصرف المتحد للاستثمار.
- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار يكون لديه مراجع ثلاثة هي مصرف الخليج التجاري والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي.

- مصرف المنصور للاستثمار لدیه مرجعین اثنین هما المصرف المتحد للاستثمار ومصرف آشور الدولی.
 - مصرف الائتمان التجاري يكون مرجعه الوحيد هو مصرف الاستثمار العراقي.

الجدول (9) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2012

الجدول (9) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2012

عائد الحجم	الكفاءة الحجمية	عاند الحجم VRSالمتغير	عاند الحجم الثابت CRS	المصارف	ß
متزايد	0.455	1	0.455	مصرف اشور الدولي	1
متناقص	0.968	0.503	0.487	مصرف بغداد	2
متزايد	0.015	1	0.015	المصرف التجاري العراقي	3
متزايد	0.304	1	0.304	مصرف ايلاف الإسلامي	4
ثابت	1	1	1	مصرف الخليج التجاري	5
متزايد	0.86	1	0.86	مصرف الاستثمار العراقي	6
متزايد	0.748	0.512	0.383	المصرف العراقي الإسلامي	7
متناقص	0.976	0.837	0.817	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.809	0.224	0.182	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
متزايد	0.991	0.654	0.648	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
متزايد	0.819	0.388	0.318	مصرف المنصور للاستثمار	11
متزايد	0.559	0.772	0.432	المصرف الاهلي العراقي	12
متزايد	0.845	0.054	0.045	مصرف الائتمان التجاري	13
متزايد	0.564	0.586	0.331	مصرف سومر التجاري	14
ثابت	1	1	1	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.728	0.702	0.485	المتوسطات	

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

يبن بيانات الجدول(9) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) للمصارف عينة الدراسة للعام 2012، يتبين أن عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ مصرفين اثنين (مصرف الخليج التجاري ومصرف المتحد للاستثمار)، اما بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد كان ستة مصارف (مصرف اشور الدولي ، المصرف التجاري العراقي، مصرف ايلاف الإسلامي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الاستثمار العراقي،مصرف المتحد للاستثمار) . اما حسب نموذج الكفاءة الحجمية بلغ مصرفين (مصرف الخليج التجاري ومصرف المتحد للاستثمار) .

إن ما يلاحظ في الجدول(10) هو أن عام 2013 تميز كذلك بوجود ستة مصارف مرجعية هي مصرف آشور الدولي والمصرف التجاري العراقي ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف

الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار. الجدول (10) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2013

الجدول (10) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2013

2015	L (·	J-#- J	-		,
المخرجات المستهدفة	ية	ف المرجع	المصار	المصارف 2013	ប្
96.974	*	*	1	مصرف اشور الدولي	1
427.433	*	15	8	مصرف بغداد	2
3.956	*	*	3	المصرف التجاري العراقي	3
109.463	*	*	4	مصرف ايلاف الإسلامي	4
427.433	*	8	15	مصرف الخليج التجاري	5
179.51	*	*	6	مصرف الاستثمار العراقي	6
255.542	6	4	15	المصرف العراقي الإسلامي	7
206.778	*	*	8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
537.76	*	*	15	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
282.582	6	4	15	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
427.433	*	8	15	مصرف المنصور للاستثمار	11
173.993	8	4	6	المصرف الاهلي العراقي	12
130.434	*	8	3	مصرف الائتمان التجاري	13
117.663	4	1	15	مصرف سومر التجاري	14
537.76			15	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

- مصرف بغداد مرجعه الأول هو مصرف الشرق الوسط للاستثمار والثاني هو المصرف المتحد
 للاستثمار .
- مصرف الخليج التجاري ومصرف المنصور للاستثمار لديهم مصرفين مرجعيين هما المصرف المتحد للاستثمار و مصرف الشرق الوسط للاستثمار.
- المصرف العراقي الاسلامي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار لديهم مصارف مرجعية ثلاثة هي المصرف المتحد للاستثمار ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف الاستثمار العراقي.
 - مصرف كوردستان الدولي الإسلامي لديه مرجع وحيد عن المصرف المتحد للاستثمار.
- المصرف الاهلي العراقي لديه ثلاثة مصارف مرجعية هي مصرف الاستثمار العراقي
 ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار.
- مصرف الائتمان التجاري لديه مصرفين مرجعين عليه أن يتبعهما وهما المصرف التجاري العراقي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار.
- مصرف سومر التجاري لديه ثلاثة مصارف مرجعية هي على التوالي المصرف المتحد للاستثمار ومصرف اشور الدولي ومصرف ايلاف الاسلامي.

^{*} تعنى لا يوجد مصرف مرجعى آخر

يلاحظ من بيانات الجدول(11) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) للمصارف عينة الدراسة للعام 2013،أن عدد المصارف الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ مصرف واحداً (مصرف المتحد للاستثمار)، بلغ ستة مصارف حسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة (مصرف اشور الدولي ، المصرف التجاري العراقي، مصرف ايلاف الإسلامي، مصرف الاستثمار العراقي ،مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ،مصرف المتحد للاستثمار) . اما عدد المصارف حسب نموذج الكفاءة الحجمية بلغ مصرفين (مصرف كوردستان الدولي الاسلامي ومصرف المتحد للاستثمار).

الجدول (11) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2013

الجدول (11) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2013

	حم 2013	//	ار ا		
عائد الحجم	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم المتغير VRS	عائد الحجم الثابت CRS	المصارف 2013	J
متزايد	0.758	1	0.758	مصرف اشور الدولي	1
متزايد	0.954	0.487	0.465	مصرف بغداد	2
متزايد	0.027	1	0.027	المصرف التجاري العراقي	3
متزايد	0.634	1	0.634	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متزايد	0.954	0.564	0.538	مصرف الخليج التجاري	5
متزايد	0.646	1	0.646	مصرف الاستثمار العراقي	6
متزايد	0.847	0.495	0.419	المصرف العراقي الإسلامي	7
متزايد	0.769	1	0.769	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
ثابت	1	0.302	0.302	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
متزايد	0.78	0.543	0.424	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
متزايد	0.954	0.21	0.2	مصرف المنصور للاستثمار	11
متزايد	0.639	0.664	0.424	المصرف الاهلي العراقي	12
متزايد	0.485	0.019	0.009	مصرف الائتمان التجاري	13
متزايد	0.727	0.711	0.517	مصرف سومر التجاري	14
ثابت	1	1	1	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.745	0.666	0.475	المتوسطات	

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

يبين الجدول(12) أنه كان هناك ثلاثة مصارف مرجعية عام 2014 فكان فيه هي مصرف ايلاف الاسلامي ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار الا أن مصرف ايلاف الاسلامي كان مرجعاً لنفسه فحسب، وكما يأتي:

الجدول (12) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2014

الجدول (12) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2014

المخرجات المستهدفة	المرجعية	المصارف	المصارف 2014	រា
334.672	10	6	مصرف اشور الدولي	1
990.604	*	6	مصرف بغداد	2
386.129	10	6	المصرف التجاري العراقي	3
114.097	*	4	مصرف ايلاف الإسلامي	4
990.604	*	6	مصرف الخليج التجاري	5
990.604	*	6	مصرف الاستثمار العراقي	6
662.126	10	6	المصرف العراقي الإسلامي	7
990.604	*	6	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
990.604	*	6	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
165.154	*	10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
990.604	*	6	مصرف المنصور للاستثمار	11
990.604	*	6	المصرف الاهلي العراقي	12
990.604	*	6	مصرف الائتمان التجاري	13
451.308	10	6	مصرف سومر التجاري	14
676.16	10	6	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1 * تعنى لا يوجد مصرف مرجعي آخر

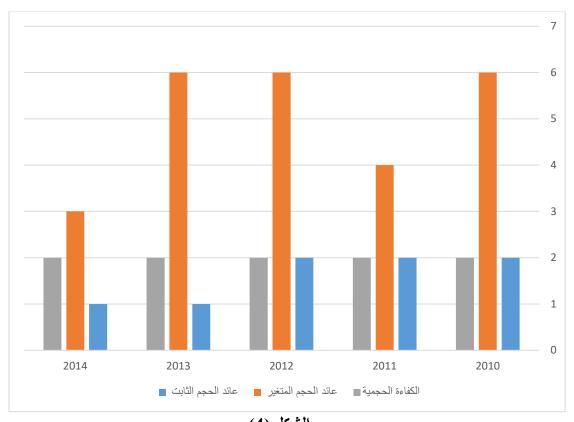
- إن كل من مصرف اشور الدولي والمصرف التجاري العراقي والمصرف العراقي الاسلامي ومصرف سومر التجاري والمصرف المتحد للاستثمار لديهم مصرفين مرجعيين هما مصرف الاستثمار العراقي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
- إن كل من المصارف الآتية مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار ومصرف كوردستان الدولي الاسلامي ومصرف المنصور للاستثمار والمصرف الاهلي العراقي ومصرف الائتمان التجاري يكون لديهم مصرف مرجعي وحيد ألا وهو مصرف الاستثمار العراقي.

يلاحظ من بيانات الجدول(13) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) للمصارف عينة الدراسة للعام 2014، بلغ عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة مصرفاً واحداً (مصرف الاستثمار العراقي)، اما بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد بلغ عدد المصارف ثلاثة (مصرف ايلاف الإسلامي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) .وقد بلغ عدد المصارف الكفوءة حسب نموذج الكفاءة الحجمية ستة مصارف (مصرف بغداد،مصرف الاستثمار العراقي ،مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ،مصرف المنصور للاستثمار ، ومصرف الأهلي العراقي، ومصرف الائتمان التجاري) التي حققت كفاءة حجمية 100% .

الجدول (13) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2014 الجدول (13) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2014

	201	יד רשב שב	<u> </u>		
عاند الحجم	الكفاءة الحجمية	عاند الحجم المتغير VRS	عاند الحجم CRSالثابت	المصارف 2014	ป
متزايد	0.792	0.254	0.201	مصرف اشور الدولي	1
ثابت	1	0.229	0.229	مصرف بغداد	2
متزايد	0.827	0.019	0.015	المصرف التجاري العراقي	3
متزايد	0.333	1	0.333	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متناقص	0.833	0.248	0.207	مصرف الخليج التجاري	5
ثابت	1	1	1	مصرف الاستثمار العراقي	6
متزايد	0.938	0.193	0.181	المصرف العراقي الإسلامي	7
ثابت	1	0.19	0.19	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.625	0.144	0.09	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
متزايد	0.599	1	0.599	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
ثابت	1	0.103	0.103	مصرف المنصور للاستثمار	11
ثابت	1	0.167	0.167	المصرف الاهلي العراقي	12
تابت	1	0.001	0.001	مصرف الائتمان التجاري	13
متزايد	0.862	0.277	0.239	مصرف سومر التجاري	14
متزايد	0.941	0.635	0.598	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.85	0.364	0.277	المتوسطات	

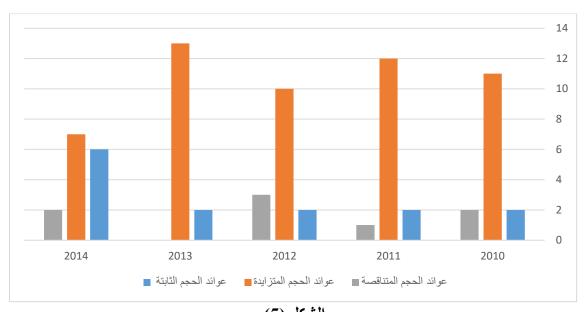
تظهر الجداول (5، 7، 9، 11، 13) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) للمصارف عينة الدراسة خلال المدة 2010–2014، ومن خلال الشكل(4) المستمد من هذه الجداول يتبين أن عدد المصارف الخاصة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ عام 2010 مصرفين اثنين (مصرف الشرق الأوسط ومصرف المتحد للاستثمار)، وبقي الحال كذلك في العامين التاليين (2010و 2012 (مصرف الشرق الأوسط ومصرف المتحد للاستثمار))، لكنه انخفض الى مصرف واحد في العامين التاليين (2013(مصرف المتحد للاستثمار) و4002(مصرف الاستثمار العراقي). أما عدد المصارف الخاصة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد كان عند 6 مصارف عام 2010 ما لبث أن انخفض إلى 4 مصارف في عام 1010، ثم عاد إلى 6 مصارف عام 2011، وبقي على ما هو عليه عام 2013، لكن ما لبث أن انخفض بعد ذلك إلى 3 مصارف عام 2014.



الشكل (4) تطور اعداد المصارف عينة الدراسة التي حققت نسبة كفاءة 100 للمدة 2010-2014. المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

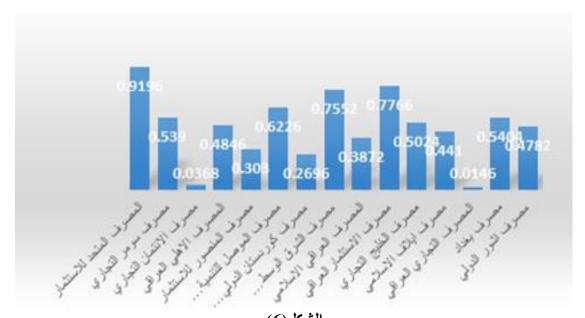
من الشكل (5) الذي حصلنا عليه من الجداول (5، 7، 9، 11، 13) يتبين أن عدد المصارف الخاصة التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المتناقصة كان قد بلغ مصرفين اثنين عام 2010، لكنه انخفض الى مصرف واحد عام 2011 ليرتفع فيما بعد إلى ثلاثة مصارف عام 2012، ليصل بعد ذلك الى الصفر عام 2013، لكنه عاد إلى الارتفاع فيما بعد ليصل إلى مصرفين اثنين عام 2014.

أما عدد المصارف الخاصة التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المتزايدة فقد بلغ أحد عشر مصرفاً عام 2010 ليرتفع إلى اثني عشر مصرفاً عام 2011، ثم عاد الى الانخفاض ليصل إلى عشرة مصارف عام 2012، ليرتفع فيما بعد ويصل إلى ثلاثة عشر مصرفاً عام 2013، لكن الأمر تغير لاحقاً بشكل جذري عام 2014 ليصل إلى سبعة مصارف. أما عدد المصارف التي كانت تعمل عند الحجم الأمثل فقد بقيت ثابتة عند مصرفين اثنين خلال الأعوام الأربعة الأولى (2010 و 2012 و 2013)، لكن الحال تغير عام 2014 عندما وصل عدد المصارف التي تعمل عند الحجم الثابت الأمثل إلى ستة مصارف.



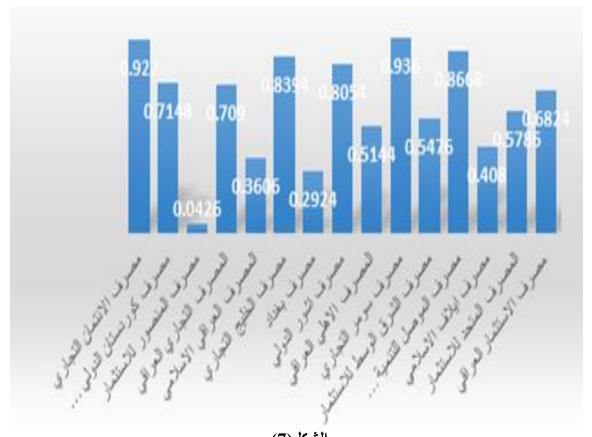
الشكل (5) عوائد حجم المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2010-2014 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

من الشكل (6) الذي حصلنا عليه من الجداول (5، 7، 9، 11، 13) يتبين وعلى المستوى الفردي أن المصرف المتحد للاستثمار هو من حقق أعلى مستوى كفاءة (91.96%) بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابت خلال المدة 2010–2014، مما يعني أنه بالإمكان عده المصرف المرجعي الوحيد للمصارف الخاصة الاخرى غير الكفوءة التي يأتي في مقدمتها المصرف التجاري العراقي كأدنى مستوى كفاءة (1.46%) حققها مصرف عراقي خاص خلال هذه المدة.



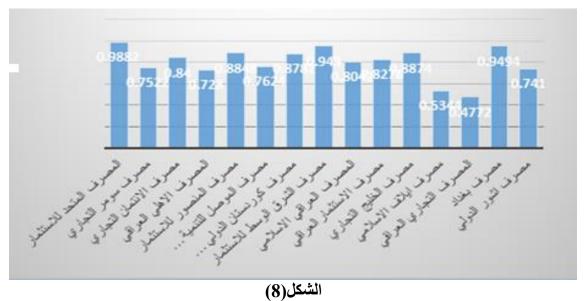
الشكل(6)
متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة في المصارف عينة الدراسة خلال المدة 20102014
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

في حين جاء مصرف سومر التجاري بالمرتبة الأولى من حيث تحقيقه أعلى مستوى كفاءة في حين جاء مصرف سومر التجاري بالمرتبة الأولى من حيث تحقيقه أعلى مستوى كفاءة (93.6%) بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة خلال المدة 2020–2020، مما يعني أنه بالإمكان عدها المصرف المرجعي للمصارف الخاصة الاخرى غير الكفوءة التي يأتي في صدارتها مصرف المنصور للاستثمار كأدنى مستوى كفاءة (4.26%) حققها مصرف عراقي خاص خلال هذه المدة وهذا ما يوضحه الشكل(7) المستمد من الجداول السابقة.



الشكل(7)
متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة خلال المدة 20102014
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

من الشكل (8) الذي حصلنا عليه من الجداول (5، 7، 9، 11، 13) يتبين أن المصرف المتحد للاستثمار جاء بالمرتبة الأولى لمتوسط الكفاءة الحجمية للمصارف العراقية الخاصة بمتوسط مقداره 94.94% وفي المرتبة الثالثة وبمتوسط مقداره 94.94% وفي المرتبة الثالثة جاء مصرف الشرق الوسط للاستثمار بمتوسط مقداره 94.90% وهكذا دواليك، وفي المرحلة ما قبل الاخيرة جاء مصرف ايلاف الاسلامي بمتوسط مقداره 53.44%، وفي المرحلة الأخيرة جاء المصرف التجاري العراقي بمتوسط مقداره 47.72%.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL برنامج عينة الدراسة خلال المدة 2010-2014 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

رابعاً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة 2015-2017 الجدول (14) الجدول (14) الاحصائيات الوصفية للمصارف عينة الدراسة (مليار دينار عراقي)

	 			
•	المخر	فلات	المدخ	المقاييس الإحصانية
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	للمصارف
		2015		
120.49	133.83	266.80	300.31	المتوسط
16.932	128.01	250.00	228.90	الوسيط
192.22	94.815	40.770	240.28	الانحراف المعياري
0.48565	0.067076	250.00	86.497	اقل قيمة
698.70	324.23	400.00	897.31	اعلى قيمة
1807.3	2007.4	4002.0	4504.6	المجموع
		2016		
67.399	107.11	266.80	254.82	المتوسط
10.165	122.69	250.00	149.12	الوسيط
125.61	58.007	40.770	235.83	الانحراف المعياري
0.44977	8.4898	250.00	64.829	اقل قيمة
421.68	233.82	400.00	790.05	اعلى قيمة
1011.0	1606.7	4002.0	3822.4	المجموع
		2017		
81.424	100.37	266.80	256.84	المتوسط
12.745	117.11	250.00	144.17	الوسيط
123.67	2.5640	40.770	70.884	الانحراف المعياري
0.45515	2.5640	250.00	70.884	اقل قيمة
317.37	164.68	400.00	977.54	اعلى قيمة
1221.4	1505.5	4002.0	3852.6	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير البيانات المتوافرة في الجدول (14) إلى انخفاض حجم المدخلات من الودائع خلال المدة 2015-2017، فبعد أن كان 4504.6 مليار دينار عام 2015 أصبح 3852.6 عام 2017،

وبنسبة انخفاض بالنمو بلغت 14.47%. رافق ذلك ثبات في حجم المدخلات من راس المال خلال هذه المدة، إذ هذه المدة. أما عن حجم المخرجات من القروض والاستثمارات فقد انخفض خلال هذه المدة، إذ انخفض حجم المخرجات من الاستثمارات فبعد أن كان يمثل 1807.3 مليار دينار عام 2015%، فقد أصبح 1221.4 مليار دينار عام 2017 وبنسبة انخفاض في النمو بلغت نحو 32.42%، وكذلك الحال كان مع حجم المخرجات من القروض، إذ انخفض حجم المخرجات منه هو الآخر خلال المدة موضوع الدراسة، فقد أصبح 1505.5 مليار دينار عام 2017 بعد أن كان 2007.4 مليار دينار عام 2015 وبنسبة انخفاض في النمو بلغت نحو 25.00 %.

يتضح من بيانات الجدول(15) أن هناك 6 مصارف مرجعية للمصارف الأخرى، ولكون أن مدخلاتهم مشابهة لمدخلات المصارف الأخرى لكن مخرجاتهم كانت مختلفة عنهم فإنه يتوجب على المصارف الآتية أن تكون مراجعها كما يأتى:

الجدول (15) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2015

		<i>,</i> , , ,	• • • • • • •	
المخرجات المستهدفة	المرجعية	المصارف	المصارف	ป
116.359	14	12	مصرف اشور الدولي	1
235.719	*	2	مصرف بغداد	2
9.102	*	3	المصرف التجاري العراقي	3
147.785	14	12	مصرف ايلاف الإسلامي	4
324.229	*	15	مصرف الخليج التجاري	5
180.604	14	12	مصرف الاستثمار العراقي	6
147.02	12	14	المصرف العراقي الإسلامي	7
189.302	2	12	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
324.229	*	15	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
156.907	*	10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
223.907	12	2	مصرف المنصور للاستثمار	11
184.042	*	12	المصرف الاهلي العراقي	12
135.387	14	12	مصرف الائتمان التجاري	13
103.162		14	مصرف سومر التجاري	14
324.229		15	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

المصارف الاتية: مصرف اشور الدولي ومصرف العراقي الاسلامي مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار يكون مرجعه هو المصرف الاهلي العراقي ومصرف سومر التجاري.

• مصرف الخليج التجاري ومصرف كوردستان الدولي الاسلامي يكون مرجعهم هو المصرف المتحد للاستثمار.

^{*} تعني لا يوجد مصرف مرجعي آخر

- مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار يكون مرجعهم هو المصرف الأهلى العراقي ومصرف بغداد.
 - كان المصرف التجاري العراقي مرجعاً لنفسه فحسب.

الجدول (16) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2015

عائد الحجم	الكفاءة الحجمية	عاند الحجم VRSالمتغير	عاند الحجم CRالثابت	المصارف	ß
متزايد	0.983	0.361	0.355	مصرف اشور الدولي	1
متزايد	0.774	0.976	0.755	مصرف بغداد	2
متزايد	0.97	0.197	0.191	المصرف التجاري العراقي	3
ثابت	1	1	1	مصرف ايلاف الإسلامي	4
ثابت	1	1	1	مصرف الخليج التجاري	5
متزايد	0.852	0.463	0.394	مصرف الاستثمار العراقي	6
متزايد	0.958	1	0.958	المصرف العراقي الإسلامي	7
متزايد	0.854	0.657	0.561	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.752	0.252	0.19	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
متزايد	0.993	0.825	0.819	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
متزايد	0.774	0.862	0.667	مصرف المنصور للاستثمار	11
متزايد	0.95	0.955	0.908	المصرف الاهلي العراقي	12
متزايد	0.919	0.056	0.052	مصرف الانتمان التجاري	13
متزايد	0.998	0.676	0.675	مصرف سومر التجاري	14
متناقص	0.885	0.787	0.696	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.911	0.671	0.615	المتوسطات	

تبين بيانات الجدول(16) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) للمصارف عينة الدراسة للعام 2015،أن عدد المصارف الكفوءة حسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ مصرفين اثنين (مصرف ايلاف الإسلامي و مصرف الخليج التجاري)،اما أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد بلغ ثلاثة مصارف كفوءة (مصرف ايلاف الإسلامي، مصرف الخليج التجاري ومصرف العراقي الاسلامي). اما حسب نموذج الكفاءة الحجمية بلغ مصرفين (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الخليج التجاري) التي حققت كفاءة تامة 100%.

تشير بيانات الجدول(17) إلى أن المصارف المرجعية عام 2016 كانت ثلاثة مصارف مرجعية للمصارف الأخرى هي مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الخليج التجاري والمصرف العراقي الإسلامي، وبما أن مدخلاتهم كانت مشابهة لمدخلات بقية المصارف الأخرى لكن مخرجاتهم كانت مختلفة عنهم فإنه يتوجب على المصارف الأخرى أن تتخذها مراجعاً لها في أداء أعمالها وكما يأتي:

الجدول (17) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2016

المخرجات المستهدفة	ية	سارف المرجع	المص	المصارف	ت
146.689	*	4	7	مصرف اشور الدولي	1
150.798	*	*	7	مصرف بغداد	2
148.718	*	7	4	المصرف التجاري العراقي	3
144.032	*	*	4	مصرف ايلاف الإسلامي	4
233.816	*	*	5	مصرف الخليج التجاري	5
150.798	*	*	7	مصرف الاستثمار العراقي	6
150.798	*	*	7	المصرف العراقي الإسلامي	7
150.798	*	*	7	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
195.508	*	5	4	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
148.733	4	5	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
150.798		*	7	مصرف المنصور للاستثمار	11
150.798		*	7	المصرف الاهلي العراقي	12
150.798		*	7	مصرف الانتمان التجاري	13
144.283		7	4	مصرف سومر التجاري	14
162.44		5	4	المصرف المتحد للاستثمار	15

- مصرف اشور الدولي ومصرف التجاري العراقي ومصرف سومر التجاري سيكون مرجعهم هو
 المصرف العراقي الاسلامي ومصرف ايلاف الإسلامي.
- مصرف بغداد ومصرف الشوق الأوسط للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الأهلي العراقي ومصرف الائتمان التجاري يكون مرجعهم هو المصرف الإسلامي العراقي.
- مصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف المتحد للاستثمار يكون مرجعهما هو مصرف ايلاف الإسلامي والخليج التجاري.
- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار يكون مرجعه هو المصرف العراقي الاسلامي ومصرف الخليج التجاري ومصرف ايلاف الإسلامي.

تظهر بيانات الجدول(18) مؤشرات الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة للعام 2016 كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) ،أن عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغت ثلاثة مصارف (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف العراقي الإسلامي والمصرف الأهلي العراقي)، اما بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد بلغ ثلاثة مصارف كفوءة (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف العراقي الإسلامي والمصرف الأهلي العراقي) . وبلغت حسب نموذج الكفاءة الحجمية 11 مصرفاً حققت الحجم الأمثل للكفاءة 100% .

^{*} تعنى لا يوجد مصرف مرجعى آخر

الجدول (18) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2016

		1			
عاند الحجم	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم VRSالمتغير	عاند الحجم الثابت CRS	المصارف	Ü
ثابت	1	0.334	0.334	مصرف اشور الدولي	1
ثابت	1	0.729	0.729	مصرف بغداد	2
ثابت	1	0.195	0.195	المصرف التجاري العراقي	3
ثابت	1	1	1	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متناقص	0.833	0.993	0.827	مصرف الخليج التجاري	5
ثابت	1	0.547	0.547	مصرف الاستثمار العراقي	6
ثابت	1	1	1	المصرف العراقي الإسلامي	7
ثابت	1	0.558	0.558	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.625	0.093	0.058	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
متناقص	0.994	0.774	0.769	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
ثابت	1	0.798	0.798	مصرف المنصور للاستثمار	11
ثابت	1	1	1	المصرف الاهلي العراقي	12
ثابت	1	0.016	0.016	مصرف الائتمان التجاري	13
ثابت	1	0.609	0.609	مصرف سومر التجاري	14
متناقص	0.866	0.935	0.81	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.955	0.639	0.617	المتوسطات	

تشير بيانات الجدول(19) إلى أن المصارف المرجعية عام 2017 كانت ثلاثة مصارف مرجعية للمصارف الأخرى هي مصرف ايلاف الإسلامي والمصرف العراقي الاسلامي والمصرف الاهلي العراقي، ولكون أن مدخلاتهم مشابهة لمدخلات المصارف الأخرى لكن مخرجاتهم كانت مختلفة عنهم فإنه يتوجب على المصارف الآتية أن تكون مراجعها كما يأتي:

الجدول (19) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2017

	101 / F (3			
المخرجات المستهدفة	المرجعية	المصارف	المصارف	ſ
142.947	4	7	مصرف اشور الدولي	1
164.685	*	12	مصرف بغداد	2
158.626	12	7	المصرف التجاري العراقي	3
141.301	*	4	مصرف ايلاف الإسلامي	4
164.685	*	12	مصرف الخليج التجاري	5
164.685	*	12	مصرف الاستثمار العراقي	6
156.409	*	7	المصرف العراقي الاسلامي	7
164.685	*	12	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
164.685	*	12	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
151.338	4	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
164.685	*	12	مصرف المنصور للاستثمار	11
164.685	*	12	المصرف الاهلي العراقي	12
159.819	12	7	مصرف الائتمان التجاري	13
147.661	4	7	مصرف سومر التجاري	14
152.42	4	7	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

^{*} تعنى لا يوجد مصرف مرجعى آخر.

- مصرف اشور الدولي ومصرف التجاري العراقي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف سومر ومصرف المتحد للاستثمار يكون مرجعيهم هما المصرف العراقي الإسلامي ومصرف ايلاف الإسلامي.
- المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان التجاري يكون مرجعيهم هما المصرف العراقي الإسلامي والمصرف الاهلي العراقي.
- مصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد مصرف والاستثمار العراقي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف كوردستان الدولي ومصرف المنصور للاستثمار يكون مرجعهم هو المصرف الاهلي العراقي.

تظهر بيانات الجدول(20) مؤشرات الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة للعام 2017 كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة ثلاثة مصارف (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف العراقي الإسلامي والمصرف الأهلي العراقي)، اما بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد بلغ ثلاثة مصارف كفوءة (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف العراقي الإسلامي والمصرف الأهلي العراقي)، وبلغت حسب نموذج الكفاءة الحجمية 11 مصرفاً حققت الحجم الأمثل للكفاءة 100%.

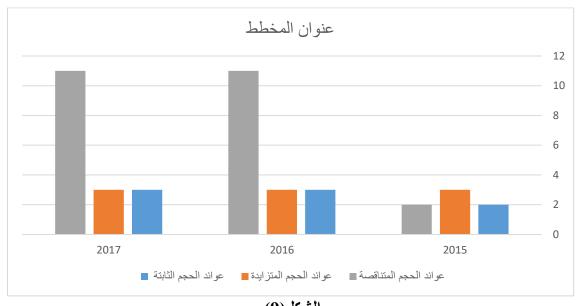
الجدول (20) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2017

	201	. \			
عاند الحجم	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم VRSالمتغير	عاند الحجم الثابت CRS	المصارف	Ŀ
ثابت	1	0.334	0.334	مصرف اشور الدولي	1
ثابت	1	0.729	0.729	مصرف بغداد	2
ثابت	1	0.195	0.195	المصرف التجاري العراقي	3
ثابت	1	1	1	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متناقص	0.833	0.993	0.827	مصرف الخليج التجاري	5
ثابت	1	0.547	0.547	مصرف الاستثمار العراقي	6
ثابت	1	1	1	المصرف العراقي الاسلامي	7
ثابت	1	0.558	0.558	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.625	0.093	0.058	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
متناقص	0.994	0.774	0.769	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
ثابت	1	0.798	0.798	مصرف المنصور للاستثمار	11
ثابت	1	1	1	المصرف الاهلي العراقي	12
ثابت	1	0.016	0.016	مصرف الائتمان التجاري	13
ثابت	1	0.609	0.609	مصرف سومر التجاري	14
متناقص	0.866	0.935	0.81	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.955	0.639	0.617	المتوسطات	

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

تظهر الجداول (16) و (18) و (20) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) لمصارف عينة الدراسة خلال المدة 2015-2017، ومن خلال

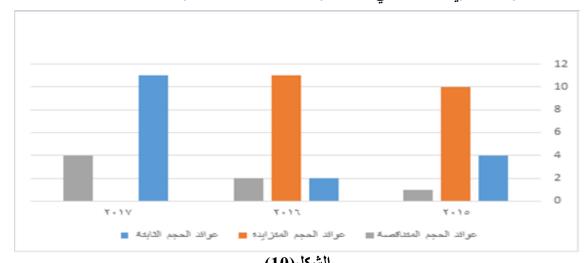
الشكل(9) المستمد من هذه الجداول يتبين أن عدد المصارف الخاصة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان مصرفين عام 2015 واصبح ثلاثة مصارف في 2016 وبقي ثابتاً عند ثلاثة مصارف عام 2017، في حين كان عدد المصارف الخاصة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة هو ثلاثة مصارف عام 2015 وبقي ثابتاً عند ثلاثة مصارف في العامين التاليين التاليين 2016 مصرفين عام 2015 أما عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج الكفاءة الحجمية وكان مصرفين عام 2015 واصبح 11 مصرفاً عام 2016 وبقي ثابتاً عند أحد عشر مصرفاً عام 2016.



الشكل(9) تطور أعداد المصارف عينة الدراسة التي حققت نسبة كفاءة 100% للمدة 2015-2017 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

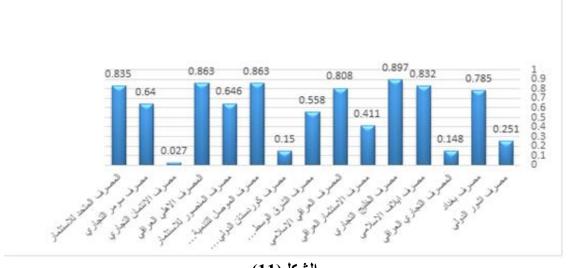
من الشكل (10) الذي حصلنا عليه من الجداول (16) و(18) و(20) يتبين أن عدد المصارف الخاصة التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم الثابتة كان أربعة مصارف في عام 2015 ثم انخفض العدد إلى مصرفين عام 2016 ليرتفع بعدها العدد الى أحد عشر مصرفاً في عام 2017، أما عدد المصارف التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المتزايدة كان أحد عشر مصرفاً عام 2015 ثم انخفض العدد إلى عشرة مصارف عام 2016 وليصل الصفر عام 2017، وهذا مؤشر سلبي يدل على أن توسع المصارف في عملياتها من خلال زيادة عدد الفروع أو تقديم خدمات مصرفية جديدة انعكس على انخفاض كفاءة استخدام الموارد في هذه المصارف التي (زيادة المخرجات المصرفية تكون أقل من زيادة المدخلات المصرفية). أما عدد المصارف التي

كانت تعمل عند عوائد الحجم المتناقصة فقد بلغ مصرف واحد عام 2015 ، ما لبث أن ازداد بعد ذلك ليصل الى مصرفين عام 2016 ثم أربعة مصارف عام 2017، وهذا دليل آخر على ضعف أداء المصارف التجاربة الخاصة في هذه الفترة العصيبة من حياة العراق.



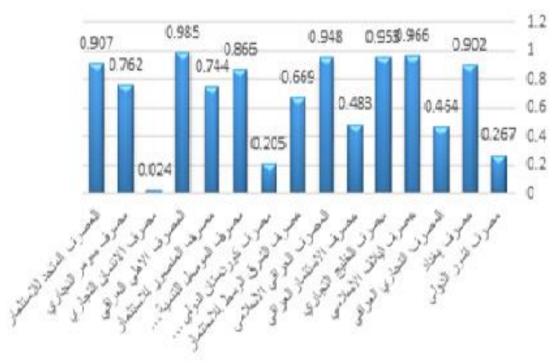
الشكل(10) عوائد حجم المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2015-201 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEXCEL

من الشكل (11) الذي حصلنا عليه من الجداول (16) و (18) و (20) يتبين وعلى المستوى الفردي أن مصرف الخليج التجاري حقق أعلى مستوى كفاءة نحو 89.7% بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابت خلال المدة 2015-2017، مما يعني أنه ليس هناك مصرف مرجعي للمصارف الخاصة الاخرى غير الكفوءة التي يأتي في مقدمتها مصرف الائتمان التجاري كأدنى مستوى كفاءة (2.7%) حققها مصرف عراقي خاص خلال هذه المدة .



الشكل(11) متوسط الكفاءة الفنية الثابتة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2015-2017 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج,EXCEL

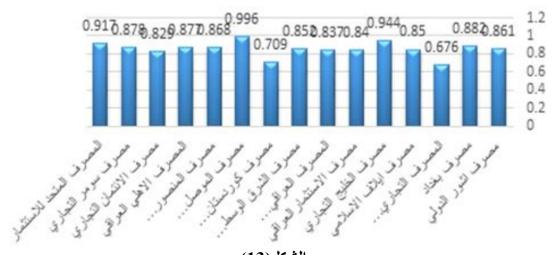
ليس هناك من مصرف حقق مستوى كفاءة 100% بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة خلال المدة 2015–2017، مما يعني أنه ليس هناك أي من المصارف المرجعية للمصارف التجارية الخاصة الأخرى غير الكفوءة، لكن كان هناك عدد من المصارف التجارية الخاصة حقق درجة عالية من الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف العراقية الخاصة خلال هذه المدة، ويأتي في مقدمتهم المصرف الأهلي العراقي بنحو (8.5%)، في حين حقق مصرف الائتمان التجاري أدنى مستوى من الكفاءة الفنية بنحو (2.4%) خلال هذه المدة وهذا ما يوضحه الشكل (12) المستمد من الجداول (16) و (18) و (20).



الشكل(12) متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2015-2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

من الشكل (13) الذي حصلنا عليه من الجداول (16) و(18) و(20) يتبين أنه كان هناك عدد من المصارف التجارية الخاصة كان قد حقق درجة عالية من متوسط الكفاءة الحجمية، جاء بالمرتبة الأولى مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمتوسط مقداره 99.6%، يليه مصرف مصرف الخليج التجاري بمتوسط مقداره 94.4%، وفي المرحلة ما قبل الاخيرة جاء مصرف كوردستان الدولي الإسلامي بمتوسط مقداره 70.9%، وفي المرحلة الأخيرة جاء المصرف التجاري العراقي بمتوسط مقداره 67.6%.



الشكل(13)
متوسط الكفاءة الحجمية المصارف عينة الدراسة للمدة 2015-2017 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

خامساً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة 2020-2018 الجدول (21) الجدول (21) الاحصائيات الوصفية للمصارف عينة الدراسة (مليار دينار عراقي)

	J J= J= J= J =			
جات	المخر	فلات	المدذ	
القروض	الاستثمارات	الودائع	رأس المال	
		2018		
96.497	52.976	350.62	266.80	المتوسط
87.441	19.933	189.79	250.00	الوسيط
74.624	73.894	327.51	40.770	الانحراف المعياري
2.1919	2.5594	80.745	250.00	اقل قيمة
252.14	267.87	1215.2	400.00	اعلى قيمة
1447.5	794.63	5259.3	4002.0	المجموع
		2019		
100.91	46.204	299.89	266.80	المتوسط
89.840	36.405	208.36	250.00	الوسيط
70.067	51.744	303.68	40.770	الانحراف المعياري
2.2946	1.7292	49.583	250,00	اقل قيمة
212.87	190.14	1130.9	400.00	اعلى قيمة
1513.7	693.06	4541.2	4002.0	المجموع
		2020		
94.532	46.376	323.47	266.80	المتوسط
62.999	20.999	217.50	250.00	الوسيط
78.254	59.044	318.97	40.770	الانحراف المعياري
2.2946	0.88947	24.975	112.00	اقل قيمة
308.87	187.35	1073.4	400.00	اعلى قيمة
1418.0	695.64	4852.0	4002.0	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير البيانات المتوافرة في الجدول (21) إلى ثبات حجم المدخلات من راس المال عند 4002.0 مليار دينار خلال المدة 2020-2018، في حين انخفض حجم المدخلات من الودائع

^{*:} تعنى لا يوجد مصرف مرجعي آخر

خلال هذه المدة، فبعد ان كانت الودائع بحدود 5259.3 مليار دينار عام 2018 أصبحت تشكل 4852.0 مليار دينار عام 2020 وبنسبة انخفاض بلغت 7.74%. أما حجم المخرجات من الاستثمارات والقروض فقد انخفض هو الآخر خلال المدة نفسها، إذ انخفض حجم المخرجات من الاستثمارات خلال هذه المدة، فبعد أن كان حجم الاستثمارات يمثل 794.63 مليار دينار عام 2020 وبنسبة انخفاض بلغت 695.64%، ولم تكن القروض في حال أفضل من الاستثمار، إذ انخفضت هي الأخرى خلال المدة موضوع الدراسة، فقد بلغت 1218 مليار دينار عام 2020 بعد أن كانت 1447.5مليار دينار عام 2018 وبنسبة انخفاض مقدارها 2018 وبنسبة الخفاض مقدارها 2018 وبنسبة الخفاض مقدارها 2018 %.

يتضح من خلال بيانات الجدول(22) أن المصارف المرجعية لعام 2018 أن هناك ثلاثة مصارف مرجعية للمصارف الأخرى هما مصرف بغداد ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف الخليج التجاري، ولكون أن مدخلاتهم مشابهة لمدخلات المصارف الأخرى لكن مخرجاتهم كانت مختلفة عنهم فإنه يتوجب على المصارف الآتية أن تكون مراجعها كما يأتى:

الجدول (22) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2018

	(-		• • • • • • •	
المخرجات المستهدفة	المصارف المرجعية		المصارف	ت
155.513	5	2	مصرف اشور الدولي	1
252.137	*	2	مصرف بغداد	2
148.675	5	2	المصرف التجاري العراقي	3
84.805	*	4	مصرف ايلاف الإسلامي	4
140.796	*	5	مصرف الخليج التجاري	5
164.392	5	2	مصرف الاستثمار العراقي	6
165.295	5	2	المصرف العراقي الإسلامي	7
153.115	5	2	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
195.744	2	5	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
214.923	2	5	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
145.787	5	2	مصرف المنصور للاستثمار	11
252.137	*	2	المصرف الاهلي العراقي	12
157.5	5	2	مصرف الائتمان التجاري	13
153.104	5	2	مصرف سومر التجاري	14
128.897	4	5	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1 *: تعنى لا يوجد مصرف مرجعي آخر

• ان كل من المصارف الاتية مصرف اشور الدولي ,ومصرف الخليج التجاري ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف العراقي الإسلامي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف المنصور

للاستثمار ومصرف الائتمان التجاري يكون مرجعهم هما مصرف بغداد و مصرف الخليج التجاري.

- مصرف بغداد یکون مرجعه هو مصرف بغداد نفسه.
- مصرف الخليج التجاري يكون مرجعه هو مصرف بغداد و مصرف الخليج التجاري.
 - المصرف الأهلى العراقي يكون مرجعه هو مصرف بغداد.
- المصرف المتحد للاستثمار يكون مرجعه هما مصرف الخليج التجاري ومصرف ايلاف الاسلامي.

تشير بيانات الجدول(23) مؤشرات الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة للعام 2018 (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) ،ان عدد المصارف عينة الدراسة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة بلغت مصرفين (مصرف بغداد ومصرف ايلاف الإسلامي)، اما بحسب وكان الحال نفس حسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد بلغ مصرفين كفوءة (مصرف بغداد ومصرف ايلاف الإسلامي). وحسب نموذج الكفاءة الحجمية بلغت ثلاثة مصارف (مصرف بغداد ومصرف ايلاف الإسلامي ومصرف المنصور للاستثمار) التي حققت الحجم الأمثل بغداد ومصرف ايلاف الإسلامي ومصرف المنصور للاستثمار) التي حققت الحجم الأمثل بغداد ومصرف ايلاف الإسلامي ومصرف المنصور للاستثمار) التي حققت الحجم الأمثل بغداد ومصرف ايلاف الإسلامي ومصرف المنصور للاستثمار) التي حققت الحجم الأمثل بغداد ومصرف المنابع ومصرف المنصور للاستثمار) التي حققت الحجم الأمثل بغداد ومصرف المنابع ومصرف المنابع ومصرف المنصور للاستثمار) التي حققت الحجم الأمثل بغداد ومصرف المنابع والمنابع والمنابع والمنابع ومصرف المنابع ومصرف ال

الجدول (23) مؤشرات الكفاءة للمصارف العراقية الخاصة لعام 2018

	= 0.	- 0 \	* •	- 3 - 7 - 3 - 3	
عاند الحجم	الكفاءة الحجمية	عاند الحجم VRSالمتغير	عاند الحجم CRSالثابت	المصارف	Ü
متناقص	0.807	0.133	0.107	مصرف اشور الدولي	1
ثابت	1	1	1	مصرف بغداد	2
متناقص	0.817	0.209	0.17	المصرف التجاري العراقي	3
ثابت	1	1	1	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متناقص	0.705	0.81	0.571	مصرف الخليج التجاري	5
متناقص	0.832	0.673	0.56	مصرف الاستثمار العراقي	6
متناقص	0.801	0.932	0.746	المصرف العراقي الإسلامي	7
متناقص	0.9	0.447	0.402	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.643	0.01	0.007	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
متناقص	0.87	0.14	0.122	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
ثابت	1	0.536	0.536	مصرف المنصور للاستثمار	11
متناقص	0.812	0.541	0.44	المصرف الاهلي العراقي	12
متناقص	0.801	0.015	0.012	مصرف الائتمان التجاري	13
متزايد	0.966	0.585	0.565	مصرف سومر التجاري	14
متناقص	0.857	0.866	0.743	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.8540	0.5265	0.4654	المتوسطات	

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

تشير بيانات الجدول(24) إلى أن عدد المصارف المرجعية عام 2019 هو اثنان هما مصرف ايلاف الاسلامي والمصرف العراقي الاسلامي، وبما أن مدخلات المصرفين الآخرين كانتا

مشابهة لمدخلات بقية المصارف الأخرى لكن مخرجاتهما كانت مختلفة عنهم فإنه يتوجب على المصارف الأخرى أن تتخذهما مراجعاً لها في أداء أعمالها وكما يأتي:

الجدول (24) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام 2019

	1 (-	,	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
المخرجات المستهدفة	المرجعية	المصارف	المصارف	Ü
189.418	4	7	مصرف اشور الدولي	1
212.872	*	7	مصرف بغداد	2
190.64	7	4	المصرف التجاري العراقي	3
174.703	*	4	مصرف ايلاف الإسلامي	4
199.668	7	4	مصرف الخليج التجاري	5
201.209	4	7	مصرف الاستثمار العراقي	6
212.872	*	7	المصرف العراقي الإسلامي	7
211.072	4	7	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
212.872	*	7	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
186.043	4	7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
212.872	*	7	مصرف المنصور للاستثمار	11
207.711	4	7	المصرف الاهلي العراقي	12
200.782	4	7	مصرف الائتمان التجاري	13
176.856	4	7	مصرف سومر التجاري	14
177.965	4	7	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1 *: تعنى لا يوجد مصرف مرجعي آخر

- وعلى هذا الحال فان المصارف الاتية مصرف اشور الدولي ومصرف الخليج التجاري ومصرف الخليج التجاري ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الائتمان التجاري ومصرف سومر التجاري ومصرف الدلاف ومصرف المتحد للاستثمار يكون مرجعهم هو المصرف العراقي الاسلامي ومصرف ايلاف الإسلامي.
 - مصرف بغداد يكون مرجعه هو المصرف الإسلامي العراقي.
 - مصرف المنصور للاستثمار يكون مرجعه هو المصرف العراقي الاسلامي.

تظهر بيانات الجدول(25) مؤشرات الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة للعام 2019 (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية)، ان عدد المصارف عينة الدراسة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة بلغت مصرفين (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف العراقي الاسلامي)، اما بحسب وكان الحال نفس حسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد بلغ مصرفين كفوءة (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف العراقي الاسلامي). وبلغ حسب نموذج الكفاءة الحجمية 11 مصرفاً التي حققت كفاءة تامة 100%.

الجدول(25) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2019

عاند الحجم	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم المتغير VRS	عائد الحجم CRالثابت	المصارف	ت
ثابت	1	0.174	0.174	مصرف اشور الدولي	1
ثابت	1	0.994	0.994	مصرف بغداد	2
ثابت	1	0.169	0.169	المصرف التجاري العراقي	3
ثابت	1	1	1	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متناقص	0.857	0.322	0.276	مصرف الخليج التجاري	5
ثابت	1	0.678	0.678	مصرف الاستثمار العراقي	6
ثابت	1	1	1	المصرف العراقي الإسلامي	7
ثابت	1	0.426	0.426	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.625	0.196	0.122	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
متناقص	0.993	0.201	0.2	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
ثابت	1	0.451	0.451	مصرف المنصور للاستثمار	11
ثابت	1	0.896	0.896	المصرف الاهلي العراقي	12
ثابت	1	0.011	0.011	مصرف الائتمان التجاري	13
ثابت	1	0.38	0.38	مصرف سومر التجاري	14
متناقص	0.842	0.718	0.605	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.9545	0.5077	0.4921	المتوسطات	

تشير بيانات الجدول(26) إلى أن المصارف المرجعية عام 2020 كانتا اثنين من المصارف المرجعية للمصارف الأخرى هما مصرف ايلاف الاسلامي والمصرف الاهلي العراقي، ولكون أن مدخلاتهما مشابهة لمدخلات المصارف الأخرى لكن مخرجاتهما كانت مختلفة عنهم فإنه يتوجب على المصارف الآتية أن تكون مراجعها كما يأتى:

الجدول (26) الجدول (2020 المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) لعام

		•		
المخرجات المستهدفة	المصارف المرجعية		المصارف	ß
148.019	4	12	مصرف اشور الدولي	1
308.866	*	12	مصرف بغداد	2
165.64	12	4	المصرف التجاري العراقي	3
101.695	*	4	مصرف ايلاف الاسلامي	4
183.598	4	12	مصرف الخليج التجاري	5
229.991	12	4	مصرف الاستثمار العراقي	6
217.379	12	4	المصرف العراقي الاسلامي	7
228.477	12	4	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
308.866	*	12	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
141.737	4	12	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
308.866	*	12	مصرف المنصور للاستثمار	11
308.866	*	12	المصرف الاهلي العراقي	12
202.907	12	4	مصرف الانتمان التجاري	13
117.266	12	4	مصرف سومر التجاري	14
168.595	4	12	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

*: تعني لا يوجد مصرف مرجعي آخر

- يظهر كل من ان مصرف اشور الدولي والمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي والمصرف الإسلامي ومصرف الأوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف الائتمان التجاري ومصرف سومر التجاري ومصرف المتحد للاستثمار يكون مرجعهم هو المصرف الاهلى العراقي ومصرف ايلاف الإسلامي.
 - مصرف بغداد يكون مرجعه هو المصرف الاهلي العراقي.
 - مصرف كوردستان الدولي الإسلامي يكون مرجعه هو المصرف الاهلي العراقي.
 - مصرف المنصور للاستثمار يكون مرجعه هو المصرف الاهلي العراقي.

تشير بيانات الجدول(27) مؤشرات الكفاءة المصرفية للمصارف عينة الدراسة للعام 2020 (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) ،ان عدد المصارف عينة الدراسة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة بلغت مصرفين (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الأهلي العراقي)، ظل الحال حسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فقد بلغ مصرفين كفوءة (مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الأهلي العراقي) . وبلغ حسب نموذج الكفاءة الحجمية 11 مصرفاً التي حققت كفاءة تامة 100% (مصرف بغداد ومصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الأهلي العراقي).

الجدول (27) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة لعام 2020

	_	\	<i>y</i>	3	
عائد الحجم	الكفاءة الحجمية	عائد الحجم VRSالمتغير	عائد الحجم CRSالثابت	المصارف	ت
متناقص	0.748	0.212	0.158	مصرف اشور الدولي	1
ثابت	1	0.62	0.62	مصرف بغداد	2
متناقص	0.789	0.262	0.207	المصرف التجاري العراقي	3
ثابت	1	1	1	مصرف ايلاف الإسلامي	4
متناقص	0.724	0.308	0.223	مصرف الخليج التجاري	5
متناقص	0.904	0.575	0.52	مصرف الاستثمار العراقي	6
متناقص	0.885	0.747	0.661	المصرف العراقي الإسلامي	7
متناقص	0.902	0.367	0.331	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
متناقص	0.641	0.195	0.125	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
متناقص	0.728	0.31	0.226	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
ثابت	1	0.31	0.31	مصرف المنصور للاستثمار	11
ثابت	1	1	1	المصرف الاهلي العراقي	12
متناقص	0.861	0.011	0.01	مصرف الائتمان التجاري	13
متناقص	0.848	0.349	0.296	مصرف سومر التجاري	14
متناقص	0.693	0.374	0.259	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.8482	0.4427	0.3964	المتوسطات	

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

تظهر الجداول (23) و (25) و (27) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية) لمصارف عينة البحث خلال المدة 2020-2020، ومن خلال

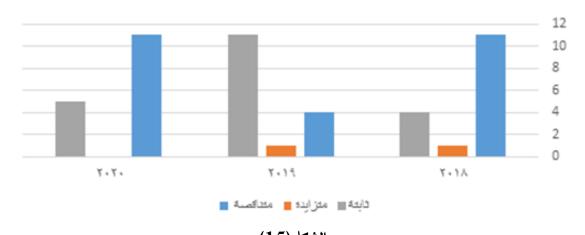
الشكل(14) المستمد من هذه الجداول يتبين أن عدد المصارف الخاصة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة كان قد بقي مصرفين اثنين خلال هذه المدة، إلا أن تسمياتهما كانتا قد تغيرتا، من مصرف بغداد و مصرف ايلاف الاسلامي عام 2018 إلى المصرف العراقي و الاسلامي و مصرف ايلاف الاسلامي عام 2019 ومن ثم إلى المصرف الاهلي العراقي و مصرف ايلاف الاسلامي عام 2020.



تطور اعداد المصارف المساهمة التي حققت نسبة كفاءة 100% للمدة 2018–2020 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل (15) الذي حصلنا عليه من الجداول (23) و (25) و (27) يتبين أن عدد المصارف الخاصة التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المتناقصة كان قد بلغ 11 مصرف فحسب عام 2018، لكنه انخفض الى 4 مصارف عام 2019 ثم ما لبث أن عاد الى 11 مصرف في عام 2020. أما عدد المصارف الخاصة التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المزايدة فقد بقي ثابتاً عند مصرف واحد عام 2018 ثم أصبح العدد مساوياً للصفر في العام 2019و 2020، وهذا مؤشر سلبي يدل على ان توسع المصارف في عملياتها من خلال زيادة عدد الفروع أو تقديم خدمات مصرفية جديدة انعكس على انخفاض كفاءة استخدام الموارد في هذه المصارف (زيادة المخرجات المصرفية تكون أقل من زيادة المدخلات المصرفية) . أما عدد المصارف التي كانت تعمل عند الحجم الثابت فقد بلغت 3 مصارف عام 2018 ثم ازدادت بعد المصارف الى 11 مصرفاً عام 2019 وأخيراً أصبحت 4 مصارف في عام 2020 أما تلك التي لم تصل الى حجمها الأمثل في هذا العام فقد أصبح عددها 11 مصرفا، وأن نسبة المصارف التي

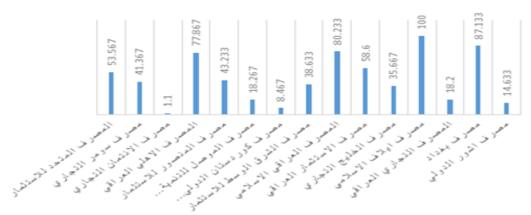
كانت تعمل عند حجمها الأمثل خلال المدة 2018-2020 بلغت نحو 41.67 % من اجمالي عدد المصارف.



الشكل (15)

عوائد حجم المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2020–2008 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل (16) الذي حصلنا عليه من الجداول (23) و(25) و(27) يتبين وعلى المستوى الفردي أن هناك مصرفاً وحيداً هو مصرف ايلاف الاسلامي فحسب هو من حقق مستوى كفاءة 100% بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابت خلال المدة 2028–2020، مما يعني أنه بالإمكان عدّه المصرف المرجعي الوحيد للمصارف الخاصة الاخرى غير الكفوءة التي يأتي في مقدمتها مصرف الائتمان التجاري كأدنى مستوى كفاءة (1.10%) حققها مصرف عراقي خاص خلال هذه المدة .

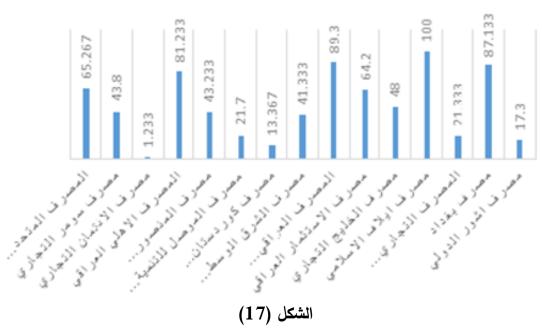


الشكل (16)

متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة في المصارف عينة الدراسة خلال المدة 2020-2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

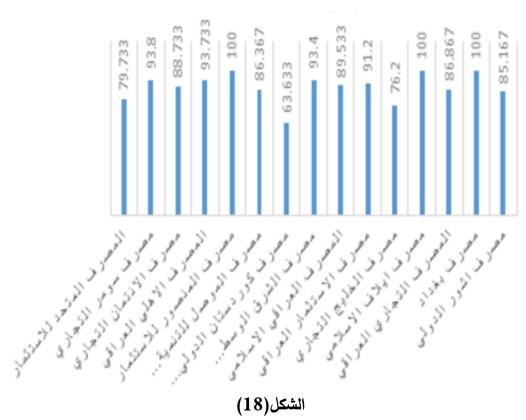
كذلك كان الحال مع هذا المصرف الذي حقق مستوى كفاءة 100% بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة خلال المدة 2020–2020، مما يعني أنه بالإمكان عدّه المصرف المرجعي الوحيد للمصارف الخاصة الاخرى غير الكفوءة التي يأتي في صدارتها مصرف الائتمان التجاري كأدنى مستوى كفاءة (1.223%) حققها مصرف عراقي خاص خلال هذه المدة وهذا ما يوضحه الشكل(17) المستمد من الجداول (23) و (25) و (27).



متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2020-2018 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

من خلال الشكل (18) الذي حصلنا عليه من الجداول (22) و(24) و(26) يتبين أن متوسط الكفاءة الحجمية للمصارف العراقية الخاصة جاء بالمرتبة الأولى لكل من مصرف بغداد ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف المنصور للاستثمار بمتوسط مقداره 100% وفي المرتبة الثانية جاء مصرف سومر التجاري بمتوسط مقداره 93.8% يليه المصرف الاهلي العراقي للاستثمار بمتوسط مقداره 93.7% وبعده مصرف الشرق الوسط بمتوسط مقداره 93.4% ثم مصرف الاستثمار العراقي بمتوسط مقداره 91.20% ثم المصرف العراقي الاسلامي بمتوسط مقداره 88.53% ومن بعده مصرف الائتمان التجاري بمتوسط مقداره 88.73%، ثم المصرف المتوسط مقداره 88.75%، يليه المصرف المتوسط مقداره 88.37%، ثم مصرف الشور الدولى بمتوسط مقداره 85.17%، يليه المصرف المتحد مصرف المتوسط مقداره 85.17%، ثم مصرف الشور الدولى بمتوسط مقداره 85.17%، يليه المصرف المتحد

للاستثمار بمتوسط مقداره 79.73% ، وفي المرحلة ما قبل الاخيرة جاء مصرف الخليج التجاري بمتوسط مقداره 76.20%، وفي المرحلة الأخيرة جاء مصرف كوردستان الدولي الاسلامي بمتوسط مقداره 63.63%.



متوسط الكفاءة الحجمية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2020-2018 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

سادساً: تطبيق نماذج DEA على المصارف عينة الدراسة للمدة DEA على المصارف المدول (28)

مة (مليار دينار عراقي)	مائيات الوصفية للمصارف عينة الدراس	الاحص
المشر مات	المد شاهري	7.4.

جات	المخر.	فلات	المقاييس الإحصائية	
القروض	الاستثمارات	الودائع	رأس المال	للمصارف
		2020-2010		
76.537	114.65	221.99	294.86	المتوسط
16.932	96.035	250.00	190.31	الوسيط
123.25	109.86	87.738	275.55	الانحراف المعياري
0.45000	0.067000	50.000	24.970	اقل قيمة
698.70	990.60	667.00	1491.6	اعلى قيمة
12629	18918	36629	48651	المجموع

المصدر: بيانات المصارف موضوع الدراسة ومخرجات الحاسوب.

^{*:} تعني لا يوجد مصرف مرجعي آخر

تشير البيانات المتوافرة في الجدول (28) إلى أن مجموع حجم المدخلات من رأس المال والودائع خلال المدة 2020-2020، كان قد بلغ 48651 مليار دينار و36629 مليار دينار على التوالي خلال هذه المدة، أما حجم المخرجات من الاستثمارات والقروض فقد بلغ 18918 مليار دينار و12629 مليار دينار على التوالي خلال هذه المدة.

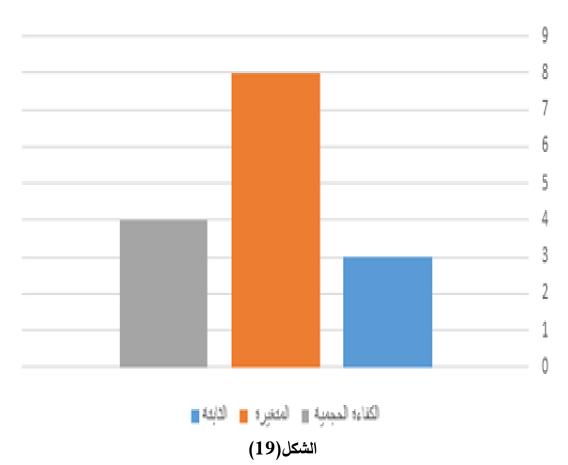
يظهر الجدول (29) مؤشرات الكفاءة المصرفية (كل من عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة الكفاءة الحجمية) لمصارف عينة البحث خلال المدة 2010–2020.

الجدول(29) مؤشرات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة للأعوام 2010-2020

عائد	الكفاءة	عاند الحجم	عاند الحجم		
	الحجمية	المتغير	الثابت	المصارف	Ü
الحجم	الحجمية	VRS	CRS		
متزايد	0.63	0.289	0.182	مصرف اشور الدولي	1
ثابت	1	1	1	مصرف بغداد	2
ثابت	1	1	1	المصرف التجاري العراقي	3
متزايد	0.22	1	0.22	مصرف ايلاف الاسلامي	4
متزايد	0.619	1	0.619	مصرف الخليج التجاري	5
متزايد	0.855	0.346	0.296	مصرف الاستثمار العراقي	6
متزايد	0.106	1	0.106	المصرف العراقي الاسلامي	7
متزايد	0.872	1	0.872	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
ثابت	1	0.532	0.532	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
متزايد	0.441	1	0.441	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
متزايد	0.82	0.269	0.22	مصرف المنصور للاستثمار	11
متزايد	0.299	0.618	0.185	المصرف الاهلي العراقي	12
ثابت	1	1	1	مصرف الانتمان التجاري	13
متزايد	0.773	0.141	0.109	مصرف سومر التجاري	14
متناقص	0.678	0.334	0.226	المصرف المتحد للاستثمار	15
	0.688	0.702	0.467	المتوسطات	

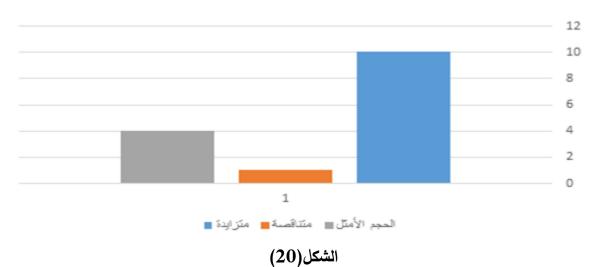
المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1

من خلال الشكل(19) المستمد من الجدول(29) يتبين أن عدد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ 3 مصارف خلال المدة 2020–2020 (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي و مصرف الائتمان التجاري)، أما عدد هذه المصارف الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة كان 8 مصارف خلال هذه المدة (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي و مصرف الإسلامي و مصرف الخليج التجاري و المصرف العراقي الإسلامي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف الائتمان التجاري) ، أما تلك التي كانت كفاءتها الحجمية تساوي 100% فقد كانت 4 مصارف (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف كوردستان الدولي الاسلامي ومصرف الائتمان التجاري).



أعداد المصارف عينة الدراسة التي حققت نسبة كفاءة 100 للمدة 2020-2010 المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEXCEL

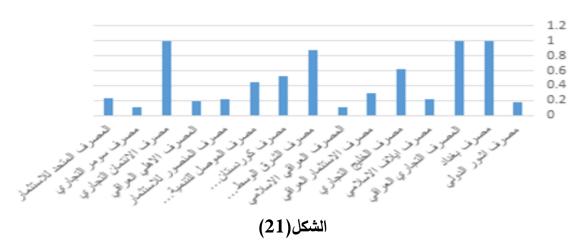
من الشكل (20) الذي حصلنا عليه من الجدول (29) يتبين أن عدد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المتزايدة كان قد بلغ عشرة مصارف هي : (مصرف اشور الدولي، ومصرف ايلاف الاسلامي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف الاستثمار العراقي، والمصرف العراقي الإسلامي، ومصرف الشرق الوسط للاستثمار، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ومصرف المنصور للاستثمار، والمصرف الاهلي العراقي، ومصرف سومر التجاري)، أما عدد المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المتناقصة فقد بقي عند مصرف واحد فحسب خلال المدة كانت تعمل عند منطقة عوائد الحجم المتناقصة فقد بقي عند المصارف التي كانت تعمل عند المحرف المتحد للاستثمار)، أما عدد المصارف التي كانت تعمل عند عائد الحجم الثابت فقد بلغ أربعة مصارف خلال هذه المدة هي :(مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي و مصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف الائتمان التجاري).



عوائد حجم المصارف خلال المدة 2020-2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

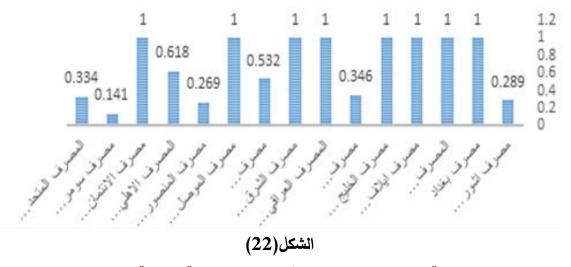
من الشكل (21) الذي حصلنا عليه من الجدول (29) يتبين وعلى المستوى الفردي أن هناك ثلاثة مصارف، هي: (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان التجاري) هي من حققت مستوى كفاءة فنية 100% بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة خلال المدة 2010 من عقت مستوى كفاءة فنية المصارف المصارف المرجعية للمصارف الخاصة الاخرى غير الكفوءة التي يأتي في مقدمتها المصرف العراقي الاسلامي كأدنى مستوى كفاءة بالنسبة إلى عوائد الحجم الثابتة (0.106) حققها مصرف عراقي خاص خلال هذه المدة.



متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم الثابتة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

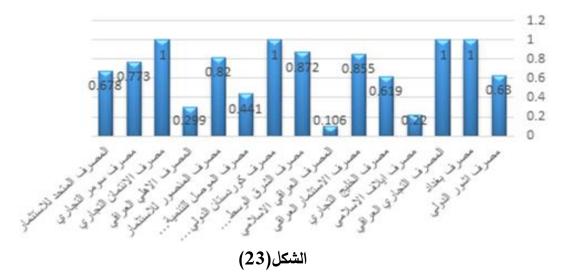
من الشكل (22) الذي حصلنا عليه من الجدول (29) يتبين وعلى المستوى الفردي أن هناك ثمانية مصارف هي (مصرف بغداد، والمصرف التجاري العراقي، ومصرف ايلاف الاسلامي،

ومصرف الخليج التجاري، والمصرف العراقي الإسلامي، ومصرف الشرق الوسط للاستثمار، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ومصرف الائتمان التجاري) هي من حققت مستوى كفاءة فنية 100% بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة خلال المدة 2010–2020، مما يعني أنه بالإمكان عدها المصارف المرجعية للمصارف الخاصة الاخرى غير الكفوءة التي يأتي في مقدمتها مصرف سومر التجاري كأدنى مستوى كفاءة فنية بالنسبة إلى عوائد الحجم المتغيرة (0.141) حققها مصرف عراقي خاص خلال هذه المدة.



متوسط الكفاءة الفنية لعوائد الحجم المتغيرة في المصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2020 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

من الشكل (23) الذي حصلنا عليه من الجدول (29) يتبين أن متوسط الكفاءة الحجمية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية جاء بالمرتبة الأولى لكل من مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف الائتمان التجاري بمتوسط مقداره (1)، بعد ذلك جاء كل من مصرف الشرق الوسط للاستثمار (0.872) ومصرف الاستثمار العراقي(0.875) ومصرف سومر الاستثمار العراقي(0.655) ومصرف المتحد للاستثمار (6.678) ومصرف اشور الدولي(0.633) ومصرف التجاري(0.619) والمصرف المتحد للاستثمار (6.678) ومصرف الخليج التجاري(0.619). بعد ذلك بدأ متوسط الكفاءة الحجمية بالانخفاض دون النصف مع مصرف الموصل للتنمية والاستثمار (0.441)، يليه المصرف الأهلي العراقي(0.299)، وما قبل الأخير مصرف ايلاف الإسلامي(0.209)، وفي المرتبة الأخيرة جاء المصرف العراقي الإسلامي(0.106).



متوسط الكفاءة الحجمية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2020-2010 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج

سابعاً: تحديد المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة

أما عن المصارف المرجعية في العراق وأعدادها خلال المدة 2020-2020 فهي ثمانية مصارف مرجعية، وهذا ما تبينه البيانات الواردة في الجدول (30) وقد كانت المصارف المرجعية هي مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف الخليج التجاري والمصرف العراقي الاسلامي ومصرف الموصل للتنمية والمصرف العراقي الاسلامي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف الائتمان التجاري.

الجدول (30) المصارف المرجعية والمخرجات المستهدفة (مليار دينار) للمدة 2020-2010

المخرجات المستهدفة	المصارف المرجعية		المص	المصارف	ت
191.52	5	3	13	مصرف اشور الدولي	1
804.69	*	*	2	مصرف بغداد	2
80.27	*	*	3	المصرف التجاري العراقي	3
55.89	*	*	4	مصرف ايلاف الاسلامي	4
190.01	*	*	5	مصرف الخليج التجاري	5
401.907	5	2	13	مصرف الاستثمار العراقي	6
25.49	*	*	7	المصرف العراقي الاسلامي	7
463.33	*	*	8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
609.053	*	13	2	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	9
151.79	*	*	10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
310.036	2	5	13	مصرف المنصور للاستثمار	11
83.671	*	10	4	المصرف الاهلي العراقي	12
430.02	*	*	13	مصرف الائتمان التجاري	13
273.509	5	2	13	مصرف سومر التجاري	14
804.69			2	المصرف المتحد للاستثمار	15

المصدر: بيانات المصارف أعلاه ومخرجات برنامج DEAP Ver. 2.1 * : تعنى لا يوجد مصرف مرجعي آخر

يتبين من بيانات هذا الجدول أن لمصرف اشور الدولي ثلاثة مصارف مرجعية هي: مصرف الائتمان التجاري والمصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري على التوالي، كما كان لمصرف الاستثمار العراقي مراجع ثلاثة هي: مصرف الائتمان التجاري ومصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد. هناك ثلاثة مصارف مرجعية لمصرف المنصور للاستثمار هي على التوالي: مصرف الائتمان التجاري ومصرف الخليج التجاري ومصرف بغداد، أما المصرف الاهلي العراقي فكان له مصرفان مرجعيان هما: مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار، في حين كان لمصرف سومر التجاري مراجع ثلاثة هي: مصرف الائتمان التجاري ومصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري، فقد كان للمصرف المتحد للاستثمار مصرف مرجعي وحيد ألا وهو مصرف بغداد.

المبحث الثاني

الذكاء المالي في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمهيد

يمثل التحليل الإحصائي العملية المُنظمة التي تجمع بها البيانات المتعلقة بموضوع محدد من مصادر عدة مختلفة ليتم فيما بعد التحقق من هذه البيانات وتبويبها وتلخيصها من أجل تقديم بعض المعلومات أو التفسيرات المنطقية للموضوع ذي العلاقة بعملية التحليل الإحصائي.

كما يبحث التحليل الإحصائي في الاتجاهات والأنماط كافة وطبيعة العلاقات للمتغيرات كافة ذات الصلة بموضوع الدراسة، إذ يساهم كل ذلك في تقديم نظرة شمولية حول موضوع الدراسة، ويساهم في تسليط الضوء على جوانبها كافة ، كل ذلك يساعد على تقديم معلومات نوعية للجهات المستفيدة من عملية التحليل الإحصائي في المستقبل، ومن هذا المنطلق ولإضفاء اللمسة التحليلية الهادفة على الدراسة دخلت الباحثة مضمار التحليل بأسلوب مختلف وذلك من خلال تناول العوامل المؤثرة في متغير الذكاء المالي (لذي يعد وسيلة من وسائل تقييم الاداء المصرفي) كعلاقة انحدار، وذلك بعد التأكد من جاهزية وملائمة المتغيرات المؤثرة في الذكاء المالي للتحليل.

اولاً: المتغيرات الداخلية للذكاء المالي

قبل الدخول في عرض المتغيرات الداخلة في عملية حساب الذكاء المالي لا بد لنا من تحديد العلاقة الرياضية التي اعتمدنا عليها في حسابه التي كانت بالشكل التالي (أوهلال،2017: 109): الذكاء المالي = (انتاج القيمة + انتاج المال) \times (معدل صافي الدخل المخطط والرقابة والتنظيم) مع ملاحظة أن تفصيل المتغيرات وحسب الملاحق (22-22) يكون بالشكل الآتي:

انتاج القيمة تمثله القيمة السوقية المضافة (ملايين الدنانير).

انتاج القيمة تمثله القيمة السوقية المضافة: وهي تمثيل للقيمة الناتجة عن تصرفات واستثمارات إدارة الشركة (المصرف)، وأن القيمة العالية للقيمة المضافة هي دليل على أن قيمة تصرفات الإدارة واستثماراتها هي أقل من قيمة رأس المال الذي ساهم به المساهمون، في حين أن القيمة المنخفضة للقيمة المضافة تعنى العكس تماماً.

إن المصارف ذات القيمة العالية للقيمة المضافة تكون جذابة للمستثمرين، ليس بسبب الاحتمال الأكبر في أنها ستحقق عوائد إيجابية فحسب، ولكن أيضاً لأنها تمثل مؤشراً جيداً على أن لديهم إدارة ناجحة وقوية وحوكمة سليمة. (جوان، 2021: 83)

كما يفسر البعض القيمة السوقية المضافة على أنها مقدار الثروة الذي خلقته الإدارة للمستثمرين بالإضافة إلى استثماراتهم في المصرف، ويعبر عنها بالفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة، ورأس المال الذي يستثمره المالكون والمقترضين، أو يعبر عنها بالفرق بين القيمة السوقية لأسهم المؤسسة والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين. (الجعفري، 2021: 53–54)

انتاج المال يمثله صافي الربح (ملايين الدنانير).

ويحسب بالطرح المباشر لإجمالي المصروفات من إجمالي الإيرادات، وهو من أول المؤشرات على جودة القوة المالية للمصرف.

صافي الدخل المخطط (نسب مئوية).

صافى الدخل المخطط = الإيرادات المخططة - المصروفات المخططة

وقد حُوَّل صافي الدخل المخطط الى نسب مئوية بقسمة كل قيمة على المجموع الكلي وضرب الناتج في 100 .

ويحسب بواسطة القانون = إجمالي الربح / إجمالي الإيرادات *100

أما الرقابة والتنظيم فقد اعتمد على نموذج او نظام PATROL لغرض التقييم والذي يتضمن المتغيرات الآتية: .(Cannata & Quagliariello,2004: 14-15)

1. كفاية رأس المال (نسب مئوية): هي مقدار رأس المال الذي يجب أن يكون لدى المصرف أو أي مؤسسة مالية أخرى بحسب ما هو مطلوب من قبل أي جهة تنظيم مالية، وعادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية، إن هذا المتغير يستخدم على نطاق واسع من قبل وكالات التصنيف الائتمانية، ويتم ايجاد نسبة كفاية راس المال من خلال مؤشر نسبة راس المال إلى إجمالي الموجودات، أي:

نسبة كفاية راس المال = (راس المال / إجمالي الموجودات) *100

2. **الربحية (نسب مئوية)**: يتم ايجاد الربحية من خلال مؤشر العائد على حقوق المساهمين، أي أن:

نسبة الربحية = (صافي الربح / إجمالي حقوق المساهمين) *100

3. مخاطر الائتمان (نسب مئوية) : وهي مخاطر حدوث خسائر ناتجة عن عدم قدرة المؤسسات المصرفية على إتمام التزاماتها المالية تجاه المتعاملين معها. ولوظيفة الائتمان المصرفي أثر مهم في تحقيق أهداف المصارف، إذ يسيطر الائتمان على معظم أصول هذه المصارف، كما يساهم الائتمان بنصيب كبير من الدخل، ويواجه الائتمان المصرفي تحدياً كبيراً يتمثل في مخاطر الائتمان المصرفي التي تعوق تحقيق الائتمان المصرفي لأهدافه . (مشكوروفليح،2020: 108–109) تم ايجاد مخاطر الائتمان من خلال مؤشر نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصليها الى مجموع الائتمان الممنوح، أي أن:

نسبة مخاطر الائتمان=(مخصص الديون المشكوك في تحصليها/مجموع الائتمان الممنوح) *100

4. السيولة (نسب مئوية): السيولة في معناها الغني تعني قابلية الموجود للتحويل إلى موجودات سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة وبعبارة أخرى، فإن السيولة هي قدرة المصارف وامكانيتها على مقابلة التزاماتها بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي موجود من الموجودات لديها إلى نقود سائلة وبسرعة ومن دون أي خسارة في القيمة. أي أن السيولة هي مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية وموجودات سهلة التحويل إلى نقدية (موجودات شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها، وبذلك فإن السيولة تعبر عن قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذلك مواجهة الطلب على القروض من دون تأخر.

ولتحقيق ذلك الغرض تحتفظ المصارف بحد أدنى من النقدية بخزينتها، وذلك فيما يعرف بأحد أدوات السياسة النقدية.

إن نسبة السيولة هي فئة من المقاييس المالية التي تُتَبع بهدف تقويم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. (جوان، 2021: 39–50) وقد تم ايجادها من خلال نسبة الموجودات النقدية إلى مجموع الموجودات، أي أن:

نسبة السيولة المصرفية = (الموجودات النقدية/ مجموع الموجودات) *100

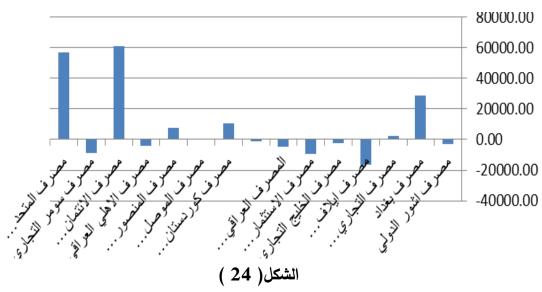
5. التنظيم (نسب مئوية) : هو شكل من أشكال التنظيمات الحكومية التي تخضع المصارف لمتطلبات معينة وقيود وخطوط عمل. وقد صُمِّمَ لإنشاء الشفافية في الأسواق بين المؤسسات المصرفية والأفراد والشركات التي يعملون معها ولأغراض أخرى، كما أنه من أهم أسس التنظيم

الداخلي للمصارف هو التحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات، وتبسيط إجراءات العمل وتوحيدها وتعريف الاهداف وغيرها، ويقاس التنظيم على وفق مؤشرات معينة كنسبة عدد الموظفين الذين ادخلوا في دورات تدريبية خلال سنوات البحث إلى مجموع عدد موظفي المصرف. (Cannata & Quagliariello,2004: 2) ثم وَحَدّنا بعد ذلك صافي الدخل المخطط مع الرقابة والتنظيم بمتغير واحد هو (X) باستعمال الوسط الحسابي.

ثانياً: قياس الذكاء المالى في المصارف العراقية عينة الدراسة

ثم حسبنا الذكاء المالي عن طريق القانون الآتي:

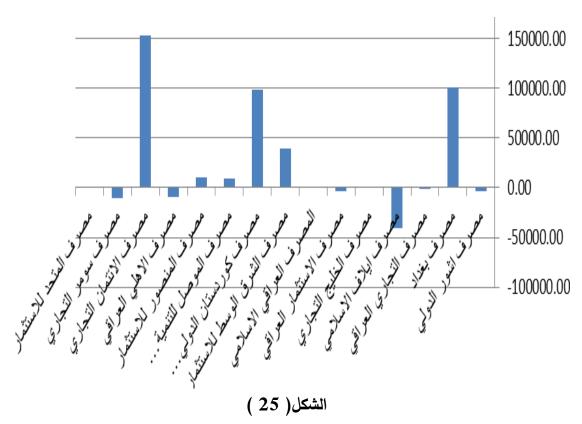
يتبين من الشكل (24) الذي يوضح مستوى الذكاء المالي في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2010 أن هناك سبعة مصارف كانت تتمتع بمستوى جيد من الذكاء المالي تمثلت على التوالي في مصرف الائتمان التجاري والمصرف المستثمار ومصرف بغداد ومصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف المنصور للاستثمار المصرف التجاري العراقي وأخيراً مصرف الموصل للتنمية والاستثمار. في حين كان عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي فيها هو ثمانية مصارف، كان أدناها هو مصرف الشرق الأوسط للاستثمار، أما أكثرها سلبية هو مصرف ايلاف الإسلامي.



مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2010 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من الشكل (25) أن عام 2011 لم يكن أفضل حالاً من عام 2010 فقد بقي عدد المصارف التي كانت تتمتع بمستوى جيد من الذكاء المالي عند سبعة مصارف، تمثلت على التوالي في مصرف الائتمان التجاري ومصرف بغداد ومصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار وأخيراً المصرف العراقي للاستثمار.

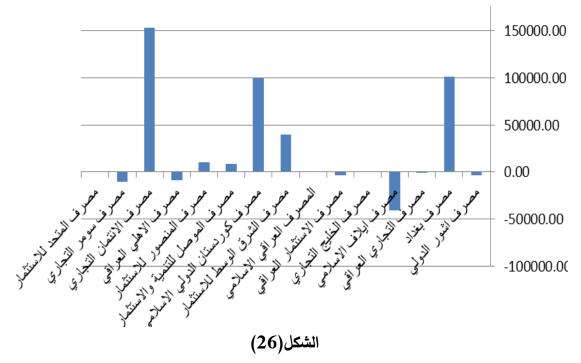
أما عدد المصارف التي تمتعت بمستوى صفري من الذكاء المالي فهو ثلاثة مصارف هي المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري والمصرف المتحد للاستثمار، في حين كان عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي فيها هو خمسة مصارف، كان أدناها سلبية هو مصرف أشور الدولي، أما أكثرها سلبية فهو مصرف ايلاف الإسلامي.



مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2011 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج المصدر:

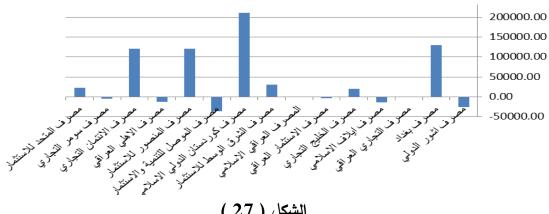
يستنتج من الشكل (26) أن عدد المصارف التي كانت تتمتع بمستوى جيد من الذكاء المالي هو ستة مصارف، تمثلت على التوالي في مصرف الائتمان التجاري ومصرف بغداد ومصرف كوردستان الدولى الإسلامي ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار

ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار. أما عدد المصارف التي تمتعت بمستوى صغري من الذكاء المالي فهو ثلاثة مصارف هي مصرف الخليج التجاري والمصرف التجاري العراقي والمصرف المتحد للاستثمار، في حين كان عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي هو خمسة مصارف، كان أدناها هو المصرف التجاري العراقي، أما أكثرها سلبية فهو مصرف ايلاف الإسلامي.



مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2012 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج المصدر:

يتضح من الشكل (27) تميز العام 2013 بوجود سبعة مصارف تتمتع بمستوى جيد من الذكاء المالي، تمثلت على التوالي في مصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف بغداد ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الائتمان التجاري ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الخليج التجاري. أما عدد المصارف التي تمتعت بمستوى صفري من الذكاء المالي فهو مصرف واحد وهو المصرف التجاري العراقي، واخيراً كان عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي فهو سبعة مصارف، كان أدناها هو المصرف العراقي العراقي الاسلامي، أما أكثرها سلبية فهو مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.



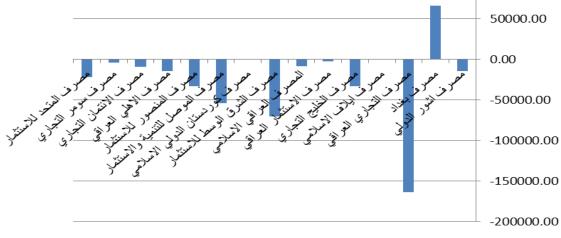
الشكل (27)

مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2013

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

كان عام 2014 هو العام الأسوء قياساً بالأعوام السابقة من حيث المستوبات الايجابية من الذكاء المالي، كما يتبين من الشكل (28) وذلك بوجود مصرف وحيد تتمتع بمستوى جيد من الذكاء المالى ألا وهو مصرف بغداد، أما عدد المصارف التي تمتعت بمستوى صفري من الذكاء المالى فهو مصرفين اثنين هما مصرف ايلاف الإسلامي ومصرف كوردستان الدولي الإسلامي.

تميز هذا العام بوجود اثنى عشر من المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي، تمثلت على التوالي من الأقل سوءاً مصرف الاستثمار العراقي ومصرف سومر التجاري والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الائتمان التجاري والمصرف الأهلي العراقي ومصرف آشور الدولى والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الخليج التجاري ومصرف الموصل للتنمية للاستثمار ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار وأخيراً جاء المصرف التجاري العراقي في المرحلة الأخيرة من حيث المستويات السلبية من الذكاء المالي.

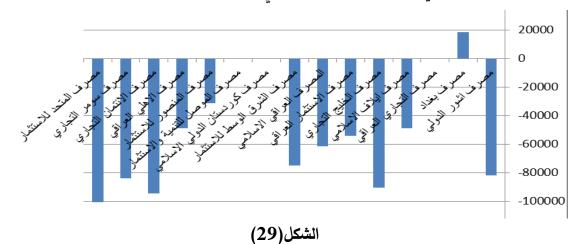


الشكل (28)

مستوى الذكاء المالى للمصارف عينة الدراسة عام 2014 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

لم يكن عام 2015 بحال أحسن من العام السابق(2014) وهذا ما يظهره الشكل (29)، إذ بقي مصرف وحيد يتمتع بمستوى جيد من الذكاء المالي وهو مصرف بغداد، أما المصارف التي تمتعت بمستوى صفري من الذكاء المالي فهي ثلاثة مصارف وهي المصرف التجاري العراقي ومصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

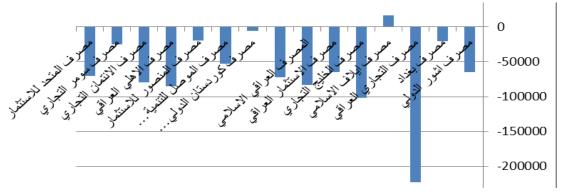
انخفض عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي إلى أحد عشر مصرفاً، تمثلت على التوالي من الأقل سوءاً وهو مصرف المنصور للاستثمار ومصرف ايلاف الإسلامي والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الاستثمار العراقي والمصرف العراقي الاسلامي ومصرف الأوسط للاستثمار ومصرف آشور الدولي ومصرف سومر التجاري ومصرف الخليج التجاري ومصرف الائتمان التجاري وأخيراً جاء المصرف المتحد للاستثمار في المرحلة الأخيرة من حيث المستوبات السلبية من الذكاء المالي.



مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2015 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يظهر الشكل (30) أن هناك مصرفاً وحيداً تمتع بمستوى جيد من الذكاء المالي عام 2016 وهو مصرف إيلاف الاسلامي، وفي هذا العام لم يكن هناك أي مصرف كان له مستوى صفري من الذكاء المالي، وهكذا فقد ازداد عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي إلى أربعة عشر مصرفاً، تمثلت على التوالي من الأقل سوءاً إلى أكثرها سوءاً كما يلي: مصرف كوردستان الدولي الإسلامي ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف بغداد ومصرف سومر التجاري ومصرف الموصل للتنمية للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف آشور الدولي ومصرف الأؤسط للاستثمار والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الائتمان التجاري

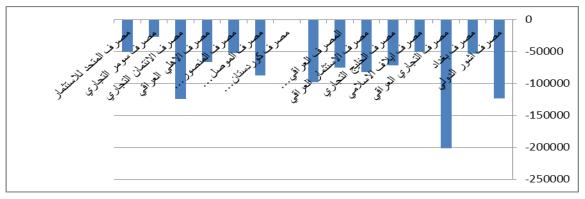
والمصرف الأهلي العراقي والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الخليج التجاري وأخيراً جاء في المرحلة الأخيرة من حيث المستوبات السلبية من الذكاء المالي والمصرف التجاري العراقي.



الشكل (30)

مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2016 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج المصدر:

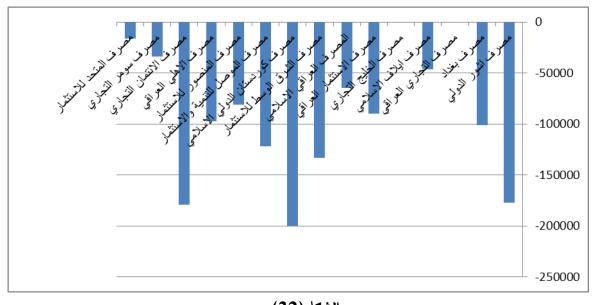
يظهر الشكل (31) أنه لم يكن هناك مصرف تمتع بمستوى إيجابي من الذكاء المالي في عام 2017، لكن ظهر أن هناك مصرفاً وحيداً هو مصرف كوردستان الدولي الإسلامي كان مستوى الذكاء المالي فيه مساوياً للصفر، وهكذا فقد بقي عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي أربعة عشر مصرفاً، تمثلت على التوالي من الأقل سوءاً إلى أكثرها سوءاً كما يلي: مصرف سومر التجاري، ومصرف ايلاف الإسلامي والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف بغداد والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الخليج التجاري والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف الموصل للتنمية للاستثمار ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الائتمان التجاري ومصرف آشور الدولي وأخيراً جاء المصرف التجاري العراقي في المرحلة الأخيرة من حيث المستويات السلبية من الذكاء المالي.



الشكل(31)

مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2017 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتبين من الشكل (32) أنه لم يكن هناك مصرف تمتع بمستوى إيجابي من الذكاء المالي في عام 2018 كما هو عليه الحال في العام السابق، لكن ظهر أن هناك مصرفين اثنين هما المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري كان مستوى الذكاء المالي فيهما مساوياً للصفر، وهكذا فقد انخفض عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي إلى ثلاثة عشر مصرفاً، تمثلت على التوالي من الأقل سوءاً إلى أكثرها سوءاً كما يلي: المصرف المتحد للاستثمار ومصرف سومر التجاري، ومصرف ايلاف الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف الاستثمار العراقي والمصرف الأهلي العراقي ومصرف بغداد ومصرف الموصل للتنمية للاستثمار ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف آشور الدولي ومصرف الانتمان التجاري وأخيراً جاء مصرف كوردستان الدولي الإسلامي في المرحلة الأخيرة من حيث المستوبات السلبية من الذكاء المالي.

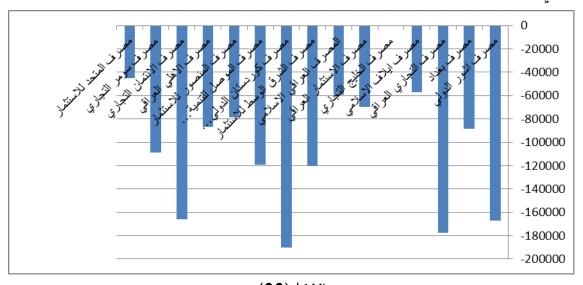


الشكل(32)

مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2018
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

لم يكن العام 2019 بحال أحسن من العام السابق، وهذا ما تبين من الشكل(33) الذي يظهر انه لم يكن هناك مصرف كان قد تمتع بمستوى إيجابي من الذكاء المالي، لكن ظهر أن هناك مصرفاً وحيداً هو مصرف الخليج التجاري كان مستوى الذكاء المالي فيه مساوياً للصفر، وهكذا فقد ازداد عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي إلى أربعة عشر مصرفاً، تمثلت على التوالى من الأقل سوءاً إلى أكثرها سوءاً كما يلى: المصرف المتحد للاستثمار

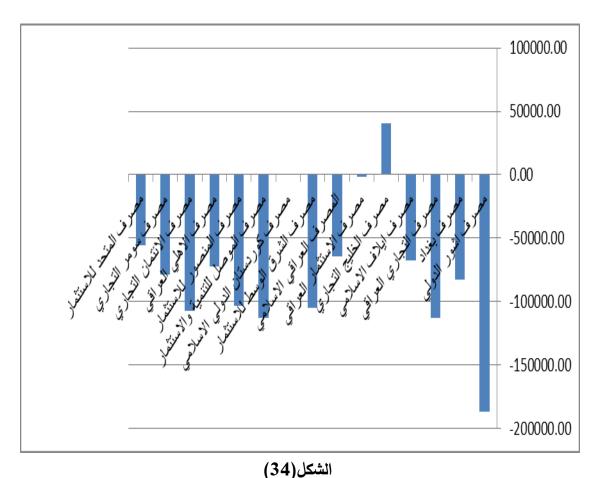
ومصرف ايلاف الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف المنصور للاستثمار ومصرف بغداد والمصرف الأهلي العراقي ومصرف سومر التجاري، ومصرف الموصل للتنمية للاستثمار ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الائتمان التجاري ومصرف أشور الدولي والمصرف التجاري العراقي وأخيراً جاء مصرف كوردستان الدولي الإسلامي كما هو عليه الحال في العام السابق في المرحلة الأخيرة من حيث المستويات السلبية من الذكاء المالي.



الشكل (33)

مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2019
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

تحسن الحال في عام 2020 قياساً بالأعوام الثلاثة السابقة، إذ تبين من الشكل(34) هناك مصرف وحيد تمتع بمستوى جيد من الذكاء المالي وهو مصرف الخليج التجاري، كما ظهر هناك مصرف وحيد هو مصرف كوردستان الدولي الإسلامي كان مستوى الذكاء المالي فيه مساوياً للصفر، وهكذا فقد انخفض عدد المصارف التي عانت من مستويات سلبية من الذكاء المالي إلى ثلاثة عشر مصرفاً، تمثلت على التوالي من الأقل سوءاً إلى أكثرها سوءاً كما يلي: مصرف الاستثمار العراقي والمصرف المتحد للاستثمار والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف ايلاف الإسلامي والمصرف الأهلي العراقي ومصرف سومر التجاري، ومصرف بغداد ومصرف الموصل للاستثمار ومصرف الشرق الأوسط للاستثمار ومصرف الائتمان التجاري ومصرف الموصل للتنمية للاستثمار والمصرف التجاري العراقي وأخيراً جاء مصرف آشور الدولي في المرحلة الأخيرة من حيث المستويات السلبية من الذكاء المالي.



مستوى الذكاء المالي للمصارف عينة الدراسة عام 2020 المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

ثالثاً: قياس القيمة السوقية للاسهم

فرغت الباحثة البيانات وحللتها من خلال برنامج SPSS الإحصائي، واستعملت الاختبارات الإحصائية الآتية:

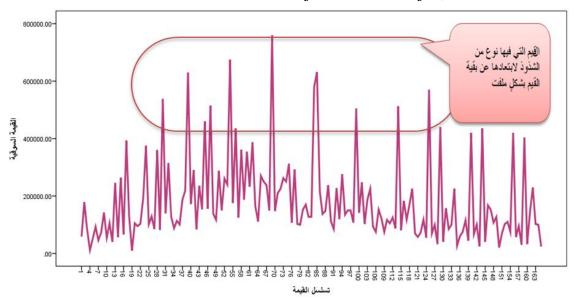
- 1. طريقة الرسم الانتشاري المباشر للتوقع بالقيم الشاذة المؤثرة في نتائج التحليل.
- 2. طريقة الرسم البياني الصندوقي للتعرف على القيم الشاذة التي تؤثر سلباً في نتائج البحث.
- 3. اختبار كولومجروف-سميرنوف لمعرفة التوزيع الاحتمالي للبيانات، هل يمثل التوزيع الطبيعي
 أم لا؟
- 4. معامل الانحدار الخطي البسيط لتحديد شكل العلاقة وصيغتها بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير المعتمد.
- معامل الارتباط الخطي البسيط لقياس قوة العلاقات وإتجاهها بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير المعتمد.

الرموز المستعملة في التعبير عن متغيرات الدراسة				
الرمز	المتغير	ប្		
Y	القيمة السوقية (بالمليون)	1		
X1	المالي الذكاء	2		
X2V	الحجمية الكفاءة	3		
X2CV	CRSعائد الحجم الثابت	4		
X2VV	VRSعائد الحجم المتغير	5		

رابعاً: الاختبارات الأولية لفحص جاهزية البيانات للتحليل الاحصائي

من أجل التأكد من جاهزية البيانات للتحليل الأمثل والاستفادة من المعلومات التي تتضمنها فإنه لا بد من فحصها بشكلٍ علمي سليم قبل القيام بعملية التحليل، وأن لكل نوع من أنواع البيانات الاحصائية طرائق معينة لفحصها وتهيئتها للتحليل، وفيما يلي إجراءً لعملية فحص البيانات المستعملة في بحثنا الحالي:

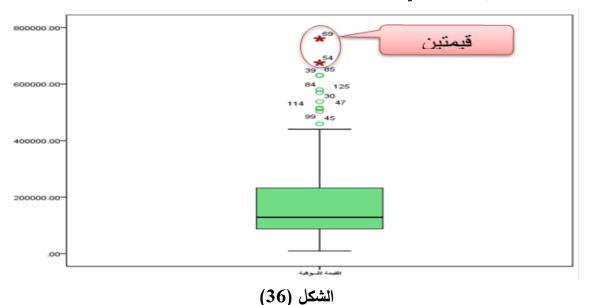
1. التحقق من وجود القيم الشاذة في متغيرات الدراسة: يجرى هذا الفحص للتأكد من خلو البيانات من القيم الشاذة التي تؤثر في قيم المؤشرات الاحصائية، وذلك بطرائق عدة، منها طرائق الرسم البياني ومنها طريقة الرسم الانتشاري المباشر، ولقد استعمل البرنامج الإحصائي SPSS (*) لرسم متغيرات الدراسة بهذه الطريقة .وعند رسم متغير القيمة السوقية كانت النتيجة كما موضح في الشكل (35) الأتي:



الشكل (35)

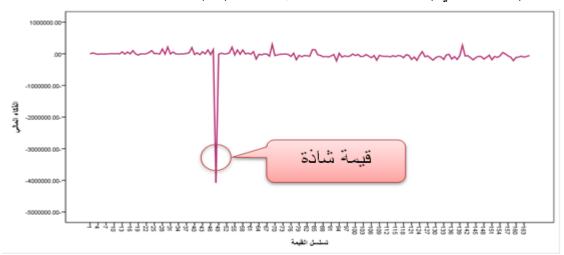
الرسم البياني لمتغير القيمة السوقية المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الشكل (35) وجود اتجاه للتطرف والشذوذ لبعض القيم، وللتأكد من خطورة هذه القيم على التحليل فقد تم أجري الرسم البياني الصندوقي (Box plot) الذي يبين القيم الشاذة بشكلٍ دقيق فكان الرسم بالشكل الآتي :



فحص القيم الشاذة لمتغير الذكاء المالي المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يلاحظ من الشكل (36) وجود قيمتين (بالتسلسلين 54 و 69) شاذتين بدرجة تؤدي الى الإخلال بنتائج التحليل لذا يجب حذفهما من البيانات قبل إجراء التحليل . أما المتغير المستقل الأول (الذكاء المالي) فقد كان رسمه الانتشاري بالشكل (37):

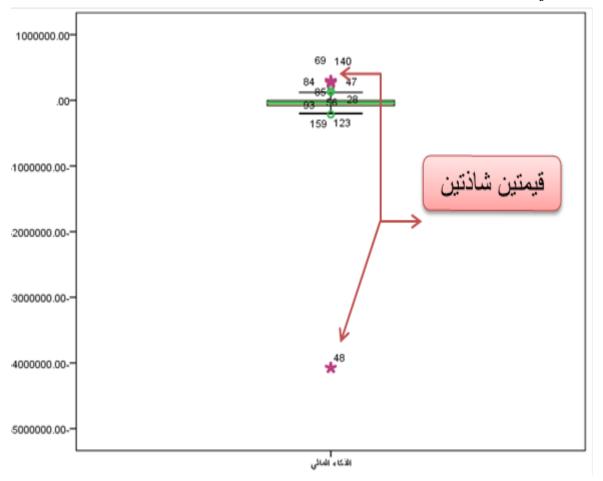


الشكل (37)

الرسم البياني لمتغير الذكاء المالي المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الشكل (37) وجود قيمة شاذة واحدة تثير الشكوك بكونها تؤثر في نتيجة التحليل وللتأكد منها تحديداً أجري الرسم الصندوقي فكانت النتيجة كما يأتي:

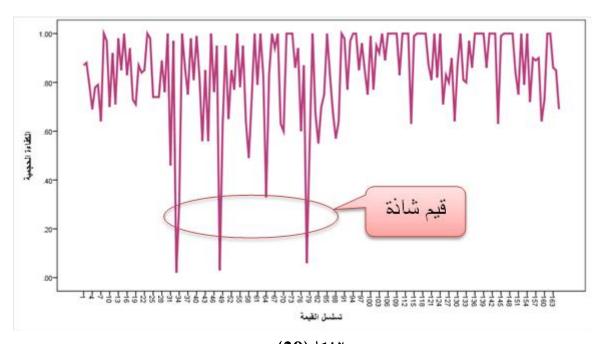
يلاحظ من الشكل (38) وبشكلٍ جلي وجود إحدى القيم المتطرفة التي يوضحها الرسم الصندوقي لبيانات المتغير:



الشكل (38)

فحص القيم الشاذة لمتغير الذكاء المالي المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

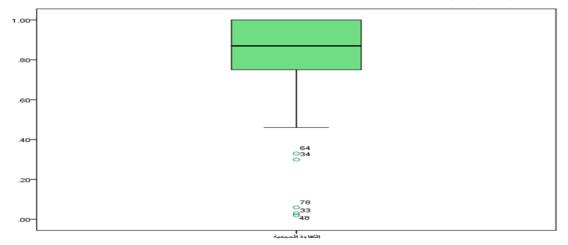
يوضح الشكل (38) وجود قيمتين شاذتين بالتسلسلين (48 و 140) تؤثران في نتيجة التحليل فيجب حذفهما من البيانات قبل التحليل لكي يكون التحليل سليماً فإنه يتوجب تهيئة البيانات بشكل سليم قبل التحليل، ولقد لوحظ وجود عدد من القيم مجتمعة قريبة من وسيط البيانات وفيها نوع من الشذوذ، ولكن ليس بالخطورة التي تصل الى حد التأثير في نتائج التحليل، ولكن يفضل حذفها للحصول على نتائج أكثر دقة. أما متغير الكفاءة الحجمية فقد كان الرسم الانتشاري له كما في الشكل (39):



الشكل(39)

الرسم البياني لمتغير الكفاءة الحجمية المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يشير الشكل (39) الى ميل عدد من القيم للشذوذ عن بقية البيانات التي سيوضحها الرسم الصندوقي التالي في الشكل(40):

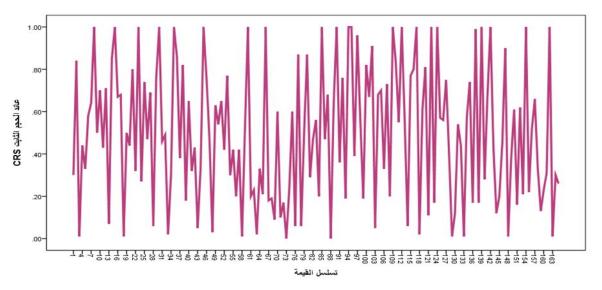


الشكل (40)

فحص القيم الشاذة لمتغير الكفاءة الحجمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يلاحظ من الشكل (40) أن القيم بالتسلسلات (33,34,48,64,78) فيها نوع من الشذوذ، ولكن ليس بالخطورة التي تصل الى حد التأثير في نتائج التحليل، لذلك يفضل حذفها للحصول على نتائج أكثر دقة، والشكل (41) يمثل الرسم الانتشاري لمتغير عائد الحجم الثابت CRS .

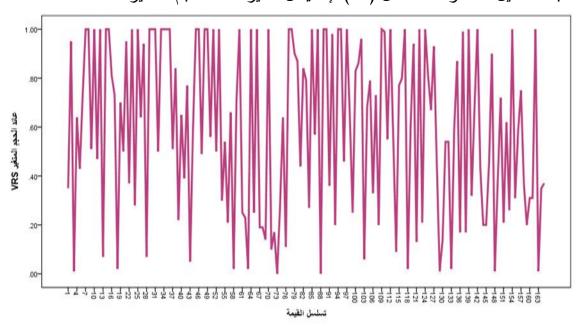


الشكل (41)

الرسم الانتشاري لمتغير عائد الحجم الثابت CRS

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

إن ما يلاحظ هو ليس هناك أي قيمة تميل الى الشذوذ، مما يعني جاهزية متغير عائد الحجم الثابت للتحليل كما هو، أما الشكل (42) فإنه يمثل متغير عائد الحجم المتغير كما



الشكل (42)

الرسم الانتشاري لمتغير عائد الحجم المتغير VRS

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ أيضاً من الشكل (42) ليس هناك أي قيمة تميل الى الشذوذ، مما يعني جاهزية متغير

عائد الحجم المتغير للتحليل كما هو:

2. اختبار التوزيع الطبيعي:

تستند على هذا الاختبار غالبية التحليلات الإحصائية، ومنها تحليلي الارتباط والانحدار المستخدمين في الدراسة الحالية، وبدونه لا يمكن اعتماد النتائج الاحصائية أو أن اعتمادها يشوبه من عدم الدقة، ويجرى هذا الاختبار لمعرفة هل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وبالإمكان إجراء هذا الاختبار بطرائق عدة منها ما يعتمد على مقياس رقمي مثل اختبار -Kolmogorov المُستخدم في دراستنا الحالية، ومنها ما يعتمد على أساليب الرسم البياني، والجدول الآتي يوضح نتائج الاختبار التي طبقت على متغيرات الدراسة (بعد حذف القيم الشاذة).

الجدول (31) الجدول (Kolmogorov-Smirnov Z test)

Pقیمة (مستوی الدلالة)	Zقیمة	اسم المتغير
0.112	1.861	القيمة السوقية (مليون)
0.164	1.118	المالي الذكاء
0.081	0.205	الحجمية الكفاءة
0.458	0.855	CRSعائد الحجم الثابت
0.069	1.624	VRSعائد الحجم المتغير

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (31) أن قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار كل المتغيرات أكبر من (0.05) وعليه تُقبل الفرضية القائلة: إنَّ المتغير يتبع التوزيع الطبيعي ولجميع متغيرات الدراسة، وهذا يدلل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه فإنه يمكن الاعتماد على جميع المتغيرات المدروسة في البحث في التحليلات الاحصائية اللاحقة وأهمها تحليلي الارتباط والانحدار.

خامساً: تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

فيما يأتي نتائج تحليل الارتباط لمعرفة قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير المعتمد (مؤشرات الكفاءة المصرفية والذكاء المالي) والمتغير المعتمد (مؤشرات الكفاءة المصرفية والذكاء المالي) والمتغير المعتمد (القيمة السوقية وقد جمعت البيانات كما في الجدول (32).

الجدول (32) معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة ومتغير القيمة السوقية

النتيجة	مستوى المعنوية	معامل الارتباط	المتغيرات
معنوي	0.001	0.52**	المالي الذكاء
معنوي	0.002	0.15*	الحجمية الكفاءة
معنوي	0.000	0.19*	CRSعاند الحجم الثابت
معنوي	0.306	0.23**	VRSعاند الحجم المتغير

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يلاحظ من الجدول (32) أعلاه أن متغير الذكاء المالي له علاقة معنوية مع متغير القيمة السوقية، وأن عائد الحجم المتغير له علاقة معنوية مع متغير القيمة السوقية، وأخيراً كانت العلاقة معنوية بين العلاقة معنوية بين عائد الحجم الثابت مع متغير القيمة السوقية، وأخيراً كانت العلاقة معنوية بين متغير الكفاءة الحجمية ومتغير القيمة السوقية.

وتم تأكيد صحة الفرضية القائلة بانه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاءة أداء مصرفي (كل من عوائد الحجم الثابت والمتغيرة والكفاءة الحجمية) مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة .

وكذلك تأكيد صحة الفرضية القائلة بانه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين والذكاء المالي مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة .

سادساً: تحليل الانحدار لمعرفة نوع العلاقة الرابطة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

أجري التحليل أولاً بالاعتماد على متغيري الذكاء المالي والكفاءة الحجمية كمتغيرين مستقلين وقد كانت نتائج التحليل مبينة، كما في جدول تحليل التباين (*) للانحدار الآتي:

الجدول (33) تحليل التباين لانحدار متغيري الذكاء المالي والكفاءة الحجمية على القيمة السوقية

مستوى المعنوية	Fقيمة المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصادر التباين
0.000	27.484	259364202151.700	518728404303.401	2	الانحدار
		9437071181.504	1368375321318.027	145	البواقي
			1887103725621.427	147	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (33) ان قيمة F المحسوبة هي (27.484) وبمقارنتها مع القيمة الجدولية لها التي تستخرج من جداول توزيع 145 ,2, 145 (F (F0.05)) المساوية لـ (3.06) نجد انها اكبر بكثير، مما يدل على معنوية كبيرة للانحدار، وهذا ما دل عليه أيضاً مستوى المعنوية الذي قَلَ عن 0.05 بشكلٍ واضح، وهذه دلالة إحصائية على أن متغيري الذكاء المالي والكفاءة الحجمية لهما تأثير معنوي في القيمة السوقية.والنموذج الذي يوضح هذه العلاقة هو النموذج الخطي التالي:

Y = 135572.811 + 0.833 X1 + 68377.592 X2V

كما أن نسبة تفسير المتغيرين المستقلين (X1,X2V) للتغيرات الحاصلة في القيمة السوقية (Y) التي يبينها معامل التحديد للنموذج كانت (28%) وهي النسبة التي تعد جيدة في مثل هذه الدراسات الدقيقة.

ويؤكد صحة الفرضية القائلة بانه يوجد تاثير معنوي ذات دلالة احصائية بين كفاءة الحجمية والذكاء المالي مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.

كما أجري تحليل الانحدار باعتماد متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم الثابت كمتغيرين مستقلين، وقد كانت نتائج التحليل مبينة كما في جدول تحليل التباين للانحدار الآتي:

الجدول (34) تحليل التباين الانحدار متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم الثابت على القيمة السوقية

مستوي	Fقيمة	متوسط المربعات	rile wall Garage	درجات	مصادر
المعنوية	المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	الحرية	التباين
0.000	36.478	315835855795.726	631671711591.453	2	الانحدار
		8658151820.896	1255432014029.974	145	البواقي
			1887103725621.427	147	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (34) ان قيمة F المحسوبة هي (36.478) وبمقارنتها مع القيمة الجدولية لها التي تستخرج من جداول توزيع 145 ,2, 145 (F (F0.05 ,2, 145)، نجد أنها أكبر بكثير، مما يدل على معنوية كبيرة للانحدار، وهذا ما دل عليه أيضاً مستوى المعنوية الذي قَلَّ عن 0.05 بشكلٍ واضح، وهذه دلالة إحصائية أيضاً على أن متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم الثابت لهما تأثير معنوي في القيمة السوقية. وأن النموذج الذي يوضح هذه العلاقة هو النموذج الخطي الآتي:

Y = 245599.048 + 0.880 X1 - 95404.45 X2CV

كما ان نسبة تفسير المتغيرين المستقلين (X1, X2CV) للتغيرات الحاصلة في القيمة السوقية (Y) التي يبينها معامل التحديد للنموذج كانت (36%)، وهي أكبر منها للنموذج الاول لذا فإن اعتماد هذا النموذج لتفسير التغيرات في القيمة السوقية يكون أفضل.

وهذا يثبت الفرضية القائلة بانه يوجد تاثير معنوي ذات دلالة احصائية بين كفاءة ذات العوائد الثابتة والذكاء المالى مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة

كما أجري تحليل الانحدار باعتماد متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم المتغير كمتغيرين مستقلين، وقد كانت نتائج التحليل كما مبينة في جدول تحليل التباين للانحدار الآتي:

الجدول (35) تحليل التباين لانحدار متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم المتغير على القيمة السوقية

مستوى	Fقيمة	11 1		درجات	مصادر
المعنوية	المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	الحرية	التباين
0.000	42.472	348561115430.067	697122230860.135	2	الانحدار
		8206768929.388	1189981494761.293	145	البواقي
			1887103725621.427	147	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (35) ان قيمة F المحسوبة هي (42.472) وبمقارنتها مع القيمة الجدولية لها التي تستخرج من جداول توزيع 145 ,2, 145 (F (F0.05)) والمساوية لـ (3.06) نجد انها اكبر بكثير، مما يدل على معنوية كبيرة للانحدار، وهذا ما دل عليه أيضاً مستوى المعنوية الذي قَلَّ عن 0.05 بشكلٍ واضح ، وهذه دلالة إحصائية أيضاً على أن متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم المتغير لهما تأثير معنوي في القيمة السوقية، والنموذج الذي يوضح هذه العلاقة هو النموذج الخطى الآتى :

Y = 261237.368 + 0.909 X1 - 106706.675 X2VV

كما ان نسبة تفسير المتغيرين المستقلين (X1, X2VV) للتغيرات الحاصلة في القيمة السوقية (Y) التي يبينها معامل التحديد للنموذج كانت (40%) وهي أكبر منها لكلا النموذجين السابقين، لذا فإن اعتماد هذا النموذج لتفسير التغيرات في القيمة السوقية يكون أفضل . نستنج إحصائياً وبدليل تحليل الانحدار أن النموذج الخطي الذي يربط بين متغيري الذكاء المالي وعائد الحجم المتغير والقيمة السوقية هو النموذج الذي سيعتمد عليه في تفسير التغييرات الحاصلة في القيمة السوقية :

Y = 261237.368 + 0.909 X1 - 106706.675 X2VV

وتم التأكيد من صحة الفرضية بانه يوجد تاثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين كفاءة ذات العوائد المتغيرة والذكاء المالي مع القيمة السوقية للاسهم للمصارف عينة الدراسة.



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1. تعد المصارف المرجعية على أنها من المصارف الكفوءة والقدوة لغيرها التي تتشابه معها في كثير من الأمور، إذ أن أساس المقارنة بين المصارف هو كفاءتها التي تعتمد على المدخلات نفسها لكنها تختلف من حيث المخرجات، وهكذا فإن المصرف يُعد مرجعاً للآخرين كون مدخلاته هي المدخلات نفسها التي تمتلكها المصارف الأخرى، لكن مخرجاته تكون أكثر منها، لذلك يتوجب على بقية المصارف الاقتداء به حتى تحقق المخرجات نفسها.
- 2. إن التذبذب في أداء المصارف وعدم استقراره سيؤدي إلى عزوف الأفراد عن التعامل معها والبحث الدائم عن المصارف التي يتميز أدائها بالاستقرار النسبي، الأمر الذي سيؤثر في بقاء هذه المصارف ضمن دائرة المنافسة مع غيرها من المصارف، والذي ربما يتسبب في توقف نشاطاتها ومن ثم افلاسها في مراحل لاحقة.
- 3. من الجانب العملي للدراسة فقد أُثبتت صحة الفرضية القائلة: إنَّ هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الذكاء المالي وبين القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك أُثبتت صحة الفرضية القائلة: إنَّ هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الكفاءة الحجمية وبين القيمة السوقية للمصارف المبحوثة. كما تم التحقق من عدم صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية ذات العوائد الثابتة ومؤشرات كفاءة الإدارة المصرفية ذات العوائد المعارف عينة الدراسة.
- 4. يبين التحليل الانحدار علاقة متغيرات الدراسة ومتغير القيمة السوقية أن متغير الذكاء المالي ومتغير عائد الحجم المتغير كان على علاقة معنوية مع متغير القيمة السوقية، ايضاً متغير الذكاء المالي وعائد الحجم الثابت كان على علاقة معنوية مع متغير القيمة السوقية. في حين كانت العلاقة معنوية بين الذكاء المالي والكفاءة الحجمية مع متغير القيمة السوقية.
- 5. بقي عدد المصارف المرجعية في العراق وأعدادها خلال المدة 2010-2014 عند مصرف مرجعي واحد (المصرف المتحد للاستثمار) خلال المدة 2010-2013، الا أنه لم يكن كذلك عام 2014.
- 6. متوسط الكفاءة الحجمية لجميع المصارف عينة الدراسة بشقيها (عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة)
 كانت قد ارتفعت خلال المدة 2015–2017.
- 7. ليس هناك مصارف من عينة الدراسة حققت متوسط كفاءة حجمية 100% خلال المدة 2020-2018 .

- 8. أظهرت مؤشرات الأداء المالي للمصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة موضوع الدراسة أن معظم المصارف كانت قد حققت عوائد حجم متزايدة خلال العامين 2015(10 مصارف) و 2016(11 مصرف)، في حين معظمها كان قد حقق عوائد حجم ثابتة خلال العام 2017 (11 مصرف).
- 9. إن متوسط الكفاءة الحجمية لجميع المصارف الخاصة بشقيها (عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة) كانت قد انخفضت خلال هذه المدة من عام 2018 إلى عام 2020، على الرغم من كونها كانت قد ارتفعت عام 2019.
- 10. يتبين أن عدد المصارف الخاصة الكفوءة عينة الدراسة بحسب أنموذج عوائد الحجم الثابتة كان قد بلغ 3 مصارف خلال المدة 2010–2020 (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي و مصرف الائتمان التجاري)، أما عدد المصارف عينة الدراسة الكفوءة بحسب أنموذج عوائد الحجم المتغيرة فكان 8 مصارف خلال هذه المدة (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي و مصرف ايلاف الإسلامي و مصرف الخليج التجاري والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الشرق الوسط للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف الائتمان التجاري) ، أما تلك التي كانت كفاءتها الحجمية تساوي 100% فقد كانت 4 مصارف (مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ومصرف كوردستان الدولي الاسلامي ومصرف الائتمان التجاري).
- 11. إن متوسط الكفاءة الحجمية الذي يشير الى مقدرة هذه المصارف على العمل في نطاقها الأمثل من خلال العلاقة بين المدخلات والمخرجات المرتبطة بعائد الحجم لجميع المصارف الخاصة بشقيها (عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة) كان قد انخفض خلال هذه المدة ، وهذا يعني أن مقدرة المصارف على العمل في نطاقها الأمثل قد انخفضت خلال هذه المدة.
- 12. توجد ثلاثة مصارف كانت قد حققت متوسط كفاءة حجمية 100% هي مصرف بغداد ومصرف ايلاف الاسلامي ومصرف المنصور للاستثمار خلال المدة 2018–2020.
- 13. بقي عدد المصارف المرجعية في العراق خلال المدة 2018-2020 عند مصرفين مرجعية، الا أن تسمياتها اختلفت في هذه الاعوام، ففي عام 2018 كانت المصارف المرجعية هي مصرف بغداد ومصرف ايلاف الاسلامي، أما عام 2019 فكانت المصارف المرجعية مصرف ايلاف الاسلامي والمصرف العراقي الاسلامي، وفي عام 2020 كانت المصارف المرجعية هي مصرف ايلاف الاسلامي والمصرف الاهلى العراقي.
- 14. أظهرت مؤشرات الأداء المالي للمصارف موضوع الدراسة أن معظم المصارف كانت قد حققت عوائد حجم سالبة خلال العامين 2018 و 2020(11 مصرف)، في حين معظمها كان قد حقق عوائد حجم ثابتة خلال العام 2019 (11 مصرف).

- 15. بعد استبعاد القيم الشاذة من بعض متغيرات الدراسة موضوع الدراسة تبين ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وأنه بالإمكان الاعتماد على المتغيرات المدروسة جميعها في الدراسة في التحليلات الاحصائية التى يأتى في مقدمتها تحليلي الارتباط والانحدار.
- 16. انخفض مستوى الذكاء المالي الإيجابي في المصارف عينة الدراسة، فبعد أن كان عدد هذه المصارف هو سبعة مصارف خلال الأعوام(2010-2013)، فقد أصبح العدد هو مصرف واحد خلال الاعوام الثلاثة التالية(2014-2016)، وبعدها أصبح العدد مساوياً للصفر في الأعوام الثلاثة التالية(2017-2016)، لكن تغير الأمر في عام 2020 ليصبح مصرف الخايج العربي هو المصرف الوحيد الذي تمتع بمستوى إيجابي من الذكاء المالي في هذا العام.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج التي توصل البحث إليها، فإنه بالإمكان تقديم بعض التوصيات إلى القائمين على المصارف العراقية المساهمة عينة الدراسة والهيئات الداعمة لها، وكما يأتي:

- 1. يتوجب على متخذي القرار العمل على تعزيز العلاقة بين الذكاء المالي وبين القيمة السوقية لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. بالإضافة الى العمل على تعزيز العلاقة بين (عوائد الحجم الثابت والمتغيرة والكفاءة الحجمية) وبين مؤشرات القيمة السوقية للمصارف عينة الدراسة.
- 2. اعادة النظر في المزيج الأمثل من خلال تحديد المدخلات والمخرجات لتحقق الكفاءة التامة. أي تزيد مخرجاته (القروض والاستثمارات) حتى تحقق مرجعية لها وصولاً الى الكفاءة.
- 3. ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات من قبل متخذي القرار التي من شأنها استقرار متوسط الكفاءة الحجمية لجميع المصارف المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشقيها (عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة).
- 4. ضرورة تنويع مصادر تمويل المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة وزيادة اعتمادها على الودائع الاستثمارية وبخاصة تلك الطويلة الأجل.
- 5. العمل على زيادة عدد المصارف الكفوءة بحسب أنموذجي عوائد الحجم الثابتة وعوائد الحجم المتغيرة وليس ثبات عددهما أو انخفاضهما.
- حث المصارف على بذل جهود أكبر من اجل الوصول الى مؤشرات كفاءة حجمية أفضل من الحالية

- 7. حث المصارف على تعزيز نقاط القوة التي ساهمت في زيادة عوائد الحجم خلال العامين 2015 و 2016 من اجل الاستفادة منها في تحسين الاعوام اللاحقة لها ضمان استمرارية تحقيق نمو فيها.
- 8. ضرورة إعادة النظر فيما يخص العلاقة بين القيمة السوقية والكفاءة الحجمية، وذلك لأن الكفاءة الحجمية التي تقيس حجم أنشطة الخدمات التي يقدمها المصرف تتناسب عكسياً مع الحجم الأمثل وإنتاجيته الفعلية.
 - 9. العمل على استنساخ تجارب المصارف الناجحة وتعميمها على المصارف المتلكئة
- 10. عمل المصارف على زيادة متوسطة الكفاءة الحجمية لتحقيق هدفها المنشود والمتمثل في تحقيق الاستغلال الامثل لمواردها المتاحة لديها.
- 11. العمل على تحفيز المودعين على ايداع امواله لدى المصارف من خلال وضع مجموعة من المحفزات التي تساهم في جذبهم وبالتالي زيادة حجم الودائع لديها. فضلاً عن العمل على تحسين الادارة الائتمانية في المصارف من اجل تقديم افضل الخدمات الائتمانية بما يعاد بالفائدة على طرفى المعاملة المصارف والمقترضين.
- 12. العمل على تعميم نتائج هذه المصارف على المصارف الأخرى من اجل الارتقاء بمستواها الخدمي.
- 13. على المصارف المرجعية التي شهدت انتعاشاً في اعمالها في فترة ما عليها أن تتخذ كل ما هو مفيد من إجراءات في البقاء على المستوى نفسه من الأداء، تماماً كما فعل مصرف ايلاف الإسلامي خلال المدة 2020-2018.
- 14. العمل على الموائمة بين العمليات التي تجريها المصارف في جانب المخرجات من حيث الآجال والحجم، وهذا الأمر يتطلب تحليل الفجوات للموجودات والمطلوبات ومدد استحقاقها، والعمل على ما من شأنه تقليل عوائد الحجم السالبة.
- 15. إن انخفاض مستوى الذكاء المالي الإيجابي في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، يستدعي منها الأخذ بكل الوسائل والسبل التي من شأنها زيادة مستوى الذكاء المالي الإيجابي فيها.

قائمة المصادر

المصادر العربية

9

المصادر الاجنبية

قائمة المصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب العربية

- 1. أبو علام، رجاء محمد (2003)، <u>التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS</u>، القاهرة دار النشر للجامعات.
- 2. سماعيل، محمد ربيع حسني (2016)، <u>الاحصاء والتحليل الاحصائي باستخدام SPSS</u>، الجزء الثاني، المنيا: دار أبو هلال للطباعة والنشر.
- 3. أوهلال، إدريس (2017)، <u>الذكاء المالي وصناعة الثروة</u>، مجموعة الأكاديميات الدولية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، المغرب.
- 4. بتال، احمد (2016)، قياس وتحليل كفاءة اداء المصارف في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات، دار النور للنشر.
- 5. بتال، احمد وخليفة، مهند ومنصور، عادل (2017)، <u>تحليل مغلف البيانات، النظرية</u> والتطبيقات، دار النور للنشر.
- 6. بيرمان ، كارن ، جو نايت ، جون كيس ، ترجمة مجهد توفيق البجيرمي ،2010، الذكاء المالي دليل للمدير لمعرفة ما تعنيه الأرقام في الحقيقة ، مكتبة العبيكان للنشر ، ط1 ، المملكة العربية السعودية.
- 7. حماد، طارق عبد العال(2008)، <u>التقييم وإعادة هيكلة الشركات</u>"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 8. الزبيدي، حمزة محمود (2019)، <u>التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل</u>، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 9. طعمة، حسن ياسين وحنوش، إيمان حسين (2009) أساليب الإحصاء التطبيقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- 10. القحطاني، سعد (2015)، <u>الإحصاء التطبيقي</u>، المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي، الرباض: معهد الإدارة.

ب. البحوث والدوريات

- 1. إبراهيم، أرشد فؤاد مجيد والراوي، عبد الخالق مطلك (2014) <u>الذكاء المالي بين جدلية</u> مؤهلات المحلل وكفاءة الأسواق المالية الناشئة الأردن نموذجاً، مجلد تنمية الرافدين، المجلد 36، العدد 115.
- 2. بتال، أحمد حسين وفضل المولى إبراهيم والصبيحي، فائز هليل(2018) قياس وتحليل أثر المؤشرات المالية على الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة 10ء المؤشرات المالية جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد 22.
- 3. بدير، أكرم سفيان مجد والشيباني، حلمي علي (2020) <u>الكفاءة النسبية لجامعة تعز باستخدام</u> <u>اسلوب تحليل مغلف البيانات DEA</u>، مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية، المجلد 5، العدد 11.
- 4. بنعبد الله، نزار ،2019، قياس كفاءة أداء المصارف التجارية السودانية اعتماداً على نظرية البيانات التطويقية(DEA(Data Envelopment Anaysis 2012–2018) ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد 14.
- 5. جاسم، عمر عبد الواحد ولفته، بيداء ستار (2020) <u>تطبيق تقنية تحليل محتوى البيانات</u> (DEA) <u>التقييم كفاءة الاداء/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب</u>، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 53.
- 6. حسن، سيدة احمد احمد (2019) قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البياناتDEA ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 2، مصر.
- 7. الحلبي، جود وكنجو، كنجو (2021) العوامل المؤثرة في القيمة السوقية الأسهم المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حماة، المجلد الرابع، العدد الثاني.
- 8. الحمداني، رافعة إبراهيم والجويجاتي، أوس فخر الدين أيوب(2007) تأثير السياسة النقدية في القيمة السوقية للأسهم والسندات حراسة تحليلية لعينة من دول الخليج العربي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 88، العدد 29.

- 9. حياوي، كلثوم عبد القادر (2017) <u>استخدام تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية</u> <u>للمستشفيات الحكومية في محافظة دهوك بالعراق 2013–2014</u>، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، الجزائر العدد 3.
- 10. الراعي، محد و تايه، شرين والحرازين، محد (2020) قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، المجلد 34، العدد7.
- 11. رشيد ، حكمت وحبيب، دلشاد، 2017، دور استراتيجيات الذكاء المالي في تحقيق ابعاد النجاح المالي (دراسة استطلاعية لاراء القيادات الإدارية في عينة من المصارف الاهلية في محافظة دهوك)، مجلة قه لاى زانست العلمية ،المجلد2،العدد5.
- 12. الروازق، عبد الزهرة سلمان و كاظم حيدر كريم و العامري عمار سليم (2020) أثر مؤهلات الذكاء المالي على التنمية الرأسمالية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 39، العدد 127.
- 13. زكي، فاطمة احمد ومحمود، وفاء عبد الفتاح (2017) <u>تطوير الاداء البحثي بالجامعات</u> العدد 27 المصرية في ضوء قياس كفاءته النسبية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 27 مكرر.
- 14. سعيد، عبد السالم لفته وحسين، احمد علي (2016) دور الكفاءة في الأداء المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 92، المجلد 22.
- 15. السعيدي، محمد بن علي، والفهدي، راشد بن سليمان ولاشين، محمد عبد الحميد (2014) متطلبات تحسين الكفاءة النسبية للأقسام الاكاديمية بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات، مجلة العلوم التربوية، العدد، 3 ج
- 16. السيد، أشرف لطفي (2017) <u>تقييم كفاءة البنوك الاسلامية في الدول العربية باستخدام</u> السلوب مغلف البيانات، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1.
- 17. الشمري، كمال كاظم جواد والجليحاوي، جهاد فيصل جهاد (2019) <u>صناديق الاستثمار</u> وانعكاسها على مؤشر القيمة السوقية للأسهم (دراسة تجربة المملكة العربية السعودية للمدة وانعكاسها على مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 27، العدد 4.

- 18. عبد الحميد، عبد العزيز شويش وحسن، سعد قيس (2019) <u>الإفصاح النوعي في المصارف التجارية وأثره على قيمة الأسهم السوقية -دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية</u>، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 48.
- 19. عبد الرسول، هند ضياء (2015) اختبار أثر العلاقة بين توزيعات الأرباح والقيمة السوقية للأسهم باستخدام بعض من أدوات التحليل المالي، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1.
- 20. عبد الصاحب، سمير (2020) قياس مخاطرة الافلاس باستخدام نسبة القيمة السوقية الله الله الفيمة الدفترية انموذج مقترح (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 42.
- 21. عبد الله، بسام احمد (2020) استخدام كلفة رأس المال مدخلا لتفسير قيمة الشركة السوقية وأدائها المالي-دراسة تحليلية لعينة من شركات الأعمال المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2010-2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 51.
- 22. عبد الله، غيث اركان ،2019، <u>تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية باستخدام</u> نموذج Modified Dupont لعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة الدنانير، العدد 16.
- 23. عكار، زينب شلال ومصطفى، عمار نزار،2020، قياس كفاءة الأداء المصرفي في عينة من المصارف الاهلية دراسة تحليلية مقارنة للفترة (2006–2015) ، مجلة الاقتصادية ، المجلد12، العدد25، جامعة البصرة.
- 24. العكيلي، صباح حسن (2021) <u>العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة</u> السوقية للمصارف ـ دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المحاقة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشر، العدد 68.
- 25. علي، عباس فاضل (2019) ادارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية-بحث تطبيقي على المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2.

- 26. العمار، رضوان وطه، لارا (2017) قياس الكفاءة النسبية للقطاع المصرفي باستخدام تحليل مغلف البيانات) DEA دراسة مقارنة بين المصارف السورية والمصارف للبنانية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 39 والعدد2.
- 27. عمير، عراك عبود (2018) قياس كفاءة أداء المصارف العراقية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 2، العدد 2.
- 28. العنيزي، وسام حسين علي (2015) قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007–2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون.
- 29. كاظم ،حسين جواد والياسين ،احمد عبد السلام ،2020، <u>محددات القيمة السوقية للاسهم</u> دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من دراسة تطبيقية لعينة من العلوم الاقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 58 ، جامعة البصرة.
- 30. كاظم، حسين جواد وإبراهيم، احمد سامي(2020) استخدام طرق القياس اللا معلمية في تحليل كفاءة المؤسسات المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية باستخدام نموذج DEA ، مجلة دراسات إدارية، المجلد 14، العدد 29.
- 31. الكعبي، علي احمد فارس واليساري هشام احمد مهدي (2020) <u>تأثير الكفاءة المصرفية</u> في تنشيط سوق العراق للاوراق المالية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة من Warith Journal of Scientific Research ، المجلد 2، المعدد 1.
- 32. الكعبي، علي أحمد فارس واليساري، هشام أحمد مهدي(2021) تقويم كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات (دراسة تحليلية لعينة من 2005 المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005 (2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد 67.
- 33. الكور، عزالدين مصطفى، الفيومي، نضال احمد (2007) أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على اداء البنوك التجارية وراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الاردنية في ادارة اعمال، المجلد 3، العدد 3.

- 34. المارونسي، هناء إبراهيم حسين(2017) <u>دور مهارات الذكاء المالي في القيمة</u> <u>الاستراتيجية-دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة دهوك</u>، مجلة Polytechnic، المجلد 7، العدد 1.
- 35. حمد، أياد طاهر وخلف، أمين زيدان(2021) دور الذكاء المالي بترشيد قرارات المستثمرين لتحقيق اهدافهم المالية/ دراسة استطلاعية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 1.
- 36. حمد، جمال هداش (2019) المؤشرات المالية وأثرها في تحقيق القيمة السوقية للمصارف العراقية دراسة تحليلية في مصرفي بغداد الاستثماري وآشور الدولي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45، الجزء 1.
- 37. حمد، سعاد عبد الفتاح مثال مرهون مبارك، رعد فاضل بابان، 2013، قياس كفاية راس المال في المصارف الاهلية دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون.
- 38. مشكور، سعود جايد وفليح، مصطفى رزاق، 2020، تاثير كفاية راس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرارية الأرباح في المصارف التجارية / بحث تطبيقي في مصرف بغداد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 52.
- 39. مشكور، سعود چايد وصادق، زهور عبد السلام(2019) العلاقة بين سياسات توزيع للأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرهما على حجم التداول "دراسة في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق"، مجلة الدنانير، العدد الخامس عشر، العراق.
- 40. المعيني، سعد سلمان عواد وزياد، هدى سلمان (2016) <u>تأثير جودة الأرباح على القيمة</u> الحقيقية للأسهم وقيمة الشركة دراسة تحليلية في عينة من الشركات الصناعية العراقية العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة التقنى، المجلد 29، العدد 1.
- 41. الوابل، سعد بن علي (2019) قياس كفاءة البنوك في القطاع المصرفي السعودي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) خلال الفترة 2013–2017، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد السادس، العدد الثاني.

ج. الرسائل والأطاريح الجامعية

- 1. بن عثمان، مفيدة (2015) قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي الرياح –ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- 2. بورقبة، شوقي (2011) <u>الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية</u>، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس –سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجاربة وعلوم التسيير.
- 3. التل، هبة عمر مجد(2015) أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم "دراسة الختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 4. حسين، عمر مجد ناصر (2014) استخدام تحليل مغلف البيانات في قياس كفاءة المؤسسات التعليمية دراسة حالة جامعة بغداد 2010–2010، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية دراسات العليا.
- 5. الحميد، ايهم محمود (2017) قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سوريا باستخدام التحليل التطويقي للبياناتDEA ، رسالة ماجستير، جامعة حماة، كلية الاقتصاد، سوريا.
- 6. الدليمي، فريح خليوي حمادي (2008) قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنست العالمية.
- 7. الديراوي، احمد سامي ابراهيم (2020) قياس كفاءة المصارف التجارية العراقية باستخدام الديراوي، احمد سامي ابراهيم (2020) قياس كفاءة المصارف التجارية العراقية باستخدام السلوب تحليل مغلف البيانات DEA للمدة 2014–2018، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد.
- 8. سركسيان، تاتول أواديس(2010) <u>العوامل المالية المحددة للأسعار السوقية لأسهم</u> الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- 9. سريح، فائز هليل ،2018، قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية في بعض المصارف العراقية الخاصة (2009–2017)، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، كلية الدراسات العليا.
- 10. السماني، محد احمد عبد الله (2015) <u>تكلفة التمويل وأثرها في الهيكل المالي والقيمة</u> السوقية للمنشأة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، السودان.
- 11. الشايع، علي بن صالح بن علي، 2008، قياس الكفاءة النسبية للجامعات السعودية. باستخدام تحليل مغلف البيانات، اطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، كلية التربية، السعودية.
- 12. شقير، معاذ محد (2019) أثر سياسة توزيع الأرباح في القيمة السوقية للشركات (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، المعهد العالى لإدارة الأعمال، سوريا.
- 13. الطويهر، سجاد طاهر خلف (2021) أثر إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم: دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2011). رسالة ماجستير، جامعة البصرة.
- 14. عبد الصادق، ابو بكر مجد(2014) تقويم كفاءة اداء المصارف السودانية في تحقيق التوازن المالي دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية دراسات العليا.
- 15. العطار، خانم نوري كاكه حمه (2019) دور نظم المعلومات التسويقية ومهارات الذكاء المالي في تحقيق نجاح الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة السليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 16. علي، محبد علي محبد (2005) إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل التعظيم القيمة)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية التجارة، جمهورية مصر العربية .
- 17. المرسومي، مروج طاهر هذال ،2017، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في اداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005–2014 (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية)، اطروحة دكتوراه، جامعة كريلاء، كلية الادارة والاقتصاد.

- 18. النعيمي، زهراء احمد محد توفيق (2014) تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية دراسة في عينة من الاسواق المصرفية العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد.
- 19. الانصاري،استبرق محمود جار الله ،2020، تحليل الكفاءة التشغيلية في ظل نموذج حد التكلفة العشوائي ودور الوسيط في القيمة السوقية للاسهم (دراسة تطبيقية عل عينة من المصارف العراقية المساهمة ، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا ، كلية دراسات عليا.

د. المؤتمرات ووجهات عالمية

- 1. آل شبيب، دريد كامل(2012) دور الذكاء المالي في المنظمات المعاصرة، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- 2. الامم المتحدة (2005) الاتجاهات الاقتصادية وإثارها سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الاقراض في بلدان مختارة اعضاء في الاسكوا، العدد 3، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.
- 3. عبد الله، عبد القادر مجد احمد وطاهر، حمد عمر مجد (2013) كفاءة البنوك التجارية العاملة بالسودان باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DEA ، جامعة الخرطوم، المؤتمر السنوى للدراسات العليا والبحث العلمي الدراسات الانسانية والتربوبة، المجلد الاول.
- 4. علي، احمد بريهي(2018) <u>المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة</u> الدولية، منشورات البنك المركزي.
- 5. المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2011) كفاءة البنوك العربية، جسر التنمية، العدد 104،
 السنة العاشرة، الكويت .
- 6. الهاشمي، ليلى عبد الكريم مجد والجبوري، جمال هداش مجد حسين (2017) مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية وأثرها على القيمة السوقية للمصارف دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق، المؤتمر العلمي الدولي الاول لجمعية ادارة الاعمال العلمية العراقية (الادارة العراق (بين الواقع والمستقبل))، جامعة كويه.

7. ياسين، محمد خضر (2014) دور مراقبي الحسابات في تقييم الاداء الاستراتيجي للمصارف، المؤتمر العلمي الثالث للديوان، ديوان الرقابة المالية الاتحادية.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A.Books

- 1. Berger N., Humphrey, B. & David, Allen (1992) <u>Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking</u>, Output Measurement in the Service Sectors(Chapter Title: Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking), University of Chicago Press,
- 2. Huikkola, Tuomas; Koulumies, Antti; Laukkanen, Ville(2017) <u>How management control systems can facilitate a firm's strategic renewal and creation of financial intelligence</u>, In: Kohtamäki M(ed.) Real-time Strategy and Business Intelligence, 53–75 Palgrave Macmillan, Cham.
- 3. Kumar, Sunil & Gulati, Rachita(2014) <u>Deregulation and Efficiency</u> <u>of Indian Banks</u>, India Studies in Business and Economics, © Springer India 2014.
- 4. Leon, Steven M.(2016) <u>Financial Intelligence for Supply Chain</u> <u>Managers, Pearson Education</u>, Inc. Old Tappan, New Jersey.
- 5. Rasmussen, Nils., Goldy, Paul S.& Solli, Per O.(2001) <u>Financial</u> <u>Business Intelligence</u>, JOHN WILEY & SONS, INC, New York.
- 6. Tan, Yong (2016) <u>Investigating the Performance of Chinese Banks:</u> <u>Efficiency and Risk Features</u>, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, UK.

B.Articles

- 1. Bandaranayake, Samangi & Jayasinghe, Prabhath(2013)<u>Factors</u>

 <u>Influencing the Efficiency of Commercial Banks in Sri Lanka</u>,

 Article, Vol. 18, Nos. 1 & 2, January June, 2013.
- 2. Dinh, Linh Hong(2019) <u>Measuring banking efficiency in Vietnam:</u> <u>parametric and nonparametric methods</u>, Banks and Bank Systems, Volume 14, Issue 1.
- 3. Eltivia, Nurafni (2013) <u>Indonesian Bank's Efficiency Under Intermediation</u>, <u>Operating and Value Added Approach</u>, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 8, Issue 1.

- 4. Jacewitz, Stefan., Kravitz, Troy & Shoukry, George (2020) **Economies of Scale in Community Banks**, Report No. 2020-06, Federal Deposit Insurance Corporation.
- 5. Kamau, Anne W(2011) <u>Intermediation Efficiency and Productivity</u> of the Banking Sector in Kenya, Interdisciplinary Journal of Research in Business Vol. 1, Issue. 9.
- 6. Abidin, Zaenal& Prabantarikso, R.Mahelan,& Wardhani, Rhisya Ayu,& Endri, Endri(2021) <u>Analysis of Bank Efficiency Between Conventional Banks and Regional Development Banks in Indonesia</u>, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 8, No.1
- 7. Aguenaou. S, Lahrech. A, Bounakaya. S(2017) <u>Analyzing Banks'</u> <u>Efficiency as a Measurement of Performance in the Moroccan Context: Application of CAMEL Framework</u>, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM), Vol: 3 Issue: 1,
- 8. Anastasia, Njo.Setiadiwiria, Oka Christian and Kunto, Yohanes Sondang(2019) <u>Difference between financial intelligence on millennials, Gen X, and baby boomers, BISMA</u>, Volume 12, Issue 1.
- 9. Athanassopoulos, Antreas D.& Giokas, Dimitris (2000) The Use of Data Envelopment Analysis in Banking Institutions: Evidence from the Commercial Bank of Greece, INFORMS Journal on Applied Analytics, Vol.30, No.2.
- 10.Beccalli, Elena.Casu, Barbara and Girardone, Claudia (2006) **Efficiency and Stock Performance in European Banking**, Journal of Business Finance & Accounting, 33(1) & (2), 245–262.
- 11.Benhayouna, Nesrin., Chairia, Ikram El Gonnounia& Lyhyaouia, Amina Abdelouahid (2013) Financial Intelligence in Prediction of Firm's Creditworthiness Risk: Evidence from Support Vector Machine Approach, Procedia Economics and Finance, Vol.5
- 12.Berger N and David, Allen(1994) "Bank Scale Economies, Mergers, Concentration, and Efficiency: The U.S. Experience," Center for Financial Institutions Working Papers 94-25, Wharton School Center for Financial Institutions, University of Pennsylvania.
- 13.Bineshian, Zahra., Makrani, Khosro Faghani & Eslami, Khadijeh(2019)

 The Role of Biased Behavior based on Economic Behavior and

 Financial Intelligence on the Process of Investment Decisions,

- International Journal of Finance and Managerial Accounting, Vol. 4, No. 13.
- 14.Fatehi, Fatemeh., Hajiha,Zohreh& Khalili araghi ,Maryam(2021) <u>The effect of Financial Intelligence on the Four Functions of Operational Managers and the Financial performance of Oil Company</u>, Palarch's Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt, 18 (4).
- 15.Gupta, Neeraj and Mahakud, Jitendra (2020) <u>Ownership, bank size,</u> <u>capitalization and bank performance: Evidence from India</u>, Cogent Economics & Finance, Volume 8, Issue1.
- 16.Hastings, Justine S.Madrian, Brigitte C. and Skimmyhorn, William L.(2013) Financial literacy, Financial Education and Economic Outcomes, Annu Rev Econom. Vol. 1;No. 5
- 17.Holik, Abdul & Mulyeni, Sri(2019) <u>Financial Awareness Among the</u> <u>Teachers</u>, Economics Development Analysis Journal, Vol. 8, No.3
- 18.Keçecioğlu, Tamer & hiçyilmaz, Muzaffer (2013) Financial Intelligence from The Human Resources Point: A Conceptual Framework, ege akademik Bakiş / Ege Academic Review, VOL.13,ISS 4.
- 19.Kedžo, Margareta Gardijan & Sjauš, Branka Tuškan(2021)<u>The</u>
 <u>Efficiency Analysis of Large Banks Using the Bootstrap and Fuzzy</u>
 <u>DEA: A Case of an Emerging Market</u>, Information, Vol 12, No. 507
- 20.MU,Ping(2020) <u>Discussion on the Ways to Improve the Financial</u>
 <u>Intelligence of Small and Micro Enterprises</u>, Journal of Physics:
 Conference Series, 1682 012074
- 21. Neves, Maria Elisabete., Proença, Catarina and Dias, António(2020)

 Bank Profitability and Efficiency in Portugal and Spain: A NonLinearity Approach, J. Risk Financial Manag. 2020, vol 13, no 284.
- 22.Omoregie, Osaretin Kayode(2019) <u>Improving Organizational</u>
 <u>Performance Using Corporate Financial Intelligence: A Conceptual and Exploratory Review</u>, Arabian J Bus Manag Review 2019, Volume 8, Issue 5.
- 23.Othman, Filzah Mohamed. Mohd-Zamil, Nor Aiza, . Abdul Rasid, Siti Zaleha., Vakilbashi, Amin& Mokhber, Mozhdeh (2016) Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking Sector, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 6, No.3

- 24.Péricoa, Ana Elisa & Santanab, Naja Brandão& Rebelattoc Daisy Aparecida do Nascimento(2016) Estimating the efficiency from Brazilian banks: a bootstrapped Data Envelopment Analysis (DEA), Production, Vol26,No.3
- 25.Qamruzzaman Md.&Jianguo,WEI(2016) <u>An Assessment of Financial</u> <u>Efficiency using Data Evolvement Analysis (DEA)-Multistage</u> <u>Approach: A Case Study of Banks in Bangladesh</u>, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 7, Issue 6 Ver. III.
- 26.Samkin, Grant., Pitu, Elizabeth & Low, Mary(2014) <u>Identifying the Financial Literacy Skills Necessary to Run a Small New Zealand Business</u>, e-Journal of Business Education & Scholarship of Teaching, Vol. 8, Iss. 1
- 27. Sharif, Taimur., Purohit, Harsh & Pillai, Rekha(2015) <u>Analysis of Factors Affecting Share Prices: The Case of Bahrain Stock Exchange</u>, International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 3.
- 28. Tannenwald, Robert(1995) <u>Differences across First District banks in</u> <u>operational efficiency</u>, New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston, issue May.
- 29.Zhaoyi, Xu & Xinyu, Cheng(2017) The Impact of Financial Intelligence on Commercial Banking from the Perspective of Transaction Cost, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 119.

C.Thesis

- 1. Anouze, Abdel Latef (2010) <u>Evaluating Productive Efficiency:</u> <u>Comparative Study of Commercial Banks in Gulf Countries, A dissertation Doctor</u>, Aston University.
- 2. Cong, Nguyen Quoc(2018) <u>Improving efficiency and productivity</u> growth of manufacturing <u>SMEs: Evidence from Vietnam</u>, A dissertation Doctor, Faculty of Business, University of Wollongong.
- 3. Itumo, Ngunyu Philip (2013) Relationship Between Efficiency and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, Master, University of Nairobi.
- 4. Kamau, Anne (2009) <u>Efficiency in the Banking Sector an Empirical investigation of Commercial Banks in Kenya</u>, A dissertation Doctor, school of Economics, University of Nairobi.

- 5. Thilakaweera, Bolanda Hewa (2016) <u>Efficiency and productivity in Sri Lanka's banking sector: Evidence from the post-conflict era</u>, A dissertation Doctor, University of Wollongong, School of Accounting, Economics and Finance.
- 6. Vaz Josue, Miguel Sapiro(2015) <u>Determinants of the returns on equity of largest Portuguese public limited companies</u>, A dissertation Doctor, UNIVERSIDADE DELISBOA,
- 7. Zhao, Leqi(2019) Relationships between Entrepreneurial Factors and the Technical Efficiency of Eastern and Non-eastern Private Manufacturing SMEs in China, A dissertation Doctor, School of Accounting, Economics and Finance, Faculty of Business, University of Wollongong.
- 8. Alsayed, Mohamed Nader (2014) <u>Economic Reform, Banks'</u> <u>Efficiency and Market Structure in Egypt</u>, DBA Thesis, Durham University.
- 9. Anwar, Mokhamad(2014) <u>Bank Efficiency and Lending Propensity</u> <u>Evidence From Commercial Banks in Indonesia</u>, A dissertation Doctor, School of Management, University of Leicester.
- 10. Asare, Kwaku Ohene(2011) Nonparametric Efficiency and Productivity Change Measurement of Banks with Corporate Social Responsibilities: The Case for Ghana, A dissertation Doctor, University of Warwick, Warwick Business School.
- 11.Chen, Yi-Kai(2001) <u>Three Essays on Bank Efficiency</u>, A dissertation Doctor, Drexel University.
- 12. Ehringer, Wolfgang & Söderström Henrik (2017) <u>Financial</u> <u>Intelligence as a Promoter of Organizational Power</u>, Master Students, Halmstad University, Halmstad, Sweden.
- 13. Frimpong, Kofi Adjei (2013) Bank Efficiency and Bank Competition Empirical Evidence from Ghana's Banking Industry, PhD Thesis, Lincoln University.
- 14.Ismail, Mahadzir(2005) <u>A Study of Efficiency and Competitive</u>

 <u>Behaviour Commercial Banks in Malaysia</u>, PhD Thesis, Cardiff Business School, University of Wales, Cardiff.
- 15.Kadang, Juliana (2018) **FACTORS Influencing Profit Efficiency of Banking in Indonesia**, Faculty of Economics and Business Doctoral Program of Economic Surabaya, Airlangga University, INDONESIA.

- 16.Kourouche, Khaled(2008) <u>Measuring Efficiency and Productivity in</u> <u>the Australian Banking Sector</u>, PhD Thesis, University of Western Sydney, Ausralia.
- 17.Maea, Samisoni Fotu(2010) <u>The Efficiency of the Commercial Banks</u> in six Pacific Island Countries, A dissertation Doctor, Massey University, School of Economics and Finance, New Zealand.
- 18.Nkabila, Daniel(2017) AN Analysis of the Efficiency of Commercial Banks in Namibia, Master of Science in Economics, the UNIVERSITY of Namibia.
- 19.Onkiso, Abinet(2010) <u>Efficiency and Productivity in U.S.</u>
 <u>Commercial Banking: A Non-Parametric Approach</u>, degree of Master, Oregon State University.
- 20.Phuong, Le Thanh (2016) <u>Technical Efficiency of the Vietnamese</u>

 <u>Banking Sector: An Empirical Analysis Encompassing Pre- and Post-WTO Entry</u>, PhD Thesis, University of Wollongong"
- 21.Qie, Ang (2016) <u>Efficiency Analysis of Chinese Banks, Master Thesis for Business Analytics And Quantitative Marketing</u>, Erasmus University Rotterdam.
- 22. Shaddady, Ali (2017) **Essays on Efficiency**, Stability, Governance, and Regulations in Financial Institutions, PhD Thesis, Brunel University London, UK.
- 23. Tyunin, Dmitry (2018) <u>Benchmarking the Operational Performance</u> of Russian banks in 2013-2017: Finding Best Practices and SOurces of Improvement, Master's Thesis, Graduate School of <u>Management</u>, St. Petersburg University.

D.Official Documents

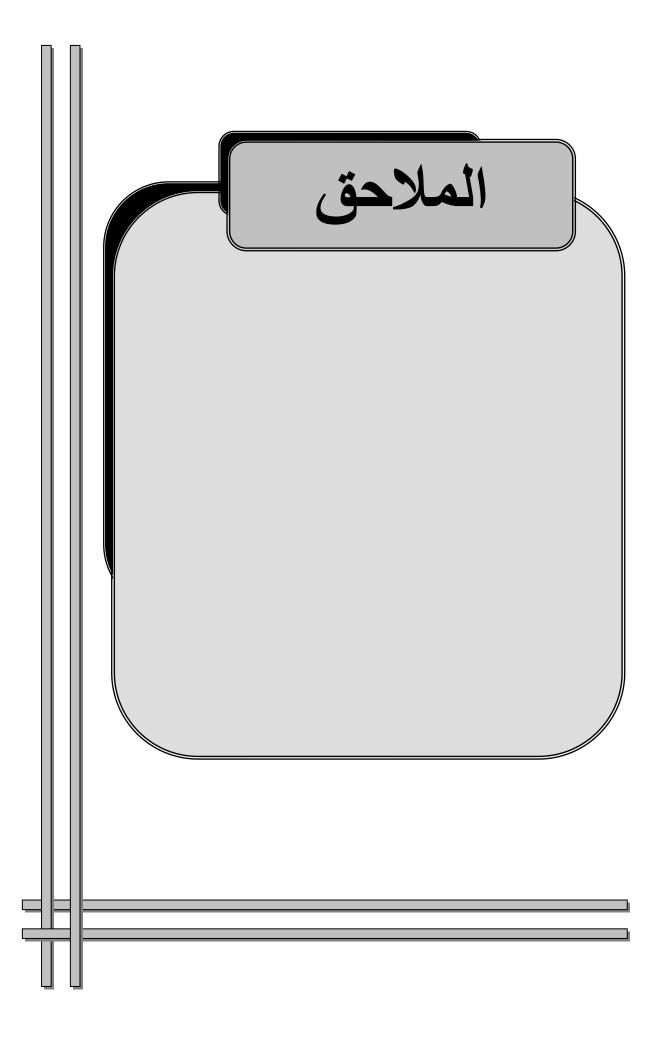
- 1. David D. W. & Paul W. W. (1995) Evaluating the efficiency of commercial bank: Does our view of what banks do matter'?, Federal Reserve Banks of Saint Louis Review, vol77, J/A.
- 2. Georgiou, Evangelia(2011) <u>Assessing output and productivity</u> growth in the banking industry, Christos C. Staikouras, Bank of Greece, MPRA Paper No. 31996, posted 04 Jul 2011.

E.Internet

1. Alber, Nader., Elmofty, Mayssa., Walied, Israa& Sami, Reda (2019)

Banking Efficiency: Concepts, Drivers, Measures, Literature and

- <u>Conceptual Model</u>, Ain Shams University, Cairo, Egypt, Available at SSRN:https://ssrn.com/abstract=3310982 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3310982.
- 2. Dijkstra, Mark Age ,2017, Economies of scale and scope in banking Effects of government intervention, corporate strategy and market power, M.A., Universiteit van Amsterdam, www.behance.net/timschippers.



الملاحق

الملحق (1) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2010

<u>ب</u> ات	المخرج	ىلات	المدخ		ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
56878941667	16372459173	66700000000	55265344331	مصرف اشور الدولي	1
129539147000	180781791000	100000000000	804688378000	مصرف بغداد	2
133588687750	359656116	6000000000	80272452103	مصرف التجاري العراقي	3
3988636700	23892237330	5000000000	55889855093	مصرف ايلاف الاسلامي	4
110162518978	35260803563	56990000000	190009726077	مصرف الخليج التجاري	5
3799306000	75774088000	75020000000	139014125000	مصرف الاستثمار العراقي	6
6223221698	15843514076	51192000000	25488086452	المصرف العراقي الإسلامي	7
8702260320	142380805852	66000000000	463327210550	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
10964194033	93217789622	100000000000	324315498690	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
8885032572	64473888761	5000000000	151794581450	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
85296267255	34713884161	75000000000	83253313091	مصرف المنصور للاستثمار	11
11546291000	35648124000	5000000000	51706265000	مصرف الاهلي العراقي	12
356742378111	13085635729	100000000000	430018107630	مصرف الائتمان التجاري	13
1205944000	31924575000	70500000000	38595640000	مصرف سومر التجاري	14
6395072000	261921037000	150000000000	268556308000	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق(2) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2011

جات	المخر	المدخلات		11	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
3767453751	43931667077	667000000000	69752505896	مصرف اشور الدولي	1
185465080000	145657941000	112900000000	699368971000	مصرف بغداد	2
115410232363	829146550	100000000000	83430122075	مصرف التجاري العراقي	3
3988636700	68353417566	100000000000	147229748321	مصرف ايلاف الإسلامي	4
129604956002	67135089722	103950000000	216937195119	مصرف الخليج التجاري	5
3232010000	116160555000	100000000000	187225119000	مصرف الاستثمار العراقي	6
6373221000	46958990000	102384000000	190311486000	المصرف العراقي الإسلامي	7
5257699027	188852690664	100000000000	505117764165	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
6022021990	61897525455	150000000000	347610043058	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
6298207206	82557864856	75000000000	156589970123	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
101688673717	65702636597	100000000000	156178767186	مصرف المنصور للاستثمار	11
16335759000	49054318000	100000000000	75720087000	مصرف الاهلي العراقي	12
226294788000	9633019000	100000000000	261062827000	مصرف الائتمان التجاري	13
705944000	36782903000	100000000000	51778454000	مصرف سومر التجاري	14
10786505000	280013581000	200000000000	299377982000	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق(3) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2012

ِ ج ات	المخر	ىلات	المدخ	11	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
112607532751	50698010598	150000000000	71552547499	مصرف اشور الدولي	1
239128048000	137255287000	175000000000	1046719009000	مصرف بغداد	2
127962889280	2311016973	100000000000	112077660164	مصرف التجاري العراقي	3
4088636700	47068600070	100000000000	122962716573	مصرف ايلاف الإسلامي	4
17944848065	167382152208	103950000000	260779664078	مصرف الخليج التجاري	5
3385370000	136138982000	100000000000	193308065000	مصرف الاستثمار العراقي	6
29537482000	89734023000	152000000000	173067361000	المصرف العراقي الإسلامي	7
43487581000	197335847190	150000000000	615784212672	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
7559830125	86106981015	30000000000	574717192617	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
17674114246	202276225660	202000000000	242406948560	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
232616483500	67356229597	236000000000	136083176133	مصرف المنصور للاستثمار	11
1943512000	67493270000	100000000000	154837515000	مصرف الاهلي العراقي	12
359114788000	7319921000	100000000000	354914757000	مصرف الائتمان التجاري	13
1510011000	54014488000	151000000000	104957333000	مصرف سومر التجاري	14
14397131000	383970401000	250000000000	246693418000	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق (4) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2013

جات	المخر	بلات	المدخ		ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصر ف	J
12607532751	96974401724	210000000000	83163935254	مصرف اشور الدولي	1
410177510000	208184136000	250000000000	1393584250000	مصرف بغداد	2
112852275410	3956341543	150000000000	96691418365	مصرف التجاري العراقي	3
4088636638	109462561859	152000000000	112273675316	مصرف ايلاف الإسلامي	4
64783630176	241019661711	250000000000	417143122798	مصرف الخليج التجاري	5
4250028000	179509967000	155000000000	283287759000	مصرف الاستثمار العراقي	6
42133278000	126369844000	202000000000	196173980000	المصرف العراقي الإسلامي	7
19065496297	206777862361	150000000000	551856183588	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
8149594809	162232455190	30000000000	563952712585	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
14937376579	153389710736	202000000000	269410391227	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
474860575980	89654754667	250000000000	485305552220	مصرف المنصور للاستثمار	11
32785606334	115537922145	152000000000	360328792951	مصرف الاهلي العراقي	12
391570000000	2472434000	150000000000	380529864000	مصرف الائتمان التجاري	13
1510011000	83700865000	187300000000	105254247000	مصرف سومر التجاري	14
14103316000	537759713000	30000000000	349519977000	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق (5) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2014

جات	المخر	ىلات	المدخ	11	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصر ف	J
4923191000	85073521000	250000000000	109506824000	مصرف اشور الدولي	1
455021749000	226699673000	250000000000	1491599288000	مصرف بغداد	2
280262998377	7154494691	250000000000	121063102166	مصرف التجاري العراقي	3
1088636638	114096625342	152000000000	88774020600	مصرف ايلاف الإسلامي	4
77925472377	245481725026	300000000000	455212133539	مصرف الخليج التجاري	5
3790438000	990603978000	250000000000	256735897000	مصرف الاستثمار العراقي	6
38740727000	128078074000	250000000000	183006837000	المصرف العراقي الإسلامي	7
26859775228	187865081586	250000000000	358117941092	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
12984967468	142798557774	400000000000	517064063004	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
5578796579	165153756075	202000000000	71464617712	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
486806857554	102037870463	250000000000	568324668719	مصرف المنصور للاستثمار	11
14672757272	165327058647	250000000000	338268095253	مصرف الاهلي العراقي	12
408720000000	1227300000	250000000000	311749827000	مصرف الائتمان التجاري	13
1510012000	125114175000	250000000000	135693684000	مصرف سومر التجاري	14
10794260000	429452619947	30000000000	186156224510	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق(6) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2015

جات	المخر	بلات بالات	المدخ	11	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
12787542000	12373668000	250000000000	120776425000	مصرف اشور الدولي	1
258837884000	235718858000	250000000000	897310898000	مصرف بغداد	2
231149923325	9101997145	250000000000	90506262034	مصرف التجاري العراقي	3
485648278	132847573403	250000000000	188932067939	مصرف ايلاف الإسلامي	4
167113347120	280470597242	30000000000	409220684788	مصرف الخليج التجاري	5
16932319000	79123794000	250000000000	260109047000	مصرف الاستثمار العراقي	6
44515300000	123883836000	250000000000	187271605000	المصرف العراقي الإسلامي	7
42573025969	149924804832	250000000000	331665994322	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
12856163473	87570124224	400000000000	428320892858	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
5328796579	156906813787	252000000000	86496968867	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
698695188392	128006827441	250000000000	753373271331	مصرف المنصور للاستثمار	11
2542082924	184042463507	250000000000	267565700038	مصرف الاهلي العراقي	12
306640000000	67076000	250000000000	162043183000	مصرف الائتمان التجاري	13
2260537000	103162176000	250000000000	92153819000	مصرف سومر التجاري	14
4584434204	324228812054	30000000000	228902501601	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق (7) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2016

جات	المخر	بلات بالات	المدخ	11	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
2566000000	52934210000	250000000000	94829661000	مصرف اشور الدولي	1
700000000	147141899000	250000000000	790048306000	مصرف بغداد	2
291319000000	29244571000	250000000000	117737848000	مصرف التجاري العراقي	3
449767000	144031848000	250000000000	64829412000	مصرف ايلاف الإسلامي	4
149412677203	233815905036	30000000000	427200844364	مصرف الخليج التجاري	5
16982722000	69774185000	250000000000	254003297000	مصرف الاستثمار العراقي	6
10164655000	150798313000	250000000000	141221593000	المصرف العراقي الإسلامي	7
42802000000	99115761000	250000000000	251838721000	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	8
14360309000	49262201000	400000000000	272588245000	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
5308425192	122687851836	252000000000	91856988609	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
38306796404	129972306535	250000000000	781009823192	مصرف المنصور للاستثمار	11
2527679000	144071384000	250000000000	149121176000	مصرف الاهلي العراقي	12
421680000000	8489820000	250000000000	179282330000	مصرف الائتمان التجاري	13
1369642000	97552836000	250000000000	67663355000	مصرف سومر التجاري	14
6741457003	127790769968	30000000000	139124696718	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق(8) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2017

جات	المخر	ىلات	المدخ	11	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
2614000000	47780635000	250000000000	75771565000	مصرف اشور الدولي	1
93864482000	120058475000	250000000000	705572892000	مصرف بغداد	2
317371000000	30932322000	250000000000	134225248000	مصرف التجاري العراقي	3
455147000	141301317000	250000000000	70884442000	مصرف ايلاف الإسلامي	4
90155670815	163529516705	30000000000	265803562818	مصرف الخليج التجاري	5
23739889000	90052274051	250000000000	238583932000	مصرف الاستثمار العراقي	6
8101635000	156409405000	250000000000	115751406000	المصرف العراقي الإسلامي	7
36364000000	91972738000	250000000000	324513571000	مصرف الشرق الوسطللاستثمار	8
12745271000	15341077000	400000000000	320684386000	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
5061425192	117109231246	252000000000	100690238687	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
306716266731	131349189215	250000000000	977535904819	مصرف المنصور للاستثمار	11
2548973000	164684688000	250000000000	184728884000	مصرف الاهلي العراقي	12
315660000000	2564007000	250000000000	144170024000	مصرف الائتمان التجاري	13
1769989000	89944463000	250000000000	89771184000	مصرف سومر التجاري	14
4187782000	142467131064	30000000000	103903709809	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق(9) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2018

جات	المخر	بلات	المدخ	e til	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
2661000000	20655360000	250000000000	177355000000	مصرف اشور الدولي	1
91059609000	252136914000	250000000000	782173539000	مصرف بغداد	2
267872000000	31024075000	250000000000	134549823000	مصرف التجاري العراقي	3
19933248000	140795587000	250000000000	85227687000	مصرف ايلاف الإسلامي	4
75034999948	133133254294	30000000000	232934933496	مصرف الخليج التجاري	5
25935410000	111215999116	250000000000	238583932000	مصرف الاستثمار العراقي	6
13858262000	142694451000	250000000000	162344515000	المصرف العراقي الإسلامي	7
36405000000	87440855000	250000000000	429184675000	مصرف الشرق الوسطللاستثمار	8
13712349000	2191903000	400000000000	549227848000	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
5200862876	20399663076	252000000000	116474270173	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
152994452152	135256227667	250000000000	1215193984811	مصرف المنصور للاستثمار	11
2587918000	85244630000	250000000000	189794078000	مصرف الاهلي العراقي	12
81369999000	2294609000	250000000000	162266285000	مصرف الائتمان التجاري	13
2559427000	75426665000	250000000000	80745035000	مصرف سومر التجاري	14
3450397000	207545406859	300000000000	703269624685	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق(10) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2019

جات	المخر	ىلات	المدخ	11	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
2695000000	32932562000	250000000000	139173000000	مصرف اشور الدولي	1
102400000000	211679423000	250000000000	801174857000	مصرف بغداد	2
190137000000	32150594000	250000000000	146612889000	مصرف التجاري العراقي	3
19805100000	174703053000	250000000000	49582947000	مصرف ايلاف الإسلامي	4
68920681047	64313575686	30000000000	201579972579	مصرف الخليج التجاري	5
4420423000	136474229221	250000000000	210962480000	مصرف الاستثمار العراقي	6
23838127000	212872404000	250000000000	281968916000	المصرف العراقي الإسلامي	7
36405000000	89840303000	250000000000	271009546000	مصرف الشرق الوسطللاستثمار	8
41660682000	41660682000	400000000000	555606411000	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
5200898872	37477607132	252000000000	118624050723	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
95235870091	96034883599	250000000000	1130942290815	مصرف المنصور للاستثمار	11
38184340000	186152350000	250000000000	250548236000	مصرف الاهلي العراقي	12
59170000000	2294609000	250000000000	208358810000	مصرف الائتمان التجاري	13
1729216000	67288301000	250000000000	62691922000	مصرف سومر النجاري	14
3253064000	127835727000	30000000000	69438830000	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق (11) بيانات المدخلات والمخرجات للمصارف لعام 2020

جات	المخر	ت	المدخلا	11 1	ت
الاستثمارات	القروض	راس المال	الودائع	اسم المصرف	J
2895797000	31350004000	250000000000	113093263000	مصرف اشور الدولي	1
168593729000	191580010000	250000000000	1073372066000	مصرف بغداد	2
187346000000	43386710000	250000000000	146612889000	مصرف التجاري العراقي	3
20998647000	101694746000	250000000000	24974778000	مصرف ايلاف الاسلامي	4
68920681047	56515657658	30000000000	180767475870	مصرف الخليج التجاري	5
4394810000	132210850483	250000000000	269018347254	مصرف الاستثمار العراقي	6
39950311000	162433784000	250000000000	245026332000	المصرف العراقي الإسلامي	7
38068000000	83942157000	250000000000	266143930000	مصرف الشرق الوسطللاستثمار	8
60140527000	60140527000	400000000000	636070313000	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	9
6099995209	43917497320	252000000000	101140081049	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	10
20041208353	95765158974	250000000000	952385779228	مصرف المنصور للاستثمار	11
72195505000	308865933000	250000000000	419058540000	مصرف الاهلي العراقي	12
889474000	2294609000	250000000000	217501732000	مصرف الائتمان التجاري	13
2518395000	40876605000	250000000000	54593890000	مصرف سومر التجاري	14
2582212000	62998500000	30000000000	152234248000	مصرف المتحد للاستثمار	15

الملحق(12) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2010

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				رقابة + التنظيم	الر		انتاج المال	انتاج القيمة
ű	اسم المصرف	كلسب مئوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.44	14450	7089	21539	0.237	0.41	0.02	0.09	0.55	7259	-17876
2	مصرف بغداد	1.02	33534	22225	55759	0.26	0.6	0.08	0.12	0.25	13669	60200
3	مصرف التجاري العراقي	0.04	1269	14153	15422	0.2	0.21	0.02	0.14	5.77	13266	-11160
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.92	30510	5409	35919	0.06	0.7	0.38	0.19	0.2	12305	-52076
5	مصرف الخليج التجاري	0.37	12210	20090	32300	0.71	0.28	0.15	0.1	0.4916	6162	-12253
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.35	11598	10509	22107	0.09	0.61	0.11	0.1	0.49	8902	-41260
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.02	513	1979	2492	0.17	0.59	0.12	0.001	1.65	99	-10751
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.49	16075	26480	42555	1.01	0.59	0.06	0.1	0.33	8627	-11484
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	0.66	21721	9154	30875	0.07	0.72	0.05	0.07	1.66	9088	10000
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.37	12349	4888	17237	0.7	0.43	0.37	0.16	0.65	10224	-9900
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.24	7927	4672	12599	0.31	0.26	0.06	0.04	1.02	3671	20325
12	مصرف الاهلي العراقي	0.05	1524	5418	6942	0.27	0.47	0.07	0.02	1.24	1142	-12400
13	مصرف الائتمان التجاري	0.34	11385	17177	28562	0.03	0.49	0.01	0.06	2.18	8181	109900
14	مصرف سومر التجاري	0.16	5187	4432	9619	0.07	0.46	0.06	0.01	1.96	489	-19400
15	مصرف المتحد للاستثمار	1.79	59177	13793	72970	0.4	0.41	0.06	0.18	0.2	33309	79500

الملحق(13) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2011

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				رقابة + التنظيم	الر		انتاج المال	انتاج القيمة
ű	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولمي	0.46	15334	10122	25456	0.21	0.61	0.04	0.09	0.35	7906	-18542
2	مصرف بغداد	0.68	22516	27759	50275	0.37	0.52	0.12	0.15	0.37	20958	252892
3	مصرف التجاري العراقي	0.14	4704	6853	11557	0.2	0.21	0.01	0.05	1.62	7181	-9200
4	مصرف ايلاف الاسلامي	1.52	50234	5983	56217	0.04	0.63	0.12	0.17	0.18	20968	-112900
5	مصرف الخليج التجاري	0.25	8219	17546	25765	0.62	0.27	0.08	0.1	0.6022	11632	-13514
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.36	12008	12989	24997	0.07	0.48	0.1	0.08	0.63	9918	-22100
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.40	13208	4310	17518	0.33	0.71	0.04	0.1	0.33	11735	-11263
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.76	25050	29605	54655	1.3	0.55	0.05	0.13	0.49	18453	54100
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	1.34	44252	15273	59525	0.08	0.76	0.13	0.12	0.65	24033	169050
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.39	12954	6839	19793	0.7	0.46	0.04	0.12	0.7	10673	11400
11	مصرف المنصور لملاستثمار	0.46	15239	7176	22415	0.31	0.35	0.06	0.07	1.02	7912	19500
12	مصرف الاهلي العراقي	0.11	3476	8675	12151	0.23	0.6	0.07	0.02	1.96	2495	-20400
13	مصرف الائتمان التجاري	0.67	22178	31365	53543	0.04	0.75	0.001	0.15	2.5	15733	208000
14	مصرف سومر التجاري	0.20	6516	6496	13012	0.08	0.38	0.03	0.002	2.05	251	-24000
15	مصرف المتحد للاستثمار	2.20	72523	17033	89556	0.34	0.21	0.72	0.17	0.22	43459	290000

الملحق(14) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2012

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				رقابة + التنظيم	الر		انتاج المال	انتاج القيمة
ن	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نمبة الميولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نمبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.71	23481	10702	34183	0.18	0.31	0.04	0.09	0.66	16623	-31050
2	مصرف بغداد	0.73	24039	29870	53909	0.33	0.62	0.12	0.12	0.55	25099	108500
3	مصرف التجاري العراقى	0.41	13448	7855	21303	0.25	0.47	0.04	0.09	4.14	13217	-16200
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.86	28374	6731	35105	0.04	0.63	0.05	0.08	0.38	10746	-45400
5	مصرف الخليج التجاري	0.63	20720	19905	40625	0.42	0.38	0.03	0.2	0.5149	30857	-37423
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.39	12903	16901	29804	0.09	0.42	0.07	0.02	0.77	1383	-17600
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.81	26719	8663	35382	0.11	0.56	0.02	0.13	0.34	22453	11400
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.94	30936	32010	62946	1.29	0.57	0.05	0.13	0.53	24282	31200
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	1.82	60041	15104	75145	0.43	0.87	0.13	0.09	0.92	34047	240000
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.62	20553	5898	26451	1.03	0.43	0.03	0.07	1.2	16261	-50702
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.61	20247	5587	25834	0.23	0.23	0.08	0.05	2.44	11637	39884
12	مصرف الاهلي العراقي	0.49	16230	11231	27461	0.13	0.75	0.06	0.1	1.33	15415	-70700
13	مصرف الائتمان التجاري	0.50	16605	29249	45854	0.36	0.51	0.0006	0.13	3.14	22947	59500
14	مصرف سومر التجاري	0.59	19501	15369	34870	0.35	0.55	0.02	0.01	2.07	1194	-4530
15	مصرف المتحد للاستثمار	2.73	90329	34946	125275	0.11	0.31	0.1	0.17	0.21	52818	150000

الملحق(15) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2013

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				رقابة + التنظيم	ال		انتاج المال	انتاج القيمة
g	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نمبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولمي	0.73	24078	11462	35540	0.145	0.61	0.06	0.06	1.03	15756	-75600
2	مصرف بغداد	1.38	45732	50316	96048	0.3	0.57	0.08	0.11	0.59	32066	223550
3	مصرف التجاري العراقي	0.47	15548	10306	25854	0.21	0.57	0.02	0.05	489.7	8877	-58650
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.74	24314	7909	32223	0.04	0.44	0.04	0.05	0.38	7766	-56240
5	مصرف الخليج التجاري	1.96	64823	32555	97378	0.68	0.47	0.03	0.16	0.7834	47452	-17500
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.96	31688	20659	52347	0.19	0.44	0.05	0.14	0.63	26802	-35960
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.79	26066	10483	36549	0.16	0.53	0.02	0.03	0.47	27710	-28464
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	1.20	39528	33897	73425	0.52	0.55	0.05	0.1	0.74	20876	37200
9	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي	1.88	62008	14953	76961	0.36	0.79	0.09	0.09	1.22	36366	248700
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	1.43	47362	11868	59230	0.98	0.57	0.06	0.15	1.36	38689	-85446
11	مصرف المنصور للاستثمار	1.18	38944	6409	45353	0.19	0.27	0.07	0.09	2.23	25278	155000
12	مصرف الاهلي العراقي	0.34	11306	19823	31129	0.31	0.71	0.06	0.08	1.04	13947	-43928
13	مصرف الانتمان التجاري	0.49	16119	26393	42512	0.23	0.33	0.13	0.06	2.86	11532	164400
14	مصرف سومر التجاري	1.14	37568	30400	67968	0.12	0.6	0.02	0.01	1.85	1332	-9050
15	مصرف المتحد للاستثمار	2.12	69900	27385	97285	0.23	0.15	0.09	0.09	0.31	30139	15000

الملحق (16) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2014

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				رقابة + التنظيم	الر		انتاج المال	انتاج القيمة
ن	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الائتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.88	29210	9398	38608	0.07	0.62	0.21	0.035	1.4	9655	-36750
2	مصرف بغداد	1.80	59383	61806	121189	0.14	0.54	0.07	0.1	0.58	27781	95000
3	مصرف التجاري العراقى	0.26	8728	8294	17022	0.71	0.3	0.01	0.05	7.604	9215	-119500
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.41	13470	9728	23198	0.13	0.42	0.03	0.03	0.51	5703	-67944
5	مصرف الخليج التجاري	2.54	83930	49320	133250	0.55	0.78	0.03	0.1	0.738	36147	-78000
6	مصرف الاستثمار العراقي	1.20	39615	22714	62329	0.22	0.64	0.1	0.1	0.93	28877	-33750
7	المصرف العراقي الاسلامي	1.14	37731	14834	52565	0.18	0.55	0.05	0.03	0.7	6630	-26250
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.56	18609	35941	54550	0.52	0.51	0.06	0.01	1.09	3606	-157000
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	2.16	71455	20839	92294	0.1	0.8	0.12	0.08	2.07	37730	296000
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.08	2557	8790	11347	0.88	0.26	0.08	0.01	1.49	-571	-115544
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.90	29628	9984	39612	0.18	0.31	0.1	0.06	2.11	16909	-71750
12	مصرف الاهلي العراقي	0.60	19972	15428	35400	0.21	0.66	0.12	0.03	1.12	6947	-38500
13	مصرف الانتمان التجاري	0.64	21107	15350	36457	0.12	0.32	0.13	0.05	2.86	13443	-27750
14	مصرف سومر التجاري	0.43	14208	8745	22953	0.25	0.59	0.03	0.01	1.86	1970	-10000
15	مصرف المتحد للاستثمار	0.85	27930	51131	79061	0.46	0.06	0.12	0.07	0.51	21636	-85800

الملحق (17) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2015

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				قابة + التنظيم	الر		انتاج المال	انتاج القيمة
ij	اسم المصرف	كفىب مئوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نمبة التظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.59	19400	16290	35690	0.28	0.75	0.39	0.05	1.18	10785	-162750
2	مصرف بغداد	1.25	41321	40087	81408	0.25	0.56	0.12	0.02	0.86	5717	30750
3	مصرف التجاري العراقى	0.26	8485	8525	17010	0.77	0.35	0.03	0.03	5.36	7245	-172000
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.27	9076	12306	21382	0.28	0.58	0.03	0.0013	0.68	330	-159250
5	مصرف الخليج التجاري	2.00	66175	52965	119140	0.28	0.3	0.05	0.03	0.75	9396	-168600
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.64	21002	21681	42683	0.51	0.69	0.13	0.06	1.52	17499	-109500
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.98	32480	18458	50938	0.23	0.54	0.07	0.03	0.84	7684	-144500
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.56	18596	39254	57850	0.84	0.52	0.07	0.004	1.04	1232	-149500
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	2.38	78616	13914	92530	0.28	0.85	0.26	0.08	3.03	42376	73600
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	-0.01	-436	7284	6848	0.41	0.37	0.1	-0.002	1.2	3522	368650
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.93	30754	13117	43871	0.33	0.3	0.14	0.07	1.91	20006	-71250
12	مصرف الاهلي العراقي	0.04	1172	25629	26801	0.4	0.62	0.13	0.01	1.17	2207	-126750
13	مصرف الائتمان التجاري	-0.30	-9876	12213	2337	0.73	0.48	0.02	0.04	3.02	11639	-154250
14	مصرف سومر التجاري	0.35	11447	4421	15868	0.45	0.56	0.03	0.01	2.17	3613	-145000
15	مصرف المتحد للاستثمار	1.95	64465	30463	94928	0.57	0.17	0.12	0.06	0.3	19831	-210600

الملحق(18) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2016

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				رقابة + التنظيم	ال		انتاج المال	انتاج القيمة
ن	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.33	10802	26127	36929	0.26	0.89	0.49	0.06	0.52	14742	-167750
2	مصرف بغداد	1.77	58484	32282	90766	0.22	0.45	0.16	0.07	0.86	20245	-55250
3	مصرف التجاري العراقي	0.28	9158	8879	18037	0.74	0.28	0.04	0.03	7.288	7578	-162000
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.30	10045	12095	22140	0.16	0.49	0.02	0.02	0.69	42829	16850
5	مصرف الخليج التجاري	0.47	15400	53830	69230	0.12	0.38	0.05	0.02	0.89	5871	-324000
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.24	7986	17777	25763	0.51	0.74	0.17	0.04	1.3	10179	-139750
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.37	12219	11656	23875	0.23	0.6	0.07	0.03	1.12	6958	-212500
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.40	13305	36550	49855	0.79	0.52	0.08	0.04	1.01	11750	-164500
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	2.71	89565	18826	108391	0.13	0.92	0.48	0.08	4.54	47130	-51200
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.13	4214	4814	9028	0.57	0.4	0.09	0.01	1.42	3522	-124230
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.78	25777	8543	34320	0.59	0.82	0.13	0.05	2.26	14391	-40000
12	مصرف الاهلي العراقي	0.74	24397	18069	42466	81%-	0.64	0.15	0.08	1.03	23502	-185250
13	مصرف الائتمان التجاري	-0.41	-13504	14983	1479	0.5	0.16	0.19	0.02	3.74	4976	-119250
14	مصرف سومر التجاري	0.38	12459	5089	17548	0.4	0.61	0.04	0.01	2.43	3760	-42250
15	مصرف المتحد للاستثمار	0.84	27809	34745	62554	0.39	0.1	0.18	0.002	0.33	836	-229800

الملحق (19) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2017

		صافي الدخل المخطط		التخطيط			•	رقابة + التنظيم	ال		انتاج المال	انتاج القيمة
Ú	اسم المصرف	كلمب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.21	6814	15061	21875	1.3	0.88	0.58	0.05	1.16	13499	-191250
2	مصرف بغداد	0.98	32273	30871	63144	0.25	0.46	0.25	0.02	1.03	6122	-113750
3	مصرف التجاري العراقي	0.57	18962	12706	31668	0.74	0.27	0.03	0.03	5.941	10050	-169250
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.18	5785	16957	22742	0.06	0.5	0.03	0.01	0.87	2002	-186500
5	مصرف الخليج التجاري	0.30	10034	58844	68878	0.09	0.37	0.08	0.01	1.31	4230	-204000
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.03	953	18612	19565	0.6	0.67	0.15	0.01	1.39	3996	-178000
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.39	12818	11748	24566	0.89	0.62	0.1	0.03	1.29	7088	-142750
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.31	10176	34990	45166	1.29	0.56	0.1	-0.2	1.33	-581	-173750
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	2.38	78497	17666	96163	0.47	0.94	0.18	0.07	4.08	41495	-84800
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.18	5853	5403	11256	0.6	0.41	0.09	0.02	1.62	4895	-184830
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.16	5398	9001	14399	0.38	0.64	0.13	0.05	2.06	14834	-107500
12	مصرف الاهلي العراقي	0.06	1841	33471	35312	0.43	0.66	0.2	0.01	1.07	2965	-168250
13	مصرف الانتمان التجاري	0.29	9719	10517	20236	0.66	0.34	0.07	0.02	3.99	6707	-145500
14	مصرف سومر التجاري	0.32	10492	8729	19221	0.18	0.67	0.04	0.001	2.63	400	-42500
15	مصرف المتحد للاستثمار	0.08	2566	31417	33983	0.32	0.11	0.19	-0.01	0.36	-4265	-288700

الملحق (20) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2018

		صافي الدخل المخطط		التخطيط			•	رقابة + التنظيم	ال		انتاج المال	انتاج القيمة
ú	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة (مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.13	4432	14115	18547	0.93	0.91	0.41	0.02	2.76	4735	-211000
2	مصرف بغداد	0.63	20844	21810	42654	0.38	0.71	0.19	0.02	1.27	4152	-194250
3	مصرف التجاري العراقى	0.21	6921	8897	15818	0.69	0.35	0.03	0.04	6.576	10864	-166500
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.08	2708	15210	17918	0.13	0.48	0.08	0.003	0.62	672	-201000
5	مصرف الخليج التجاري	-0.45	-14738	58844	44106	0.2	0.43	0.1	0.0018	1.31	591	255600
6	مصرف الاستثمار العراقي	-0.07	-2407	14811	12404	0.67	0.58	0.13	0.01	1.22	339	-213000
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.13	4332	8631	12963	0.35	0.63	0.16	0.02	1.18	5040	-162500
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.15	4960	30770	35730	1.43	0.59	0.11	-0.008	1.1	-2295	-235000
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	0.87	28695	15504	44199	0.8	0.96	0.02	0.01	4.3	7117	-179400
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.10	3171	7219	10390	1.11	0.4	0.28	0.01	1.38	2584	-225482
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.41	13435	5476	18911	0.7	0.8	0.09	0.07	2.05	21164	-139750
12	مصرف الاهلي العراقي	-0.23	-7650	20857	13207	1.8	0.72	0.15	-0.03	0.83	-7192	-172750
13	مصرف الائتمان التجاري	0.24	7788	11774	19562	0.38	0.83	0.01	0.02	3.7	5598	-213500
14	مصرف سومر التجاري	0.20	6508	4347	10855	0.7	0.73	0.03	0.003	3.09	913	-43500
15	مصرف المتحد للاستثمار	-0.58	-19198	44067	24869	0.35	0.02	0.21	-0.03	0.37	-10494	-276600

الملحق (21) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2019

		صافي الدخل المخطط		التخطيط				رقابة + التنظيم	الد		انتاج المال	انتاج القيمة
ú	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نسبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	0.13	4427	13040	17467	0.8	0.91	0.41	0.02	2.71	6049	-207250
2	مصرف بغداد	0.79	25997	20430	46427	0.5	0.61	0.21	0.03	0.64	7299	-198750
3	مصرف التجاري العراقي	0.20	6717	12615	19332	1	0.53	0.03	0.02	5.292	6554	-157250
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.08	2768	10688	13456	0.1	0.3	0.06	0.004	1.07	963	-213750
5	مصرف الخليج التجاري	-0.39	-12811	41794	28983	0.3	0.47	0.12	-0.01	148	-3931	113400
6	مصرف الاستثمار العراقي	-0.07	-2245	12825	10580	0.36	0.57	0.28	0.0006	1.02	17	-193250
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.56	18500	16500	35000	0.27	0.61	0.12	0.04	0.62	11933	-172250
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.12	4035	30295	34330	1.3	0.49	0.11	0.01	1.11	2838	-233000
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	0.69	22698	19427	42125	0.43	0.93	0.08	0.003	4.3	1895	-179600
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.12	4111	4973	9084	0.45	0.4	0.3	0.01	1.23	3419	-288007
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.08	2748	8717	11465	1.39	0.83	0.11	0.03	2.09	8278	-112500
12	مصرف الاهلي العراقي	0.25	8129	24619	32748	3.94	0.57	0.1	0.04	0.59	9164	-104250
13	مصرف الائتمان التجاري	-0.28	-9094	15767	6673	0.79	0.87	0.01	-0.02	3.74	-5122	-189750
14	مصرف سومر التجاري	0.17	5685	3458	9143	0.44	0.68	0.02	0.003	3.31	1009	-142000
15	مصرف المتحد للاستثمار	0.02	556	16505	17061	0.33	0.01	0.15	-0.01	0.45	-2255	-283500

الملحق (22) متغيرات الذكاء المالي للمصارف لعام 2020

		صافي الدخل المخطط		التخطيط			•	رقابة + التنظيم	ال		انتاج المال	انتاج القيمة
ú	اسم المصرف	كنسب منوية	صافي الدخل المخطط	المصروفات المخططة (مليون)	الايرادات المخططة (مليون)	نسبة التنظيم	نسبة السيولة	نسبة مخاطر الانتمان	نسبة الربحية	نمبة كفاية راس المال	صافي الربح(مليون)	القيمة السوقية المضافة(مليون)
1	مصرف اشور الدولي	2.25	74202	11820	86022	0.3	0.88	0.23	0.05	2.22	14828	-203500
2	مصرف بغداد	1.57	51793	18837	70630	0.22	0.73	0.3	0.07	0.29	20200	-175750
3	مصرف التجاري العراقى	0.76	25193	16975	42168	1.89	0.65	0.02	0.12	0.737	35457	-197750
4	مصرف ايلاف الاسلامي	0.25	8236	25696	33932	0.28	0.16	0.36	0.01	1.11	3618	-190000
5	مصرف الخليج التجاري	-0.05	-1695	34768	33073	0.34	0.46	0.14	0.02	1.21	1477	113100
6	مصرف الاستثمار العراقي	0.09	2947	11831	14778	0.71	0.28	0.15	0.1	0.4916	6162	-12253
7	المصرف العراقي الاسلامي	0.56	18500	16500	35000	0.21	0.6	0.19	0.05	0.55	15221	-194500
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	0.01	193	29714	29907	0.35	0.47	0.23	0.004	1.06	1193	-299000
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	0.95	31443	11712	43155	0.3	0.94	0.06	0.02	3.83	11219	-225200
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.05	1810	4478	6288	0.53	0.44	0.6	0.01	1.25	1452	-235582
11	مصرف المنصور للاستثمار	0.06	1894	8279	10173	1.37	0.87	0.1	0.02	2.1	7005	-144000
12	مصرف الاهلي العراقي	0.04	1254	31263	32517	6.57	0.49	0.07	0.06	0.31	19908	-77250
13	مصرف الانتمان التجاري	-0.19	-6397	12956	6559	0.22	0.62	0.01	-0.01	2.66	-3427	-191000
14	مصرف سومر التجاري	0.22	7331	4835	12166	0.21	0.75	0.03	0.004	1.71	1067	-162750
15	مصرف المتحد للاستثمار	0.20	6627	21543	28170	0.21	0.04	0.22	0.001	0.52	447	-279600

الملحق (23) بيانات القيمة السوقية للسنوات من 2010 - 2020

ن	اسم المصرف						لقيمة السوقية (مليون)				
J	البلغ المصرات	2010	2011	2012	2013	3014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1	مصرف اشور الدولي	58696	66033	139500	155400	232500	107500	85000	75000	57500	60000	70000
2	مصرف بغداد	179000	392892	315000	515000	387500	292500	227500	152500	72500	75000	102500
3	مصرف التجاري العراقي	83400	127000	127000	138000	165000	102500	120000	122500	117500	115000	110000
4	مصرف ايلاف الإسلامي	11224	9700	88000	117040	110960	100000	276100	75000	55000	45000	75000
5	مصرف الخليج التجاري	51291	104989	113305	287500	270000	153000	135000	117000	570000	420000	420000
6	مصرف الاستثمار العراقي	93025	95000	101000	150350	250000	170000	150000	105000	70000	67500	57500
7	المصرف العراقي الاسلامي	46072	103408	186960	260580	237500	127500	150000	125000	100000	100000	95000
8	مصرف الشرق الوسط للاستثمار	72600	192000	219000	240000	150000	127500	107500	87500	32500	25000	30000
9	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي	142000	375000	630000	675000	760000	580000	504000	512000	440000	436000	404000
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	54500	101250	171700	175740	147460	631250	141400	80800	40400	40400	32825
11	مصرف المنصور للاستثمار	105000	129000	290280	435000	210000	217500	247500	182500	157500	167500	142500
12	مصرف الإهلي العراقي	40500	85000	84000	124640	225000	137500	102500	117500	85000	152500	230000
13	مصرف الائتمان التجاري	245000	360000	235000	361500	262500	147500	187500	170000	100000	107500	102500
14	مصرف سومر التجاري	56700	82000	154020	187300	250000	237500	225000	225000	225000	127500	100000
15	مصرف المتحد للاستثمار	264000	538000	460000	354000	312000	111000	93000	69000	27000	21000	24000

Abstract

Successive Iraqi governments seek to improve the efficiency and financial intelligence of the Iraqi banks, the sample of the study, by maximizing their impact and increasing their competition in the financial markets, while the banking management decisions taken by these departments affect the banks' resources and wealth, and thus their survival in business.

The importance of the study comes from the fact that the banks under study are recent banks, and the more efficient these banks are, the more able they are to activate local savings to finance development and reconstruction projects in Iraq, so it is necessary to study the efficiency of these banks. Its importance also comes through determining the extent to which banks rely on financial intelligence in their work and their ability to maximize the market value. The problem of the study through the main challenge imposed on these banks at the present time is that they operate in a highly competitive and highly diversified mechanisms environment, which requires the need to search for Unconventional in exploiting the best opportunities to take advantage of the resources available to them, and invest them at the lowest possible cost. In a statement of the impact of banking performance efficiency and financial intelligence in maximizing the market value of shares for a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange. The aim of the study is to study and analyze the efficiency and financial intelligence of the Iraqi banks, the sample of the study, by applying the method of analyzing the data envelope during the period 2010-2020, as well as measuring the financial intelligence of these banks through a set of variables, which shows the extent of the different levels of their performance and work to develop them. By making comparisons between these levels and expressing an opinion on it.

The study assumes that Iraq's quest to improve the efficiency and smart financial performance of Iraqi banks represents a response to keeping pace with advanced and modern financial services, and what is required to implement financial and banking reform policies, and the researcher has followed a method that combines the theoretical and experimental frameworks. Using the statistical methods DEAP.ver.2.1, SPSS, EXCEL to show the effect of these variables.

The study included a number of conclusions, perhaps the most important of which is that the number of efficient contributing banks, the study sample, according to the fixed volume returns model, had reached 3 banks during the period 2010-2020 (Bank of Baghdad, the Commercial Bank of Iraq and the Commercial Credit Bank). The variable volume returns model was 8 banks during this period (Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq, Elaf Islamic Bank, Gulf Commercial Bank, Iraqi Islamic Bank, Middle East Investment Bank, Mosul Bank for Development and Investment and Commercial Credit Bank). There were 4 banks (Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq, Kurdistan International Islamic Bank and Commercial Credit Bank).

The results also showed that the variables of financial intelligence and (fixed and variable return on volume and volumetric efficiency) had a significant impact on the market value of shares, and the study recommended the need to take all measures by decision makers that would stabilize the average volumetric efficiency of all participating banks listed in the Iraq Stock Exchange. Both financial aspects (fixed and variable returns to scale).



The Republic of Iraq Ministry of Higher Education and Scientific Research University of Basra - College of Administration and Economics



Department of Financial and Banking Sciences

Determine the relationship between the Indicators of the efficiency of banking management and financial intelligence and their impact on maximizing the market value

Analytical study of a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2010-2020)

A Dissertation Submitted By

Zahida Ali Yassin Albarzanji

To

The Council of the College of Administration and Economic University of Basra In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D. Philosophy In Finance & Banking Sciences

Supervised By Prof.

Dr. Ahmed Jassem Mohammad Alabbas

1444 A.H. 2022 A.D.